

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجهاز المصرفي  
ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي



# الجهاز المصرفي

ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي

عمر ايهاب نافع

الطبعة الأولى

2020م



دار امجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(2020/ /)

نافع ، عمر ايهاب  
الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي/ عمر ايهاب نافع،  
عمان.- دار أمجد للنشر والتوزيع، 2020.  
( ) ص  
ر.إ: / / 2020  
الواصفات: /

ردمك : - - ISBN:978-9923-25-

Copyright ©

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق  
استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. NO Part of this book may be reproduced, stored in aretrival  
system, or transmitted in any form or by any means, without prior permission  
in writing of the publisher.

إبصار  
تتسرون و موزعون  
إبصار ناشرون و موزعون  
المحترفون الأردنيون لصناعة برايل



f ibsarBraillejo ✉ ibsarbraillejordan@gmail.com

دار أمجد للنشر والتوزيع  
طباعة ◆ نشر ◆ توزيع

daramjadbooks amjadbooksdp daramjadbooks  
dar.amjad2014dp@yahoo.com daramjadbooks@gmail.com

للتواصل و الإستفسار: +9624652272 Fax: +9624653372 Tel: +962796914632 +962796803670 +962799291702

دار أمجد للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

هود: 88

## إهداء

الى من غمراني بفضلهما وحنانهما  
ومن تحملا من أجلي العناء  
الى قرة عيني وبلسم قلبي  
والذي الحبيب والوالدي الحبيبة  
أهدي كتابي هذا  
وأسأل الله أن يرعاكما وأن يبارك بعمريكما  
وأن يجعلني باراً بكما  
وأن يوفقني لنيل رضاكما

## المحتويات

### الفصل التمهيدي

- الإطار العام للدراسة ..... 13
- أولاً: خلفية عامة ومراجعة لأدبيات الدراسة: ..... 15
- ثانياً: مشكلة الدراسة ..... 27
- ثالثاً: أهمية الدراسة ..... 29
- رابعاً: أهداف الدراسة: ..... 30
- خامساً: فرضيات الدراسة: ..... 31
- سادساً: منهج الدراسة: ..... 31
- سابعاً: حدود الدراسة: ..... 32
- ثامناً: خطة الدراسة: ..... 32

### الفصل الأول

- الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي: إطاراً نظرياً ..... 33
- المبحث الأول: الجهاز المصرفي المفهوم والمكونات- الاهداف والوظائف- مؤشرات قياس كفاءة الأداء ..... 35
- 1/1/1 مفهوم ومكونات الجهاز المصرفي: ..... 35
- 1/1/1/1 مفهوم الجهاز المصرفي: ..... 36
- 2/1/1/1 مكونات الجهاز المصرفي: ..... 38
- 2/1/1 وظائف وأهداف الجهاز المصرفي: ..... 41
- 1/2/1/1 وظائف الجهاز المصرفي: ..... 42
- 2/2/1/1 أهداف الجهاز المصرفي: ..... 43
- 3/1/1 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي: ..... 46
- المبحث الثاني: النمو الاقتصادي المفهوم ومؤشرات القياس- المحددات- مصادر التمويل ..... 49
- 1/2/1 مفهوم ومؤشرات قياس النمو الاقتصادي: ..... 49
- 1/2/1 مفهوم النمو الاقتصادي: ..... 49
- 2/1/2/1 مقاييس النمو الاقتصادي: ..... 51

53	2/2/1 محددات النمو الاقتصادي :
53	1/2/2/1: النظرية التقليدية في محددات النمو الاقتصادي :
55	2/2/2/1 النظرية الحديثة في محددات النمو الاقتصادي :
56	3/2/1 مصادر تمويل النمو الاقتصادي :
62	المبحث الثالث: دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية ...
62	1/3/1 الإيداع وتمويل التنمية الاقتصادية :
63	1/1/3/1 المقصود بالإيداع وأنواعه :
65	2/1/3/1 المصادر القطاعية للإيداع :
66	3/1/3/1 محددات الإيداع :
67	2/3/1 دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات :
67	1/2/3/1 أساليب تعبئة المدخرات في الجهاز المصرفي :
67	1/1/2/3/1 أساليب تعبئة المدخرات في المصارف التجارية :
68	2/1/2/3/1 أساليب تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية :
69	3/3/1 قنوات وأدوات تعبئة المدخرات :
69	1/3/3/1 قنوات تعبئة المدخرات :
70	2/3/3/1 أدوات تعبئة المدخرات :
71	4/3/1 استراتيجيات المصارف التجارية في جذب الودائع المصرفية :
71	1/4/3/1 استراتيجية المنافسة السعرية :
71	2/4/3/1 استراتيجية المنافسة غير السعرية :
72	5/3/1 دور الجهاز المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية :
72	1/5/3/1 علاقة الائتمان بالادخار :
73	2/5/3/1 علاقة الائتمان بالاستثمار :
74	المبحث الرابع: دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي
74	1/4/1 العلاقة بين الجهاز المصرفي والسياسة النقدية والنمو الاقتصادي :
76	2/4/1 مؤشرات التطور المصرفي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي :



## الفصل الثاني

83	الجهاز المصرفي وواقع النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004-2017) .....
85	المبحث الأول: الجهاز المصرفي في العراق .....
85	مقدمة: .....
85	1/1/2 تطور الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي العراقي للفترة (2004-2017): .....
86	1/1/1/2 تطور هيكل الجهاز المصرفي في العراق: .....
92	2/1/1/2 تطور الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي في العراق: .....
96	2/1/2 مؤشرات قياس كفاءة الأداء للجهاز المصرفي العراقي: .....
96	1/2/1/2 مؤشر العمق المالي: .....
98	2/2/1/2 مؤشر الكثافة المصرفية: .....
99	3/2/1/2 مؤشر تطور الوديعه المصرفية .....
100	4/2/1/2 مؤشر الائتمان المصرفي: .....
102	3/1/2 معوقات الجهاز المصرفي في العراق: .....
107	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في العراق (2004-2017) .....
107	مقدمة: .....
107	1/2/2 النمو الاقتصادي في العراق: .....
109	1/1/2/2 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: .....
110	2/1/2/2 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: .....
111	3/1/2/2 معدل البطالة: .....
112	4/1/2/2 إجمالي الدخل القومي: .....
113	5/1/2/2 متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي: .....
115	2/2/2 تحديات النمو الاقتصادي في العراق: .....

## الفصل الثالث

123	دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة (2004-2017) .....
125	المبحث الأول: دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات .....

125	تمهيد:
125	1/1/3 أهمية تعبئة المدخرات في العراق:
128	2/1/5 تطور المدخرات لدى الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2004-2017):
136	المبحث الثاني: دور الجهاز المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية
136	تمهيد:
137	1/2/3 سياسات البنك المركزي في تمويل النشاط الاقتصادي في العراق:
141	2/2/3 سياسات البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في العراق:
146	3/2/3 تقييم دور الجهاز المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية:
146	1/3/2/3 معامل المرونة الداخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد:
149	2/3/2/3 معيار معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المصرفي:
153	المبحث الثالث: دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي
153	تمهيد:
154	1/3/3 تحليل دور تعبئة المدخرات على النمو الاقتصادي في العراق:
156	2/3/3 تحليل دور عرض النقد على النمو الاقتصادي في العراق:
159	3/3/3 تحليل دور السيولة على النمو الاقتصادي في العراق:

## الفصل الرابع

165	مقترحات تفعيل دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحفيز النمو الاقتصادي
167	المبحث الأول: مقومات الإصلاح المصرفي
167	تمهيد:
168	1/1/4 اصلاحات القطاع المصرفي العراقي:
168	1/1/1/4 الاطار التشريعي والقانوني:
170	2/1/1/4 تطوير نظام المدفوعات المصرفية ومواكبة التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي:
173	3/1/1/4 استبدال العملة:
173	4/1/1/4 إعادة الهيكلة المصرفية:
174	5/1/1/4 التخلص من الكبح المالي: ويتمثل ذلك بالآتي:
176	2/1/4 متطلبات الإصلاح المصرفي في العراق:
179	المبحث الثاني: آليات تفعيل دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات

179	تمهيد:
179	1/2/4 قنوات تعبئة المدخرات داخل الجهاز المصرفي :
180	1/1/2/4 البنوك التجارية :
182	2/1/2/4 بنوك الاستثمار :
182	3/1/2/4 البنوك الاسلامية :
183	4/1/2/4 صناديق الاستثمار :
184	2/2/4 أدوات تعبئة المدخرات في الجهاز المصرفي :
185	1/2/2/4 أدوات تعبئة المدخرات في الجهاز المصرفي (البنوك التقليدية) :
186	2/2/2/4 أدوات تعبئة المدخرات في الجهاز المصرفي (البنوك الإسلامية) :
188	المبحث الثالث: مقترحات تفعيل دور الجهاز المصرفي العراقي في تحفيز النمو الاقتصادي .....
188	1/3/4 آليه الإصلاح المصرفي ودورها في تحفيز مستقبل النمو الاقتصادي :
190	2/3/4 آلية الاندماج المصرفي ودورها في تحفيز مستقبل النمو الاقتصادي :
193	3/3/4 آلية تنشيط سوق العراق للأوراق المالية ودورها في تحفيز مستقبل النمو الاقتصادي :
194	4/3/4 آلية تفعيل قانون مكافحة غسيل الأموال ودورها في تحفيز مستقبل النمو الاقتصادي :
195	1/4/3/4 الاجراءات الوقائية لمكافحة غسيل الأموال :
196	2/4/3/4 برامج الالتزام الرقابي لمكافحة غسيل الأموال :
196	1/2/4/3/4 الالتزام بإعداد برامج مكافحة غسيل الأموال وتنفيذها :
197	2/2/4/3/4 إدارة المخاطر :
197	3/2/4/3/4 الرقابة المستمرة على الحسابات والمعاملات :
199	النتائج والتوصيات .....
199	أولاً: النتائج:
205	ثانياً: التوصيات:
207	المراجع .....



# الفصل التمهيدي

## الإطار العام للدراسة

أولاً: خلفية عامة ومراجعة لأدبيات الدراسة.

ثانياً: مشكلة الدراسة.

ثالثاً: أهمية الدراسة.

رابعاً: أهداف الدراسة.

خامساً: فرضيات الدراسة.

سادساً: منهج الدراسة.

سابعاً: حدود الدراسة.

ثامناً: خطة الدراسة



## أولاً: خلفية عامة ومراجعة لأدبيات الدراسة:

يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة فتقدم الاقتصاد مرهون بتطوره واستقراره، فهو المحرك والدافع الأساسي لمختلف الاقتصادات. ويعرف الجهاز المصرفي بأنه الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين، والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي. ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة. ويختلف هيكل الجهاز المصرفي من دولة لأخرى وفقاً لنظامها الاقتصادي، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خطته وسياساته ووضع برامجه أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك<sup>(1)</sup>.

وعادة يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من البنك المركزي الذي يأتي في قمة الجهاز المصرفي، حيث يتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، ويشرف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة. فضلاً عن مجموعة من البنوك التي يشرف عليها البنك المركزي، وتشتمل على البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة والبنوك الإسلامية. ويطلق على البنوك التجارية بنوك الودائع التي تتعامل بالائتمان (المباشر وغير المباشر) وأهم ما يميزها، قبولها للودائع تحت الطلب، والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود. أما البنوك المتخصصة فهي نوع من أنواع البنوك التجارية، والتي تلعب دوراً كبيراً في المساهمة في الإسراع ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأخير البنوك الإسلامية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث

<sup>1</sup> - سلطان، محمد سعيد. (1993) إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، ص 10.

أنها تحرم الربا، وهي ليست واسعة الانتشار، فالبنك الإسلامي لا يعتبر تجارياً، لأنه لا يتعامل بالفائدة، ويمول حسب عمليات الادخار<sup>(1)</sup>.

وترجع أهمية الجهاز المصرفي إلى أنه يقدم العديد من الخدمات المصرفية التي تسهم في نمو النشاط الاقتصادي، فهو يقوم بدور الوسيط المالي من خلال تعبئة المدخرات في البنوك، حيث لا يقتصر دوره على مجرد وسيط للتبادل بين المودعين والمدخرين، بل يتسع دوره إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة الاقتصادية، مثل إدارة وتنفيذ السياسة النقدية، بغرض المحافظة على الاقتصاد الكلي من أي صدمات داخلية أو خارجية محتملة والتي يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

وبخصوص النمو الاقتصادي، يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضوياً بتوفر هذا المناخ المؤثر<sup>(3)</sup>. ويذهب

<sup>1</sup> - طراد، إلهام & مروى مزهودي، 2016، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي- نيسة، الجزائر، ص 2-5.

<sup>2</sup> - أبادير، عطا الله أبو يوسف، 2014، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد 28، العدد4، مصر، ص 145.

<sup>3</sup> - عجمية، محمد عبد العزيز & ناصف، إيمان عطية، 2000، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، ص51.



"جوزيف شومبيتر" إلى أن النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار<sup>(1)</sup>.

ويوجد العديد من النماذج الاقتصادية التي أهتمت بالنمو الاقتصادي، ومنها: نموذج النمو النيوكلاسيكي، ويعتبر هذا النموذج المرجع الأساسي ونقطة البداية في دراسة النمو الاقتصادي، ولا يزال بمثابة العمود الفقري لدراسة النمو، ويركز هذا النموذج الذي طوره كل من Sollow(1956) و Swan (1956) على دور تراكم رأس المال، وعلى قدرة السياسة الاقتصادية على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الأفراد على زيادة الإذخار. فضلاً عن النماذج الأخرى، نموذج النمو الخطي، ونموذج تنويع الإنتاج، نموذج شومبيتر<sup>(2)</sup>. وفي هذا الشأن، يظهر نموذج الفجوات الثلاثة نظرياً كيفية تأثير تحركات المتغيرات الثلاث: الادخار والصرف الأجنبي والمالية العامة على النمو الاقتصادي. ووفقاً لنموذج الفجوات الثلاثة، فإن القدرة الإنتاجية لا تتحقق إلا من خلال المدخرات المحلية والأجنبية.

وبناءً على ما سبق، فإن دور النظام المصرفي في أي اقتصاد هو توفير ميكانيكية لتحويل مدخرات الجمهور إلى استثمارات في الآلات والمعدات والأبنية والبنية التحتية والبضائع والخدمات. وتقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان الذي هو الهدف الأسى لأية سياسة اقتصادية. ولهذا اعتبرت الأنظمة المصرفية من أهم اختراعات المجتمعات الحديثة، وذلك نظراً

<sup>1</sup> - حمداني، معي الدين، 2009، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة

الجزائر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص.6.

<sup>2</sup> - السواعي، خالد محمد مصطفى(2012)، مقيدات النمو الاقتصادي في الأردن، منهجية الفجوات الثلاث(1976-

2009)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، ص.1.

للدور الأساسي الذي تلعبه في الوساطة بين أماكن الفائض والعجز في الاقتصاد القومي.

ويوجد العديد من الدراسات التي تؤكد دور الجهاز المصرفي في دعم النمو الاقتصادي، من خلال دوره الرائد في تعبئة المدخرات وتخصيص المدخرات على أوجه النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن تناول هذه الدراسات كما يلي:

#### أ) الدراسات العربية:

دراسة (جعفر، 1981)<sup>1</sup>، وهدفت إلى التعرف على دور الجهاز المصرفي في عملية التنمية في مصر، بالاعتماد على المنهج الاستقرائي، وتوصلت إلى أن الجهاز المصرفي في مصر يتطور بسرعة عالية وتزداد فاعليته في عملية التنمية، وأوصت الدراسة بفتح المجال أمام البنوك التجارية التابعة للقطاع العام لتنشط في توظيف مواردها بما يفيد في دفع حركة الانتاج، ولاسيما في المجالات التي تحظى بأولوية في خطة التنمية، كما توصي بدعم موارد البنوك المتخصصة وبنوك التنمية والعمل على تطويرها حتى يمكن زيادة فاعليتها في عملية التنمية.

دراسة (ولد سيدنا، 1988)<sup>2</sup>، وهدفت إلى التعرف على دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على المنهج التحليل الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن الجهاز المصرفي الموريتاني تعرض للعديد من العقبات التي انعكست على تغيير بنيانه ووظائفه والخدمات التي يؤديها ولم يصبح مشاركاً في التنمية، وب

<sup>1</sup> - جعفر، سامح سيد، (1981)، دور الجهاز المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، مؤتمر (دور البنوك في التنمية في

مصر) المجلد (1)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، ص 274

<sup>2</sup> - ولد سيدنا، محمد الأمين، 1988، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 29، مصر.

على العكس أصبح عبئاً على التنمية. وذلك بسبب ارتفاع حجم الديون المعدومة، وغياب سياسة ائتمانية واضحة ودقيقة، وتدنى مستويات الادخار، وضعف تعبئة الموجود منها لتلبية احتياجات الاستثمار. وبالتالي ارتفعت المديونية الخارجية للجهاز المصرفي واصبح في مستوي يصعب الاعتماد عليه كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية.

دراسة(محمد،1996)<sup>1</sup>، وقد هدفت إلى تقييم دور الجهاز المصرفي في تمويل القطاع الصناعي في الاردن. من خلال بحث أثر القروض والائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي على الإنتاج الصناعي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الارتباطي. وتبين أن مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل القطاع الصناعي مقارنة مع المصادر الأخرى بلغت 19,2% من مجمل التمويل الصناعي، والذي جاء معظمه من راس المال الخاص والأرباح المدورة، بالإضافة إلى إصدار الأسهم. وأكدت نتائج تقدير المعادلات بأن الناتج الحدي للدينار المقدم من قبل بنك الإنماء الصناعي للقطاع الصناعي بلغ (2.88) وهي أعلى من الناتج الحدي للدينار المقدم من المصادر الأخرى والذي بلغ(0.93). وتوصي الدراسة بضرورة إيلاء القطاع الصناعي أهمية أكبر من قبل الجهاز المصرفي نظراً لأهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني بالإضافة على توسيع مصادر أموال بنك الإنماء الصناعي وحث البنك لاستقطاب المزيد من التمويل الخارجي.

دراسة (إبو إدريس، 2008)<sup>2</sup>، وهدفت إلى التعرف على كيفية استقطاب الموارد المالية لدى الجهاز المصرفي ومدى فاعليتها في تحقيق الرفاهية للمجتمع ودفع عجلة التنمية، وإبراز أهمية الموارد لدي الجهاز المصرفي والتي تساهم في نهضة البلاد وتنمية

<sup>1</sup> - محمد، عبيد فوزان عارف، 1996، دور الجهاز المصرفي في تمويل القطاع الصناعي في الأردن خلال الفترة(1996-1977)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الأردن،

<sup>2</sup> - أبو إدريس، عبد الباقي عمر، 2008، دور الجهاز المصرفي في استقطاب الموارد المالية: دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان،

اقتصادها. واعتمدت على المنهج الاستقرائي. وخلصت الدراسة إلى أنه لتحقيق تنمية فاعله في جميع الاقتصادات لابد من تحقيق تراكم رأسمالي يوجه نحو الاستثمار. فالمدخلات بكل أنواعها من أهم مصادر تحقيق التراكم الرأسمالي، لذا يجب العمل على تشجيعها وتعبئتها وجذبها نحو المؤسسات والأجهزة المنظمة لتوجيهها نحو الاستثمار، ومن ثم مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

دراسة (خلف، 2011)<sup>1</sup>، وهدفت إلى قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1970-2007). بواسطة استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع. وتوصلت الدراسة إلى أن الجهاز المصرفي العراقي غير متطور ولم يتمكن من لعب دور مؤثر وفعال في تشجيع النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة من 1970 إلى 2007. واقترحت الدراسة ضرورة اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في إجمالي عملية التطور الاقتصادي في العراق منها: (1) تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد. (2) الحد من دور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في القطاع الخاص المصرفي في الاقتصاد. (3) تقليل القيود على الجهاز بمعنى تحرير الجهاز المصرفي من جميع سياسات الكبح المالي. (4) تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في العراق.

دراسة (الصنبور، 2011)<sup>2</sup>، وهدفت إلى التحقق من قدرة الجهاز المصرفي الفلسطيني على استقطاب المدخرات المحلية وإقراضها لقطاع الاستثمار، والذي بدوره يتم توجيهه للقطاعات الاقتصادية اللازمة لتنمية الاقتصاد. واعتمدت على منهج التحليل الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى إحجام المصارف عن التوسع في المشاريع

<sup>1</sup> - خلف، عمار حمد، 2011. قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (17)، العدد 64.

<sup>2</sup> - الصنبور، خالد ناجح حربي، 2011، دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

التنموية، حيث تتصف القروض المقدمة في الضفة الغربية والقطاع بأنها قروض قصيرة الأجل، علماً بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى قروض طويلة الأجل، وانخفاض نسبة القروض إلى الودائع التي لم تتجاوز الـ35% وهي لازالت دون المستوي المطلوب لرفع الأداء الائتماني للمصارف. واقترحت الدراسة، سرعة استكمال الإطار التشريعي المناسب الخاص بالجهاز المصرفي لتشجيع الاستثمار، وحماية البنوك في استرداد أموالها من المقترضين، وضرورة تشجيع البنوك التجارية في فلسطين على تخفيض نسب الفوائد على القروض ليتم تشجيع العملاء على الاقتراض ومن ثم الاستثمار.

دراسة(أبادير، 2014)<sup>1</sup>، وهدفت إلى التعرف على حجم الائتمان المتاح لكل من القطاع العام والقطاع الخاص، ومدى التوافق بين الائتمان المتاح والاستثمار المنفذ في القطاعات الاقتصادية. بالاعتماد على منهج التحليل الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى عدم التكافؤ في حجم الائتمان المتاح للقطاعات الاقتصادية مع الاستثمارات المنفذة في تلك القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المصري. حيث يقوم الجهاز المصرفي المصري بتوجيه المدخرات نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية مرتفعة العائد على حساب القطاعات الاقتصادية الأساسية مثل قطاع الزراعة.

دراسة(حمدوش، 2015)<sup>2</sup> وهدفت إلى التعرف على أشكال الأوعية المصرفية المطروحة من قبل الجهاز المصرفي الجزائري، وتحليل درجة تطور الودائع المصرفية بأنواعها، وتحديد النوع الأكثر تأثيراً في التركيبة الهيكلية لمجمل الودائع، وتقييم قدرة البنوك التجارية في جلب الودائع في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى أن التحسن

<sup>1</sup> - أبادير، عطا الله أبو يوسف، 2014، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28، العدد4، مصر،

<sup>2</sup> - حمدوش، وفاء، 2015، تقييم قدرة البنوك الجزائرية على جلب الادخار خلال الفترة (1998- 2010)، مجلة رؤى اقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

الملحوظ في مستوى الادخار لم يكن ناتجاً عن تطور قدرة البنوك التجارية الجزائرية في جذب الودائع، بل بسبب الارتفاع المحسوس في العوائد البترولية التي تأخذ شكل ودائع جارية وضعف الودائع لأجل في تغطية النشاط الائتماني وضعف ارتباطها بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، واتجاهها نحو الانخفاض وضعف مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت. ويرجع ذلك إلى عم تطبيق الجهاز المصرفي الجزائري سياسات ادخارية محكمة، تسمح بتشجيع المدخرات ذات الطابع المتوسط والطويل، لأنه كلما كانت هيكلية الودائع المصرفية لطالح الودائع الجارية، زادت السيولة المجمدة في النقدية، ولا يمكن الاعتماد على هذا المصدر في عملية التمويل.

دراسة(شرفاني، 2017)<sup>1</sup>، وهدفت إلى تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي. إعتماًداً على المنهج القياسي، وبتطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط(طريقة المربعات الصغرى OLS). وقد توصل البحث إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين في تلك الدول، إلا أنه يتعين أن يتوفر للائتمان المصرفي قدر معين من التطور في النظام المالي لكي يظهر تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي بصورة أفضل.

#### ب) الدراسات الأجنبية:

دراسة (Dey & Flaherty, 2005)<sup>2</sup>، وهدفت إلى قياس تأثير الائتمان المصرفي والسيولة في سوق الأوراق المالية على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وذلك باستخدام

<sup>1</sup> - شرفاني، نسرین مصطو، 2017، تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد(1)، العدد(37)، العراق.

<sup>2</sup> - Dey, Malay K. & Flaherty, Susan (2005), "Stock Exchange Liquidity, Bank Credit, and Economic Growth". Paper presented at the Max Fry Conference on Finance and Development, University of Birmingham, The Business School University House. Birmingham.

نموذج الانحدار على مرحلتين. وخلصت إلى أن الائتمان المصرفي والسيولة فس سوق الأوراق المالية ليست محددات ثابتة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن التنمية المصرفية محدد هام لنمو الناتج المحلي الإجمالي. كما هدفت دراسة (Bairamli & Kostoglou, 2010)، إلى تحليل إمكانيات تراكم وتعبئة المدخرات ودورها في التنمية الاقتصادية لجمهورية أذربيجان. وأشارت الدراسة إلى أن المدخرات عامل حاسم في رفع النمو الاقتصادي، كما تؤثر بشكل إيجابي على رفاه الناس، حيث أن المدخرات تؤثر على الاستثمارات المحلية بشكل كبير، وذلك من خلال تعبئة معظم المدخرات وتوجيهها بالكامل إلى الاستثمارات الإنتاجية. ومن ثم تسهم في حل مشاكل التوظيف والنمو الاقتصادي.

بينما توصلت دراسة (Cappiello et al, 2010)<sup>1</sup> عن منطقة اليورو، إلى إن عرض الائتمان المصرفي ومتطلباته سواء في شروط الائتمان أو معايير الائتمان المطبقة على قروض المؤسسات، لها أهمية على النشاط الاقتصادي الحقيقي. وبعبارة أخرى، فإن التغيير في نمو القروض ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي. وأكدت هذه النتائج دراسة (Poshakwale & Qian, 2011)<sup>2</sup> في مصر، ودراسة (Akpanung, & Babalola, 2011)<sup>3</sup> عن نيجيريا.

---

<sup>1</sup> Cappiello, L., A. Kadareja, C.K. Sørensen and M. Protopapa, (2010). "Do Bank Loans and Credit Standards have an effect on Output? A Panel Approach for the Euro Area", European Central Bank **Working Paper Series**, No 1150 / January

<sup>2</sup> - Poshakwale, S. S., & Qian, B. (2011). Competitiveness and efficiency of the banking sector and economic growth in Egypt. *African development review*, 23(1).

<sup>3</sup> - Akpanung, A. O., & Babalola, S. J. (2011). Banking sector credit and economic growth in Nigeria: An empirical investigation. *CBN Journal of Applied Statistics*, 2(2).

كما هدفت دراسة (Manta & Badîrcea, 2012)<sup>1</sup>، إلى تحليل تأثير نمو القطاع المالي على النمو الاقتصادي في رومانيا خلال الفترة (2000-2010). بالاعتماد على المنهج القياسي - اختبارات التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ. وتوصلت الدراسة إلى أن النظام المصرفي قد يسهم إيجابياً في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وذلك من خلال اتباع سياسة نقدية تعتمد على سعر الفائدة إلى أدنى قيمة له مما يشجع الاستثمارات الوطنية.

دراسة (Jibrin et al , 2014)<sup>2</sup>، وهدفت إلى بحث دور البنوك التجارية في تعبئة المدخرات المحلية العائلية وقياس تأثيرها على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1986-2010). واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى الكلاسيكية بمساعدة إجراء تصحيح الأخطاء، التكامل المشترك وسببية granger. وأظهرت نتائج الدراسة أن المعروض النقدي، ونصيب الفرد من الدخل هي محددات قوية للمدخرات المحلية الخاصة. وتشكل كل من المدخرات المحلية الخاصة والأنتمان الممنوح من البنوك التجارية عوامل رائدة تدفع النمو الاقتصادي في نيجيريا إلى مزيد من التقدم. ويؤكد

---

<sup>1</sup> - Manta, A. G., & Badîrcea, R. M. (2012). Empirical study regarding the relation between the Romanian banking system and economic growth. Finante-provocările viitorului (Finance-Challenges of the Future).

<sup>2</sup> - Jibrin, M. S., Danjuma, I., & Blessing, S. E. (2014). Private Domestic Savings Mobilization by Commercial Banks and Economic Growth in Nigeria. Beykent University Journal of Social Sciences – BUJSS Vol. 7 No.1.



ذلك دراسة (Jagadeesh, 2015)<sup>1</sup> في دولة بوتسوانا وهي واحدة من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء، ودراسة (Karahan, 2018)<sup>2</sup> في تركيا.

وايضاً هدفت دراسة (Timsina, 2014)<sup>3</sup>، إلى قياس تأثير الائتمان المصرفي التجاري على النمو الاقتصادي في نيبال. وقد طبقت الدراسة منهجية جوهانسن للتكامل المشترك، ونموذج متجه تصحيح الخطأ باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1975-2014. وتوصلت النتائج التجريبية إلى أن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في نيبال على المدى الطويل. حيث يساهم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار 1% في زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.40 % على المدى الطويل. واقترحت الدراسة تطوير القطاع المصرفي، والسوق المالية والبنية التحتية الكفؤة من أجل زيادة قروض القطاع الخاص مما يساعد على تعزيز النمو على المدى الطويل.

وهدفت دراسة (Okafor, Ezeaku & Ugwuegbe, 2015)<sup>4</sup>، إلى قياس العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2014. واستخدمت الدراسة المنهج القياسي، the Vector autoregressive (VAR) Granger causality test. وكشفت النتائج عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تنجم عن

---

<sup>1</sup> - Jagadeesh, D. (2015). The impact of savings in economic growth: an empirical study based on Botswana. International Journal of Research in Business Studies and Management Volume 2, Issue 9, September 2015.

<sup>2</sup> - Karahan, Ö. (2018). The Causal Relation Between Savings and Economic Growth in Turkey. In *The Political Economy of Development in Southeastern Europe*.

<sup>3</sup> - Timsina, N. (2014). Bank Credit and Economic Growth in Nepal: An Empirical Analysis. NRB Economic Review, 26(2), 1-24.

<sup>4</sup> - Okafor, I. G., Ezeaku, H. C., & Ugwuegbe, U. S. (2015). Relationship between Deposit Money Bank Credit and Economic Growth in Nigeria under a Var G-Causality Environment. losr Journal of Economics and Finance, 7 (2).

ائتمان القطاع الخاص وعرض النقود إلى النمو الاقتصادي مقاسة بالقيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي (RGDP)، هذه النتيجة تؤكد أهمية التطور المالي للنمو الاقتصادي. تتوافق هذه النتيجة مع فرضية العرض السائدة، وتداعيات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي النيجيري (CBN) ووزارة المالية الاتحادية. وأكدت على ضرورة فعالية النظام المالي وتوجيه الائتمان، بشروط ميسرة التكاليف، للقطاع الخاص في الاقتصاد النيجيري حيث ثبت أهمية أنشطتها في تحفيز النمو الاقتصادي.

دراسة (Ananzeh, 2016)<sup>1</sup>، وهدفت إلى قياس العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الأردن في مختلف القطاعات للفترة الممتدة من 1993 إلى 2014. واستخدمت منهجين مختلفين نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction) واختبار سببية جرانجر (Granger Causality). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الائتمان المصرفي في قطاع الزراعة والنمو الاقتصادي. كما أقرت النتائج وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التنمية الاقتصادية والائتمان المصرفي لقطاع البناء. علاوة على ذلك تشير النتائج إلى أن كفاءة التسهيلات الائتمانية البنكية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية لها دور مهم في النمو الاقتصادي الأردني.

وتختلف الدراسة الحالية وموضوعها- دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق - عن الدراسات السابقة في الأوجه التالية:

1- التركيز على تحليل دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات في العراق.

---

<sup>1</sup>-Ananzeh, I. E. N. (2016). Relationship between bank credit and economic growth: Evidence from Jordan. International Journal of Financial Research, 7(2), 53.

2- التركيز على تحليل دور الجهاز المصرفي في توظيف المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي.

3- الاختلاف في فترة الدراسة، حيث تغطي الدراسة الحالية المدة (2004-2017).

## ثانياً: مشكلة الدراسة

ورث الجهاز المصرفي العراقي العديد من المشاكل قبل عام 2003، أدت إلى الحد من إمكانية نهوض هذا الجهاز ومواكبته للنظم المصرفية العربية والعالمية، وكذلك الحد من دوره في دعم عملية النمو والاستقرار المالي والاقتصادي. وأهم هذه المشاكل: معاناة المصارف الحكومية من محدودية رؤوس أموالها وخدماتها، والترهل الاداري، وضعف التقنية ونظم الاتصال وغياب الاستراتيجيات المصرفية وخطط الطوارئ؛ حيث تبلغ الكثافة المصرفية في العراق مصرفاً واحداً لكل (46632) شخص قياساً بالكثافة المصرفية المعيارية البالغة مصرفاً واحداً لكل عشرة الاف نسمة، مما يدل على ضعف الوعي المصرفي وعدم وصول الاقتصاد العراقي والمجتمع العراقي إلى المستوى العالمي في هذا المجال. وعدم تناسب الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف العراقية، من حيث عددها، أو نوعها، واجراءات وأسلوب وسرعة تقديمها مع ما يتطلبه تطور الاقتصاد العراقي وضعفها بالمقارنة مع عدد ونوع الخدمات التي تقدمها المصارف العربية والعالمية<sup>(1)</sup>.

ورغم هذا التطور الملاحظ في هيكل الجهاز المصرفي، فقد اشارت تقارير البنك المركزي العراقي إلى أن نسبة (76.4%) من إجمالي الودائع يأتي من الودائع الجارية (تحت الطلب) في عام 2014 وهي أقل نسبة سجلتها خلال الفترة (2004-2014)، في حين بلغت مساهمة ودائع التوفير والودائع الثابتة بنسبة (13.5%) (10.1%) على التوالي من إجمالي الودائع، وذلك يعني أن المصارف التجارية تجذب مواردها من الدولة بشكل

<sup>1</sup> - عباس، محسن خضير، 2013. آفاق المنظومة المصرفية في ظل اقتصاد المعلومات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 13، العراق، ص2

رئيس ولا تستقطب مدخرات الأفراد وودائعهم، وتعيد تدويرها لتمويل النشاط الاقتصادي، وبالمقابل انخفضت ودائع القطاع الخاص وارتفاع الكتلة النقدية خارج البنوك الذي عادل في قيمته نصف الودائع تقريباً (وهي اقل قيمة في عام 2014 مما يعني انخفاض الوعي المصرفي للأفراد واندفاعهم نحو التمويل الذاتي والاكتناز بدلاً من الادخار في شكل ودائع<sup>(1)</sup> .

ويحتم الوضع الراهن للقطاع المصرفي في العراق ضرورة إعادة النظر في الخطط المعتمدة لتنمية إمكانات القطاع المصرفي العراقي وتعزيز فرص مساهمته في تعبئة المدخرات واستقطاب الودائع. وذلك في ظل الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وأهمها بالتحديد التدهور الحاصل في أسعار صادرات النفط، والتي انعكست بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي<sup>(2)</sup> . حيث أن المصارف العراقية تستطيع استقطاب رؤوس أموال من داخل البلد وخارجه إذا توافرت العناصر الجاذبة، خصوصاً ثقة المواطن بالمصارف؛ فالمواطن حالياً ليس لديه وعي كافٍ بالعملية المصرفية، وليست لديه ثقة بالقطاع المصرفي.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات التالية:

- 1- كيف يمكن للجهاز المصرفي تعبئة المدخرات؟، وما هي آليات توظيف وتخصيص هذه المدخرات بين القطاعات الاقتصادية بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي وذلك وفقاً للنظرية الاقتصادية؟
- 2- كيف تطور الجهاز المصرفي، وما هو واقع النمو الاقتصادي في العراق؟

<sup>1</sup> - عطوة، محمد محمود، 2017، قياس كفاءة الجهاز المصرفي العراقي باستخدام تحليل مغلف البيانات DEAK، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 41، العدد 3، مصر، ص 445.

<sup>2</sup> - علي، أزهار حسين، 2017، تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 100، العراق، ص 452.

- 3- ما هو دور الجهاز المصرفي في حشد وتعبئة المدخرات في العراق؟، وما هي التحديات التي تقلل من كفاءة الجهاز المصرفي في تحقيق هذا الدور كما تحدده النظرية الاقتصادية؟
- 4- ما هو دور الجهاز المصرفي في توظيف وتخصيص المدخرات، بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي في العراق؟
- 5- ماهي المقترحات التي تسهم في زيادة فعالية دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحفيز النمو الاقتصادي في العراق.

### ثالثاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة على المستوى النظري في جانبين هما:

الأول: تقتضي عملية استقطاب العملاء وتحفيز طلبهم على الأوعية المصرفية، وجود جهاز مصرفي قادر على رسم سياسات محكمة لتعميق الطلب على الودائع بأنواعها، على اعتبار أن عدم كفاءة الجهاز المصرفي تقلل من حمل الأفراد على الادخار، وبالتالي يضعف مقدرة البنوك على حشد الأرصدة وتجميع الموارد والمدخرات المحلية المتاحة.

الثاني: إن عملية تجميع وتكوين الادخار من خلال مختلف أنواع الودائع المصرفية، تلعب دوراً كبيراً في توفير الموارد المالية لخدمة أغراض النمو والتنمية الاقتصادية، خاصة إذا كانت التركيبة الهيكلية للودائع المصرفية لصالح الودائع الآجلة، على اعتبار أنها تمثل مورداً مالياً ثابتاً ومتوسط الأجل، وذلك مقارنة بالودائع الجارية التي تأخذ الطابع المتغير وقصير الأجل.

كما تستمد الدراسة أهميتها على المستوى التطبيقي، من خلال دراسة دور الجهاز المصرفي العراقي في حشد وتعبئة المدخرات، وتحديد أهم العقبات والتحديات التي تجعلها تنساب خارج الجهاز المصرفي العراقي. وكذلك التعرف على دور الجهاز

المصرفي في تخصيص وتوظيف المدخرات عن طريق منح الائتمان لتمويل الاستثمار داخل القطاعات الاقتصادية الداعمة للنمو الاقتصادي. وكذلك تبدو أهمية الدراسة على المستوي التطبيقي في تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تساعد راسمي السياسة النقدية في تعزيز دور الجهاز المصرفي في القيام بتعبئة المدخرات وتوظيفها لتحفيز مستقبل النمو الاقتصادي في العراق.

#### **رابعاً: أهداف الدراسة:**

تسعي الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف:

- 1- تحديد دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات، وتحديد آليات توظيف وتخصيص هذه المدخرات بين القطاعات الاقتصادية بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك وفق ما تقرره النظرية الاقتصادية.
- 2- رصد تطور الجهاز المصرفي، وتشخيص واقع النمو الاقتصادي في العراق؟
- 3- تحليل دور الجهاز المصرفي في حشد وتعبئة المدخرات في العراق، وتحديد التحديات التي تجعل هذا الدور يختلف عن الدور المقرر في النظرية الاقتصادية.
- 4- تحليل دور الجهاز المصرفي في توظيف وتخصيص المدخرات في العراق، بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي
- 5- تقديم مقترحات تسهم في تفعيل دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحفيز النمو الاقتصادي في العراق.

## خامساً: فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة باختبار الفرضيتين التاليتين:-

- 1) يواجه الجهاز المصرفي العراقي العديد من المعوقات والتحديات التي تنعكس على هيكل الموارد والاستخدامات، وتحد من قدرته على حشد وتعبئة المدخرات من مصادرها المختلفة، وتضعف من كفاءته في تخصيص تلك المدخرات بين القطاعات الاقتصادية مما يجعل دور هذا الجهاز غير فعال في تحقيق النمو الاقتصادي.
- 2) يؤدي الاصلاح المصرفي، بما يترتب عليه من تطوير قدرة الأوعية المصرفية على تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، ورفع كفاءة تخصيصها بين القطاعات الاقتصادية وفق الأولويات التنموية، إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في تحفيز مستقبل النمو الاقتصادي في العراق.

## سادساً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام منهج التحليل الوصفي، عند تناول الإطار النظري، لتحديد دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات المحلية وتوظيفها لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك، انطلاقاً من التعرف على مفهوم ووظائف الجهاز المصرفي، وتحديد المفهوم والمحددات المرتبطة بالنمو الاقتصادي. كما يستخدم هذا المنهج لتشخيص الوضع الراهن للجهاز المصرفي وواقع النمو الاقتصادي في العراق. فضلاً عن تحليل دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها على أوجه النشاط الاقتصادي، لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق.

## سابعاً: حدود الدراسة:

تنحصر الحدود الموضوعية والمكانية للدراسة في تحليل دور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق، من خلال قدرته على حشد وتعبئة المدخرات، ومن ثم توظيفها وتخصيصها على أوجه النشاط الاقتصادي بما يوفر التمويل اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي. ومن ثم تركز الدراسة على دورين أساسيين للجهاز المصرفي وهما: الأول: تعبئة المدخرات لتوفير السيولة المحلية؛ والثاني: توظيف المدخرات وتخصيصها في خدمة النمو الاقتصادي. كما تنحصر الحدود الزمنية للدراسة في تغطية الفترة (2004- 2018). وتم اختيار عام 2004 كبداية للدراسة لكونه العام الموافق لصدور قانون البنك المركزي والمصارف التجارية، وانعكس هذا القانون على تطور السوق المصرفية في العراق بشكل كبير.

## ثامناً: خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول، يهتم الفصل الأول، بتقديم إطار نظري لكل من الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، من خلال تحديد مفهوم ومكونات وأهداف ووظائف ومؤشرات قياس تطور أداء الجهاز المصرفي، وكذلك بيان مفهوم النمو الاقتصادي، ومؤشرات قياسه ومحدداته، ومصادر تمويله، وأخيراً تناول دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات وتوظيفها لتحقيق النمو الاقتصادي؛ ويعرض الفصل الثاني، تطور الجهاز المصرفي وواقع النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004- 2018) وذلك بتوصيف هيكل وتحليل مؤشرات قياس أداء ومعوقات الجهاز المصرفي ورصد تطور ومصادر تمويل وتحديات النمو الاقتصادي؛ ويختص الفصل الثالث بتحليل دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتوظيف المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة وتقييم هذا الدور؛ ويركز الفصل الرابع، لصياغة مقترحات تطوير دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات واستخدامها لدعم مستقبل النمو الاقتصادي في العراق.



# الفصل الأول

## الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي: إطاراً نظرياً

المبحث الأول: الجهاز المصرفي: المفهوم والمكونات- الاهداف والوظائف- مؤشرات قياس كفاءة الأداء.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي: المفهوم ومؤشرات القياس- المحددات- مصادر التمويل.

المبحث الثالث: دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية.

المبحث الرابع: دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي



## المبحث الأول: الجهاز المصرفي

### المفهوم والمكونات- الاهداف والوظائف- مؤشرات قياس كفاءة الأداء

يعد الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة، فتقدم الاقتصاد مرهون بتطوره واستقراره، فهو المحرك والدافع الأساسي لمختلف الاقتصادات. ويعمل في إطاره عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة<sup>(1)</sup>. ويختلف هيكل الجهاز المصرفي من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خطته وسياساته ووضع برامجه أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه، وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك<sup>(2)</sup>. ويهدف تحقيق الهدف الأول للدراسة والخاص بتحديد دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات، وتحديد آليات توظيف وتخصيص هذه المدخرات بين القطاعات الاقتصادية، بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك وفق ما تقرره النظرية والادبيات الاقتصادية، فقد خصص المبحث الأول من هذا الفصل للتعرف على الإطار النظري للجهاز المصرفي على النحو التالي:

### 1/1/1 مفهوم ومكونات الجهاز المصرفي:

في ضوء ما شهدته الساحة الاقتصادية من تغيرات وتطورات هامة خاصة على الصعيد المالي والمصرفي، سيتم التطرق باختصار إلى مفهوم ومكونات الجهاز المصرفي على النحو التالي:

<sup>1</sup> - Adrian, T., & Shin, H. S. (2009). The shadow Banking System: Implications For Financial Regulation. FRB of New York Staff Report, (382),p20;

<sup>2</sup> - سلطان، محمد سعيد. (1993) مرجع سابق ذكره، ص 10.

## 1/1/1/1 مفهوم الجهاز المصرفي:

أخذت كلمة (Bank) من كلمة (Banco) الإيطالية ومعناها مقعد أو مائدة وأستعملها المتاجرون من الشرقيين، ويرجع تاريخ ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية إلى العصور الوسطى، وقد كان الصيارفة والمقرضون في مدن شمال إيطاليا وبخاصة يهود لمبارويا يعرضون عملاهم على المناضد الخشبية للبيع والشراء<sup>(1)</sup>. ويقابل كلمة بنك في اللغة العربية كلمة مصرف وجمعها مصارف وجاء في المعجم الوسيط المصرف بمعنى مكان الصرف وبه سمي البنك مصرف<sup>(2)</sup>.

ولقد برزت وتطورت أعمال البنوك تبعاً لاستعمال النقود في المبادلات مع بدء الزراعة المنظمة والصناعة والتجارة. ولا يوجد اتفاق عام على تعريف البنك بسبب اختلاف القوانين والأنظمة والتباين بين بلد وآخر بسبب اختلاف طبيعة النشاط الذي يمارسه البنك. ومن ثم، تعددت تعاريف الجهاز المصرفي أيضاً بسبب هذه التباينات والاختلافات، ومن أهم هذه التعاريف، ما يلي:

1- عرفة (طراد & مزهودي، 2016)<sup>(3)</sup> بأنه عبارة عن مجموع المصارف العاملة في بلد ما، والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي والخزينة العامة.

<sup>1</sup> - محمود، سامي حسن أحمد، 1976، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، دارالاتحاد العربي القاهرة، الطبعة الأولى، ص76.

<sup>2</sup> - مجمع اللغة العربية المعجم الوسيط، 1972، مجمع اللغة العربية القاهرة، الجزء الأول، مطابع دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ص15.

<sup>3</sup> - طراد، إلهام & مزهودي، مروي، 2016، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة، غير منشورة، الجزائر، ص2.

2- عرفه (عبد الحميد، 2007)<sup>(1)</sup> بأنه ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين، والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة.

3- عرفه (سلطان، 1993) بأنه الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين، والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي.

ومما سبق، وبناءً على التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف محدد للجهاز المصرفي، بأنه مجموعة المصارف أو البنوك التي تتبع أنظمة وقواعد محددة، تمثل في مجموعها الأساس الائتماني للاقتصاد القومي.

وبعد التعرف على مفهوم الجهاز المصرفي، وقبل الدخول في سرد مكونات الجهاز المصرفي، لابد من الإشارة إلى خصائص الجهاز المصرفي والتي ذكرتها دراسة (الصيرفي، 2006)<sup>(2)</sup>، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية<sup>(3)</sup>:

- 1- يتكون الجهاز المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
- 2- يخضع الجهاز المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي.

<sup>1</sup> - عبد الحميد، عبد المطلب، 2007، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص19-20.

<sup>2</sup> - الصيرفي، محمد عبد الفتاح، 2006، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص13.

<sup>3</sup> - طراد، إلهام & مزهودي، مروى، 2016، مرجع سابق ذكره، ص 2-3.

3- يوصف بأنه واسع الانتشار وله فروع عديدة تغطي كامل جهات الاقتصاد الوطني

4- جهاز قد يكون مملوك بالكامل للدولة (ملكية عامة)، ومن أمثلتها البنك المركزي، او مملوك للقطاع الخاص المحلي أو الاجنبي كالمصارف التجارية والإسلامية.

### 2/1/1/1 مكونات الجهاز المصرفي:

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من البنك المركزي الذي يأتي في قمة الجهاز المصرفي، وهو بنك البنوك، ويتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، ويشرف على تنفيذها وفقاً للسياسة الاقتصادية العامة للدولة. فضلاً عن مجموعة من المصارف التي يشرف عليها البنك المركزي، وتشتمل على المصارف التجارية، والمتخصصة، إضافة إلى المصارف الإسلامية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أنها تحرم الربا، وهي ليست واسعة الانتشار، فالبنك الإسلامي لا يعتبر تجارياً، لأنه لا يتعامل بالفائدة، ويمول حسب عمليات الادخار<sup>(1)</sup>. ويمكن التعرف على هذه البنوك بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

#### أولاً: البنك المركزي:

لقد تعددت تعاريف البنك المركزي، فمثلاً اعتبرت Vera Smith البنك المركزي بأنه " النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد" فهي هنا تؤكد على وظيفة إصدار النقد. بينما يرى A.Day بأن البنك المركزي " هو الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي" فهو هنا يركز على مهمة استقرار النظام المصرفي. كما يعرفه Jauncy بأنه "البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملية الرئيسية له"، فتسوية الحسابات ما بين البنوك هي الأساس لتعريفه. أما Shaw فيرى أن " الشيء الحقيقي، وفي نفس الوقت الكافي جداً هو وظيفة البنك

<sup>1</sup> - طراد، إلهام & مروى مزهودي، 2016، مرجع سابق ذكراً، ص 2-5.

المركزي في مراقبة الائتمان". فضلاً عن تعريف (Samualson) والذي يرى أنه بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود<sup>(1)</sup>.

ولقد كان الدافع من وراء انشاء البنوك المركزية هو رغبة الحكومات في التدخل في النشاط المصرفي، وتنظيم وادارة عمليات الاصدار النقدي، التي تتولاها في السابق المصارف التجارية، ثم أخذت البنوك المركزية تتولى تدريجياً مهمة الرقابة على النشاط المصرفي وتوجيهه بما يتناسب واهداف السياسة الاقتصادية للدولة فضلاً عن المسؤوليات والمهام الأخرى<sup>(2)</sup>.

إن اختلاف البنك المركزي عن بقية البنوك العادية الأخرى، يكمن في تمتعه بجملة من المواصفات تتمثل أهمها في خدمة مصلحة الاقتصاد العام دون العمل على تحقيق أدنى ربح ممكن، إضافة إلى عدة مزايا أخرى تتمثل في، وحدة البنك المركزي، استقلالية البنك المركزي، تخويل البنك المركزي سلطة الإشراف على إدارة السياسة النقدية. ويتوقف الدور الذي يلعبه البنك المركزي في إدارته للجهاز المصرفي وتسييره للكتلة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار أسعار الصرف وزيادة النشاط الاقتصادي، على جملة من الأدوات المتنوعة بين الكمية والكيفية التي تحاول الحد من الأزمات والتقلبات الاقتصادية والمالية، ويتضح ذلك بالموازنة العامة ضمن ميزانية البنك المركزي<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - الجديبه، محمد كامل نعمان، 2016، معيقات تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات من جهة نظر العاملين في البنوك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، ص21.

<sup>2</sup> - نوري، ناظم محمد، 1988، النقود والمصارف، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص145.

<sup>3</sup> - شيحة، مصطفى رشدي، 1999، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشرة، الاسكندرية، ص73.

## ثانياً: المصارف التجارية:

تعرف المصارف التجارية، بأنها مؤسسات مالية يركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان فهي بذلك تلعب دور الوساطة بين مجموع المدخرين وبين مجموع طالبي الأموال. وتشكل المصارف التجارية في مجموعها الجهاز المصرفي لاقتصاد ما وخصائصها: هدفها تحقيق أقصى ربح ممكن وبأقل تكاليف من خلال خلق نقود الودائع وتقديم الخدمات المصرفية؛ وتعمل على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الأفراد أو الدولة بهدف إقراضها للآخرين وفق شروط معينة؛ فهي تعتبر الوسيطة بين وحدات الفائض ووحدات العجز المالي، كما أنها مؤسسات مالية لتجمع النقود الفائضة لمن يحتاجها بضمانات<sup>(1)</sup>.

وتعد المصارف التجارية بمثابة مصارف ائتمان تتعامل عادةً بالائتمان قصير الأجل، وتتلقى ودائع جارية في الغالب وتوفير الكثير من الخدمات المصرفية بما يلي احتياجات العملاء. وقد تميزت المصارف التجارية بالعديد من الخصائص ميزتها عن باقي مؤسسات الوساطة المالية الأخرى، ويتعلق الأمر بجانبين هما: 1- الربحية، 2- والسيولة

## ثالثاً: المصارف المتخصصة:

ويقصد بالمصارف المتخصصة، هي تلك المصارف التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي مثل النشاط الصناعي أو الزراعي أو العقاري، وذلك وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطاتها الرئيسية. وتقوم المصارف المتخصصة بعمليات الائتمان المتوسط والطويل الأجل في نشاط اقتصادي معين تعكسه تسميتها كالمصارف العقارية والزراعية والصناعية فضلاً عن مصارف التجارة الخارجية. وتتميز هذه المصارف بعدة خصائص منها:

<sup>1</sup> - حسين، هندرين حسن، 2011، علاقة المصارف التجارية بالبنوك المركزية مع إشارة خاصة للمصارف التجارية العراقية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، المجلد 3، العدد 6، العراق، ص 149.



التخصص النوعي، الاعتماد على الموارد الذاتية، منح الائتمان طويل الأجل، عدم تلقي الودائع الجارية للأفراد بصفة أصيلة، تقديم الخبرة للعملاء، الاستثمار المباشر، فهي مؤسسات غير ودائعية<sup>(1)</sup>.

وفي الدول النامية، تعتمد المصارف المتخصصة بصفة رئيسية في الحصول على الموارد الخارجية من الحكومة والمصارف التجارية والبنك المركزي، وذلك لضيق الأسواق المالية في تلك الدول وعادة تقدم لها تلك القروض بأسعار فائدة منخفضة.

#### رابعاً: المصارف الإسلامية:

يقصد بالمصارف الإسلامية، مؤسسات مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها ويحقق لها أقصى عائد منها، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية. وتقوم المصارف الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أنها تحرم الربا، وهي ليست واسعة الانتشار، فالمصرف الإسلامي لا يعتبر تجارياً، لأنه لا يتعامل بالفائدة، ويمول حسب عمليات الادخار<sup>(2)</sup>.

#### 2/1/1 وظائف وأهداف الجهاز المصرفي:

تختلف وظائف الجهاز المصرفي وأهدافه وفقاً لاختلاف مكوناته، ويمكن التعرف على أهم هذه الوظائف وتلك الأهداف على النحو التالي:

<sup>1</sup> - الساعدي، هيفاء مظهر، غير مبين، مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية القانون جامعة بغداد، العراق، ص ص 278-279.

<sup>2</sup> - عبد الجميلي، مهند خميس، 2014، التقييم المالي للمصارف الإسلامية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، المجلد 6، العدد 12، ص 360-365.

## 1/2/1/1 وظائف الجهاز المصرفي:

يقوم الجهاز المصرفي بتأدية العديد من الوظائف لمسايرة كافة التطورات والتحويلات التي تشغل الساحة المصرفية، ويمكن التعرف على وظائف الجهاز المصرفي وفق مكوناته الأساسية، وهي:

### أولاً: وظائف البنك المركزي:

يمكن تحديد أهم وظائف البنك المركزي بـ: تشجيع النمو الاقتصادي؛ إصدار النقود الورقية القانونية تحت قيود معينة تتوافق وحاجة المعاملات؛ يعتبر المستشار المالي والمسؤول عن الاحتياطات الحكومية؛ يقوم بوظيفة الرقابة على البنوك ليضمن سلامة الأوضاع المالية لهذه البنوك، وكذلك سلامة الخدمات المصرفية التي يقدمها للجمهور؛ مراقبة الائتمان كمأً ونوعاً، وعمله على تنفيذ السياسة النقدية المرغوب فيها؛ كما يقوم بتقديم المساعدة للبنوك التجارية، من خلال مساعدتها على تأدية خدماتها البنكية، وتأكيداً لهذه الوظيفة فهو يعتبر بنك البنوك (الملجأ الأخير للإقراض، بنك المقاصة المركزية)، الرقابة على الائتمان<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: وظائف البنوك التجارية:

يمكن تصنيف هذه الوظائف إلى الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة. وتشمل الوظائف التقليدية، قبول الودائع على اختلاف أنواعها جاري، طويل الأجل، ودائع ادخارية؛ خلق الودائع؛ تقديم القروض إلى الخزينة العامة وتأخذ شكل شراء أذونات الخزنة؛ يمنح المصرف التجاري للمؤسسات أنواع من القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وقروض استثمار<sup>(2)</sup>. أما الوظائف الحديثة، فتشمل تقديم الاعتمادات

<sup>1</sup> - عاشور، ناجية، 2014، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية" دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"، رسالة

ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 7-10.

<sup>2</sup> - حنفي، عبد الغفار (1993) الإدارة الحديثة للبنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ص 177.

المستندية؛ التعامل بالأوراق المالية والتجارية؛ شراء وبيع العملات الأجنبية، تحصيل الشيكات الواردة من العملاء لحسابه؛ تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء<sup>(1)</sup>

### ثالثاً: وظائف البنوك المتخصصة:

تختلف وظائف البنوك المتخصصة حسب طبيعة النشاط التي تتعامل فيه. فالبنوك الصناعية، تهدف إلى تقديم العديد من التسهيلات إلى المؤسسات الصناعية لفترة متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية. أما البنوك الزراعية، فتقوم بعملية التسليف للقطاع الزراعي لإتاحة الفرصة للحصول على الاحتياجات الضرورية لهذا القطاع. وبخصوص البنوك العقارية، فتهدف إلى تمويل قطاع الاستثمارات العقارية مقابل رهونات، وتتميز بأن تمويلها يكون طويل الأجل، وتعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل. وأخيراً، تقوم بنوك الأعمال، بخدمة القطاعات التي تحجم عن تلبية احتياجات طويلة الأجل من طرف البنوك بسبب طبيعة عملها.

ويظهر من خلال ما سبق عرضه أن هذا النوع من البنوك، ذو أهمية بالغة التميز في تجميع المدخرات وتنشيط حركة الاستثمار<sup>(2)</sup>.

### 2/2/1/1 أهداف الجهاز المصرفي:

جاء ظهور البنوك نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظراً للوظائف التي تقوم بها، ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض، بل وتعددت إلى خلق الودائع وإصدار النقود.

<sup>1</sup> - Mwendwa, Joan Mwende. (2017),Determinants of Employee Intention to Quit Their Jobs at Commercial Banks in Kenya: A Case Study of KCB Bank Kenya Limited. Diss. United States International University-Africa.p.66.

<sup>2</sup> - جودة، زياد رمضان محفوظ، 2000، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ص

ونتيجة هذا التعدد من الوظائف والخدمات، أنشأت عدة بنوك متخصصة كل واحدة منها في وظائف معينة، مشكلة بذلك جهازاً مصرفياً هاماً متكون أساساً من البنك المركزي، الذي يمثل قمة هذا الجهاز، ومن البنوك التجارية التي تمثل قاعدته، بالإضافة إلى وجود بنوك متخصصة. وترجع أهمية الجهاز المصرفي إلى أنه يقدم العديد من الخدمات المصرفية التي تسهم في نمو النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة الاقتصادية، مثل إدارة وتنفيذ السياسة النقدية، بغرض المحافظة على الاقتصاد الكلي من أي صدمات داخلية أو خارجية محتملة والتي يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

ويمكن تحديد أهداف الجهاز المصرفي من خلال توضيح أهداف البنوك المكونة للجهاز المصرفي، البنك المركزي، البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: أهداف البنك المركزي:

أن الهدف الرئيس للبنوك المركزية لا يقتصر في تحقيق أقصى ربح ممكن في أي نظام

اقتصادي، بل هدفه يتمثل في<sup>(2)</sup>:

- (1) العمل على سلامة واستقرار النظام النقدي للدولة.
  - (2) العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.
  - (3) تطبيق السياسة النقدية والمصرفية الكفيلة بدعم الاقتصاد القومي.
- ثانياً: أهداف البنوك التجارية: تشمل على عدة أهداف أهمها<sup>(3)</sup>:

<sup>1</sup> - أبادير، عطا الله أبو يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 145.

<sup>2</sup> - عائشة، ويس & محمد، عثمان، 2016، دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، ص 11.

<sup>3</sup> - هندي، منير إبراهيم، 2002، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، الأردن، ص 95.

## 1) تعظيم الربح

2) توفير السيولة: حيث ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بودائع تستحق عند الطلب في أي لحظة، وتأدية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، وإذا لم تتوفر السيولة، فهذا يؤثر على سمعة البنك.

3- تحقيق الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، وبالتالي إعلان الإفلاس.

4) كما أن للبنوك التجارية أهدافاً أخرى، أهمها: نمو الموارد، الحصاص في السوق المصرفي، الانتشار الجغرافي، هيكل العملاء، كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي.

**ثالثاً: البنوك المتخصصة:**

البنوك المتخصصة هي الأخرى تمنح عملائها القروض إذ نجد أن البنوك الصناعية تمنح الائتمان الصناعي، والبنوك الزراعية تمنح الائتمان الزراعي، والبنوك العقارية تمنح الائتمان العقاري. وتهدف البنوك المتخصصة بشكل عام إلى تحقيق أهداف اقتصادية قومية على جانب كبير من الأهمية، لذا تدعمها الحكومات مالياً أما بالمساهمة في رأسمالها أو بتقديم قروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض إلى جانب تحقيق الربح مثل باقي البنوك. كما أن القروض

التي تمنحها هذه البنوك قد تكون قروضاً قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل<sup>(1)</sup>. ويمكن القول أن الجهاز المصرفي بطبيعته يتكون من عدة بنوك (مركزي، تجاري، متخصص) تعمل داخل الاقتصاد، ويوجد لهذه البنوك عدة أهداف، منها أهداف

<sup>1</sup> - المغربي، محمد عبد الفتاح، 2018، النقود والبنوك، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، ص 99.

مالية، وتمثل في: سعى البنوك إلى تحقيق وتعظيم الربح، تعظيم معدل العائد على الاستثمار، المحافظة على قوام معقول من السيولة. وأهداف مرتبطة بالخدمات المصرفية (الأهداف الإنتاجية) وتمثل فيما يلي: تقليل الوقت الضائع، وتنوع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء، تحقيق تكاليف تقديم الخدمات المصرفية، تحسين الخدمات المصرفية. وأهداف خاصة بالبقاء والاستمرار وتجنب الأخطار؛ وأهداف خاصة بالنمو والاستمرار والمحافظة على موارده المالية والبشرية وحمايتها؛ أهداف جماعية وبيئية تتمثل في تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي<sup>(1)</sup>.

### 3/1/1 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي:

يعتبر الجهاز المصرفي البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد بلد ما، فكلما كان هذا الأخير متطوراً كان الاقتصاد أكثر تطوراً، وكلما ازدهرت المجتمعات زاد اعتمادها على البنوك سواء كانت من أجل الاستثمار أو الإيداع. وتنبع أهمية تقويم أداء الجهاز المصرفي من أهمية دوره في التنمية الاقتصادية، فتعمل البنوك المكونة للجهاز المصرفي كأوعية تتجمع فيها المدخرات للأفراد والمنظمات، ثم تعيد ضخ هذه المدخرات في شكل قروض واستثمارات، لخدمة فروع الاقتصاد القومي وتحقيق أهدافه<sup>(2)</sup>. وذلك يتطلب التحقق من كفاءة أداء الجهاز المصرفي وخصوصاً في جذب المدخرات، وفقاً للمؤشرات التالية:

### أولاً: مؤشرات هيكل الجهاز المصرفي:

وتشتمل هذه المؤشرات على (1) هيكل الودائع، (2) هيكل القروض، (4) معدل العائد على حقوق

<sup>1</sup> - طراد، إلهام & مروى مزهودي، 2016، مرجع سابق ذكره، ص 7.

<sup>2</sup> - الجبوري، مهدي عطية موحى، غير مبين، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقه مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2003، غير معروف جهة النشر، ص 5.

الملكية، (4) معدل العائد على الأصول، (5) الهامش البنكي (6) هامش الربح<sup>(1)</sup>.

ثانياً: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي في جذب الودائع: وتشتمل هذه المؤشرات على<sup>(2)</sup>:

- 1- الودائع المصرفية و الناتج المحلي الإجمالي
- 2- معامل المرونة الداخلية للودائع المصرفية:
- 3- نصيب الفرد من الودائع المصرفية ومقارنته بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: مؤشر قياس قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية: ويشمل هذا المؤشر على<sup>(3)</sup>:

1- أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني. 2- انتشار البنوك.

- كفاءة البنوك والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات (الوعي المصرفي).

إضافة إلى ما سبق، يوجد مؤشرات الحيلة الكلية وهي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى فاعلية القطاع المالي للتأثير

---

<sup>1</sup> - مبارك، بعلي حسني، 2012، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص ص 88-99.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلى: مصطفى، عبد اللطيف، غير مبين، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي في الجزائر، غير معروف، ص 4.

<sup>3</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلى: الزبيدي، محمود حمزة، 2000، إدارة البنوك: استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، ص 138، 139.

بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي أيضاً تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للخطر. فضلاً عن مؤشرات الحيطة الجزئية<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلى: طلفاح، أحمد، 2005، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 1-9.



## المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

### المفهوم ومؤشرات القياس - المحددات - مصادر التمويل

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضوياً بتوفر هذا المناخ المؤثر. وقد خصص هذا المبحث للتعرف على البنود التالية:

#### 1/2/1 مفهوم ومؤشرات قياس النمو الاقتصادي:

##### 1/1/2/1 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحاً جديداً نسبياً في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال الذي أدى إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، وتزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداءً من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. ويعني النمو الاقتصادي " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن<sup>(1)</sup> .

ومن منظور آخر يقصد بالنمو الاقتصادي " حدوث زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد بدخله الفردي". وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت

<sup>1</sup> - عجمية، محمد عبد العزيز & ناصف، إيمان عطية، 2000، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، ص51.

معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي "Gross Domestic Product" GDP، أو الدخل الوطني الإجمالي "Gross National Income" GNI الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي<sup>(1)</sup>. ومن ثم، يحسب معدل النمو الاقتصادي كالتالي:

معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي - معدل التضخم

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الذي يحقق النمو الاقتصادي هو الاقتصاد الذي يحقق ارتفاعاً مستمراً في مستوى معيشة أفرادها، بحيث يكون نصيب الفرد من الناتج القومي في تزايد مستمر، والحقيقة أن ذلك الوضع المرغوب يستلزم توافر شروطاً مهمة تتمثل في ما يأتي<sup>(2)</sup>:

(أ) أن تكون إمكانات الإنتاج في زيادة مستمرة، وهو ما يعني توسع مستمر في المساحة الواقعة أسفل منحنى إمكانات الإنتاج.

(ب) وأن يكون الاقتصاد في تحرك مستمر نحو منحنى إمكانات الإنتاج، وذلك من خلال التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

وفي الواقع أن هذين الشرطين رغم كونهما ضروريين لتحقيق النمو الاقتصادي إلا أنهما ليسا بالقدر الكافي لتحقيق الهدف المطلوب. بل يلزم توافر أحد أمرين:

الأمر الأول: وهو يتمثل في: إما أن يقترن توافر الشرطين السابقين بحدوث ثبات (أو حتى حدوث نقص) في حجم السكان.

<sup>1</sup> - أحمد، كبداني سيدي، 2013، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، ص 16.

<sup>2</sup> - مهران، حسني، سنة نشر غير معروف، في التحليل الاقتصادي الجزئي (نظرية الإنتاج ونظرية التكاليف)، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ص 31-32.

الأمر الثاني: وهو يتمثل في أن تكون هناك زيادة في حجم السكان ولكن هذه الزيادة تكون بمعدل أقل من معدل زيادة الإنتاج المترتب على توافر الشرطين الضروريين.

### 2/1/2/1 مقاييس النمو الاقتصادي:

قبل أن يتم التعرف على الفرق بين النمو والتنمية من قبل الاقتصاديين نظرا لعدم شمول النمو لمشاكل التنمية، فقد استخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياسهما، غير أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية، لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بالاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به، ومنها<sup>(1)</sup>:

(1) الدخل الوطني الكلي: حيث اقترح " Mead " استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

(2) الدخل الوطني الكلي المتوقع: وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

(3) متوسط نصيب الفرد: وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه يواجه بعض المشاكل لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير. ويستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة.

<sup>1</sup> - أحمد، كبداني سيدي، 2013، مرجع سابق ذكره، ص ص 23- 24

4) معادلة " Singer " وضع " Singer " في سنة 1952 معادلة النمو الاقتصادي

التالية:  $D=SP-R$

حيث تعبر (D) عن معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) عن معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال، وتمثل R معدل نمو السكان. أضف إلى ذلك، يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من مقياس النمو الاقتصادي من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي وهي كالتالي<sup>(1)</sup>:

1- المعدلات النقدية للنمو: تحسب على أساس تقييم منتجات الدولة، والتي تشتمل قيمة السلع والخدمات، ويعتبر هذا الأسلوب الأسهل والأفضل رغم بعض التحفظات عليه، وأهمها سواء التقدير خاصة إنتاج الخدمات، إغفال أثر التضخم. ونميز هنا بين ثلاث معدلات للنمو وفقاً لاختلاف الأسعار المستخدمة، وهي:

أ) معدلات النمو بالأسعار الجارية: استخدام العملة المحلية للبلد لقياس معدلات النمو، وهذه المعدلات لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار.

ب) معدلات النمو بالأسعار الثابتة: تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، أي يتم تعديل بيانات معدلات النمو بالأسعار الجارية استناداً للأرقام القياسية للأسعار.

ج) معدلات النمو بالأسعار الدولية: يستخدم هذا المقياس عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر.

2) المعدلات العينية للنمو: بسبب زيادة السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته مع

<sup>1</sup> - أبو شعبان، همام وائل محمد، 2016، أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية لدول عربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ص 16.

معدلات نمو السكان، أما في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية: مثل عدد الاطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من الغذاء.

3) مقارنة القوة الشرائية: تعتمد المنظمات والمؤسسات على الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارنة لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي، وتتحدد القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما وفقاً لقوتها الشرائية في السوق المحلية مقارنة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري.

### 2/2/1 محددات النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup> :

يتأثر النمو الاقتصادي داخل الاقتصادات بالعديد من المحددات، يمكن ترتيبها حسب تطور اسهامات رواد الفكر الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

### 1/2/2/1: النظرية التقليدية في محددات النمو الاقتصادي:

رائد هذه النظرية الاقتصادي الانكليزي آدم سميث الذي ركز على عنصر العمل كمحرك للنمو الاقتصادي، فيرى أن ثروة الأمم تتعاضد عندما تزداد قوة العمل. كما أن الموقع الجغرافي يلعب دوراً حاسماً في تطور الشعوب وتعاضد إنتاجها المادي، حيث يمثل كلا العاملين (الإنسان: مصدر قوة العمل، الطبيعة: الموقع الجغرافي) المكون الأساسي لتقسيم العمل الاجتماعي الذي يقود اتساع دائرة التعليم واكتساب المهارات بما يقود إلى مضاعفة الإنتاج.

---

<sup>1</sup> - For mor look at:

-Barro, R. J. (2003). Determinants of Economic Growth in a panel of Countries. *Annals of economics and finance*, 4, 231-274.

- Rupasingha, A., Goetz, S. J., & Freshwater, D. (2002). Social and institutional factors as Determinants of Economic Growth: Evidence From the United States Counties. *Papers in regional Science*, 81(2), 139-155.

أما مالتوس(1766-1834)، فقد ركز على القطاع الصناعي واعتبره بديلاً عن احتمالات النمو المتناقص في القطاع الزراعي نتيجة مفعول قانون تناقص الغلة الذي ينظم عمله والذي يعود بدوره إلى ضعف الارتباط بين الإنتاج الزراعي والتقدم التكنولوجي، لذا اقترح سن القوانين اللازمة لإصلاح الملكية والعمل. وبما يضمن إدامة نمو الانتاج الزراعي حتى ولو أدى ذلك إلى تراجع أهميته النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لصالح الصناعة القادرة على تمثل التقدم التكنولوجي واستيعاب الفائض من الأيدي العاملة الناجم عن زيادة السكان<sup>(1)</sup>.

وجاء الكلاسيك الجدد ليؤكدوا على عاملي رأس المال والتكنولوجيا بوصفهما المحركين الأساسيين للنمو الاقتصادي المحقق للتوازنات الاقتصادية المرغوبة، فمن أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام لابد من زيادة حجم الاستثمار إلى المستوى الذي يكون من الممكن معه زيادة حجم الإنتاج بفعل تأثير المضاعف الكينزي. ولبيان أهمية التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي، فقد قام الاقتصادي Solow باختبار تأثير التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتوصل إلى أن العمل ورأس المال يساهمان بما يعادل 50%، كما يساهم عامل التقدم التكنولوجي بنسبة 30% فهو يؤثر على كفاءة العمل ورأس المال معاً. وترجع النسبة المتبقية (20%) إلى مولدات النمو الاقتصادي إلى معامل(رأس المال / العمل).

كما قدم الاقتصادي "هانسن" نظريته في النضج الاقتصادي على حزمة من العوامل حسب أهميتها(النمو السكاني، العامل الجغرافي، التقدم التكنولوجي)، حيث يعتقد بأنه(بطء نمو السكان أو تقلص حدود النضج الجغرافي، أو انخفاض سرعة التقدم التكنولوجي) يؤثر على الاستثمار الصافي ويتجه نحو الانخفاض بحيث لا يتساوى مع الادخار، عندئذ قد يتجه الدخل الحقيقي نحو الهبوط). كما خلص

<sup>1</sup> - جعفر، غيداء هادي، 2019، النمو الاقتصادي وحداته النقدية في العراق للسنوات 2003-2013، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السابع والخمسون، العراق، ص2015-

الاقتصادي " كينز" في نظريته الخاصة بالطلب الفعال، إلى أن زيادة عدد السكان وتوفر الموارد الطبيعية المُعد للاستثمار يزيد في الطلب الكلي، وبذلك ونتيجة عمل المضاعف تزيد معدلات الدخل القومي بصورة مضافة.

### 2/2/2/1 النظرية الحديثة في محددات النمو الاقتصادي:

تعرف هذه النظرية (بمدرسة النمو الداخلي) التي ظهرت في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، والتي اعتمدت على البحث عن عوامل جديدة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل<sup>(1)</sup>. والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

(1) الإنتاج التجاري: وفقاً للرؤية الكينزية وحسب منطق مضاعف التجارة، تؤدي زيادة الصادرات بنسبة أكبر من تزايد الاستيرادات إلى زيادة الدخل القومي للدولة المصدرة بنسبة مضاعفة، فضلاً عن أن الصادرات تعمل كنافذة للحصول على العملة الأجنبية التي توفر القوة الشرائية اللازمة لإدامة عمليات النمو الاقتصادي وتعزيز الرفاهية الاجتماعية

(2) الاستثمار الأجنبي المباشر: يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي داخل البلد المضيف<sup>(2)</sup>. حيث تتجلى الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات الوطنية في: تحفيز الشركات الوطنية لتدريب وإعادة تأهيل العاملين فيها لمواكبة عمليات التطوير التكنولوجي اللازمة للنجاح ومنافستها في هذا المضمار؛ تحديث الأساليب الإدارية ومحاكاة الشركات الأجنبية في أنماطها الاستثمارية مما يقود في النهاية إلى زيادة إنتاجيتها بمستويات مقاربة لمستويات نظيرتها الأجنبية؛

---

<sup>2</sup> - Li, X., & Liu, X. (2005). Foreign Direct Investment and Economic Growth: an Increasingly Endogenous Relationship. World Development, 33(3), 393-407.

الارتفاع بإنتاجية عوامل الإنتاج نتيجة الترابطات الأمامية والخلفية بين الشركات الأجنبية الوافدة والشركات الوطنية.

(3) الحكم الرشيد: لقد درج الكثير من الاقتصاديين على تفسير البواقي في نماذج النمو الاقتصادي

بفاعلية عوامل الانتاج الأساسية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)، ولكن الاقتصاديين المحدثين باتوا على قناعة بان هذه البواقي ترجع إلى مؤسسات الحكم الرشيد التي تسير عمل الأسواق بدون انحرافات تحبط استدامة معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة<sup>(1)</sup>.

(4) الاصلاحات الاقتصادية، فقد ركز البنك الدولي على مقارنة تشخيص النمو والتي تقوم على تحدي العوائق والشروع بإصلاحها، أي تحديد أولويات الإصلاح على وفق تأثيرها بسياقات النمو الاقتصادي، والتميز بين الضرورية منها والمرغوبة، مع توفر شرطي المرونة الكافية، واستبعاد الأحكام المسبقة. حيث أن ما تحتاجه البلدان النامية اليوم هو بناء مؤسسات قوية قادرة على حماية الملكية وتقليل القيام بالعمل والقضاء على اللايقين والمخاطر المثبطة للادخار والاستثمار.

### 3/2/1 مصادر تمويل النمو الاقتصادي:

تعد مهمة التمويل أحد الركائز الأساسية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ويسهم في إمداد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام. وقد ظهرت قضية التنمية الاقتصادية بشكل واضح كمفهوم اقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الاعتقاد السائد حينذاك هو أن المشكلة في جوهرها

<sup>1</sup> - Careaga, M., & Weingast, B. (2003). Fiscal Federalism, Good Governance, and Economic Growth in Mexico. In search of prosperity: analytical narratives on economic growth, 399-435.



هي مشكلة نقص التمويل والاستثمارات. ويوفر المجتمع التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية إما بموارده المحلية أو عن طريق موارد خارجية<sup>(1)</sup>.

وتختلف الدول النامية كثيراً في مدى اعتمادها على مصادر الادخار المتنوعة والتي لا تتأثر فقط بالعوامل الاقتصادية مثل متوسط الدخل الفردي، والأصول لدى الدولة من الموارد الإنتاجية والمصادر القطاعية للدخل القومي، ولكن تتأثر أيضاً بطبيعة سياسات تعبئة المدخرات- المدخرات المحلية و المدخرات الأجنبية- داخل الدولة. ويتحدد معدل النمو الاقتصادي بمدى توافر مصادر التمويل الداخلية والخارجية. تلجأ الدول النامية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية من مصادر داخلية وتسمى بالمصادر المحلية، ومن مصادر خارجية وتسمى بالمصادر الخارجية وتعتبر هذه الأخيرة من المصادر المكتملة للداخلية: ويمكن التعرف على هذه المصادر كما يأتي:

#### أولاً: مصادر التمويل المحلية:

تعتبر المصادر الداخلية من أهم المصادر التي يفترض أن تعتمد عليها الدول النامية من خلال الاستخدام الأمثل للمدخرات المحلية، ومحاولة تطويرها، وزيادتها وترشيد إنفاقها، فضلاً عن فائض المشاريع العامة والخاصة، الإيرادات المتأتية من التجارة الخارجية، التمويل التضخمي. وتهتم الدول بالمصادر الداخلية نظراً للأثار السلبية التي تصاحب المصادر الأجنبية، ويمكن عرض هذه المصادر بشكل موجز كالتالي:

1- المدخرات المحلية: تنقسم المدخرات المحلية إلى عنصرين: الادخار الحكومي والادخار العائلي: يعتبر الادخار الحكومي أحد المدخرات الإجبارية التي لا يقبل عليها الأفراد والمؤسسات طوعية، بل يأتي هذا النوع من المدخرات من الاقتطاعات الاجبارية التي تحصل عليها الدول من مختلف الدخول. وتهتم الدول النامية بهذا المصدر نظراً

<sup>1</sup> - أبو شعبان، همام وائل محمد، 2016، أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية لدول عربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 21-23.

لدورة الكبير في دعم عملية التنمية الاقتصادية. ونتيجة لانخفاض معدلات الادخار الحكومي في أغلب الدول النامية لأسباب عديدة مقارنة بالدول المتقدمة، لذلك فهي تسعى دائماً إلى تعبئة المدخرات المحلية بشتى الوسائل سواء كانت إلزامية أو اختيارية لغرض توفير موارد مالية لتغطية احتياجاتها التنموية، ومن بين أساليب تعبئة الادخار الحكومي، السياسات المالية والضريبية، ترشيد الإنفاق العام، تطوير قطاع التجارة الخارجية<sup>(1)</sup>.

ويمثل الادخار العائلي الفرق بين الدخل المتاح، أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي من المدخرات المهمة التي يجب على الدول النامية الاهتمام بها لكي تلعب الدور القيادي في عملية التنمية. وتعتبر المدخرات العائلية ادخارا كامناً، وموجه توجهماً غير سليم، ويرجع سبب ذلك إلى ضعف المؤسسات والتنظيمات القادرة على تعبئة المدخرات ومن بينها المدخرات التعاقدية، بنوك ريفية، صناديق التوفير، الاستثمار في شراء الاوراق المالية، الاستثمارات المباشرة<sup>(2)</sup>.

2- فائض المشاريع العامة والخاصة: تتميز الاقتصادات الحالية بالاتجاه المتزايد نحو التوسع في حجم المشاريع في كل المجالات، سواء كان ذلك بزيادة وتوسيع

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- عياش، بلعاطل & سميحة نوى، 2013، آليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، ابحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة سطيف، ص 3-17.

- سحنون، محمد، 2003، السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، ص 41.

<sup>2</sup> - زيتوني، عمار، 2007، المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2004، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الحاج لحضر، بانة، الجزائر، ص 25.

الاستثمارات القائمة أو بإنشاء مشاريع جديدة. ويقصد بفائض المشاريع تلك المدخرات من الأرباح المحتجزة لديها، وتنقسم مدخرات قطاع الأعمال إلى ادخار قطاع الأعمال الخاص، وادخارات قطاع الأعمال المختلط، ومدخرات قطاع الأعمال العام. ولزيادة فائض المشاريع الخاصة والمختلطة يجب تقليص النفقات الخاصة بهذا القطاع، وترشدها إلى جانب سياسة الاسعار التي يجب أن ينتهجها القطاع. أما بخصوص العوامل المؤثرة على أرباح القطاع العام، وبالتالي زيادة حجم مدخراته، تتمثل في القضاء على المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع وأهمها: تدني مستوى الكفاءة الانتاجية، السياسة السعرية المتبعة في هذا القطاع، ارتفاع المصاريف المالية بسبب المسؤوليات الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

3- التمويل التضخمي: يعتبر التمويل التضخمي (زيادة الكتلة النقدية) من بين أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها مختلف الحكومات بتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار وبالتالي زيادته. ومنذ الثمانينيات أصبح ينظر للتضخم على أنه ليس مشكلة ويمكن التعايش معه، كما يمكن استخدام التمويل التضخمي كمصدر تمويلي، لكن في الحدود المعقولة والمقبولة<sup>(2)</sup>.

#### 4- ثانياً: مصادر التمويل الخارجية:

تتعدد أشكال التمويل الخارجي بتعدد المعايير المستخدمة، فقد تقسم أشكال التمويل الخارجي إلى ثلاثة أنواع وهي: المعونات، القروض الخارجية، الاستثمارات المباشرة، المدخرات الأجنبية، وهذه الأشكال يمكن التعرف عليها كما يأتي:

1) المعونات: تعتبر المنح والمعونات الأجنبية من أهم المصادر الخارجية خاصة للدول الفقير، ويعود ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي ومؤسسات التمويل

<sup>1</sup> - عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، 2000، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 208.

<sup>2</sup> - زيتوني، عمار، 2007، مرجع سابق ذكره، ص 58.

الدولية، وعدم كفاية المعونات التي تقدمها الهيئات الدولية الأخرى. وهناك مصدرين للمعونات الرسمية هما المساعدات أو المعونات الوحيدة المصدرة والتي تتمثل في المعونات الثنائية، أي التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدول المستفيدة ومعونات جماعية والتي تقدمها الهيئات الدولية والاقليمية المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية أو كما تسمى بالمعونات المتعددة الأطراف.

(2) القروض الخارجية: تعتبر القروض من أهم مصادر التمويل الخارجي إلى جانب الاستثمارات

المباشرة ومن أهم القروض الأجنبية: القروض الرسمية الحكومية، القروض الرسمية المتعددة الأطراف، القروض الخاصة. والجدير بالذكر الإشارة إلى أهمية ترشيد استخدام الأموال المقترضة واستخدامها في المجالات الإنتاجية خاصة المرتفعة العائد، وتخصيص جزء مهم منها للقطاع الخاص وعدم الاكتفاء بتمويل القطاع العام، لأن هذا الأخير أثبت في الفترة الأخيرة عدم جدواه<sup>(1)</sup>.

(3) المدخرات الأجنبية: وتشمل المدخرات الأجنبية على أربعة عناصر: الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم به المواطنون الأجانب عادة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات في منشآت الدولة المضيفة<sup>(2)</sup>. والاستثمار في محفظة الأوراق المالية من خلال شراء الأجانب لأسهم وسندات الدولة المضيفة، وقروض البنوك التجارية لحكومات الدول النامية والمنشآت. وأخيرا الائتمان التجاري الذي توفره الشركات

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلي:

- الصائغ، محمد يونس يحيى، 2010، دور المنظمات الحكومية في علاج مشاكل القروض الخارجية، مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العدد 44، العراق، ص 340-377.

<sup>2</sup> - عتلم، باهر محمد & يحيى، مدركة زنون، 2018، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1980-2013، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، العراق، ص 432-544.

المصدرة وبنوكها "ائتماننا تصديريا" للدول المستوردة كطريقة لدعم المبيعات في فترة ما قبل دفع ثمن الواردات وغالبا بأسعار فائدة تجارية<sup>(1)</sup>.

وبصفة عامة، يجب على الدول النامية جعل الجهاز المصرفي في صحة جيدة، حيث يتماشى مع التحديات الراهنة والمستقبلية، والقضاء على مظاهر الضعف المتمثلة في سيطرة الصيرفة التقليدية أو التجارية ونقص الخدمات المصرفية وضعفها، وانتشار الفساد في الجهاز المصرفي، وبالتالي فقدان الثقة في البنوك. كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى عدم توافر المناخ اللازم للاستثمارات المحلية والاجنبية.

---

<sup>1</sup> - أبو شعبان، همام وائل محمد، 2016، مرجع سابق ذكرة، ص 16.

## المبحث الثالث: دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص

### المدخرات بين القطاعات الاقتصادية

تتضح علاقة الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي، من خلال الدور الرائد للجهاز المصرفي في تجميع الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تمريرها إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز محققة بذلك المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي عبر تمويل الاستثمارات وتطوير قنوات تعبئة وتحفيز المدخرات المحلية باتجاه المصارف ومن ثم الائتمان والاستثمار<sup>(1)</sup>. وتعتبر قدرة القطاع المصرفي في جذب المدخرات من العوامل الحاسمة في تنمية الاقتصاد كونه يعد حجر الأساس في قدرة القطاع المصرفي في تقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث لا يمكن تقديم تسهيلات ائتمانية بدون قدرة على حشد المدخرات، وتكمن أهمية التمويل المصرفي للاقتصاد المحلي في أنه يوفر التمويل المحلي للقطاع الخاص والعام ويقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي. لذا يهتم هذا المبحث بالتعرف على البنود التالية:

#### 1/3/1 الإيداع وتمويل التنمية الاقتصادية:

يعتبر موضوع الادخار من أكثر الموضوعات الاقتصادية التي لقيت تركيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية في العقود السابقة؛ نظراً لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى القومي، حيث يعتبر الإيداع أحد المصار المحلية الأساسية في تمويل التنمية الاقتصادية. وهناك اتجاه يحوز قبولاً واسعاً ومتزايداً لدى الاقتصاديين في الدول النامية، يتمثل بالمناداة بضرورة الاعتماد وبصفة أساسية على مواردها الذاتية في تمويل التنمية، وذلك عن طريق حشد شامل ومقصود للمدخرات المحلية، بل قد تنشأ ضرورة إنمائية أن يكون هذا الحشد إجباري أو شبه إجباري، وهذا الاتجاه

<sup>1</sup> - صالح، لورنس يحيى & حاتم، غفران. (2017). النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق للمدة 1990-2013. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية. العدد الثالث والخمسون، العراق، ص 218.

يعرف " باستراتيجية الاعتماد على الذات في عملية التنمية بصفة عامة، وفي عملية تمويله محلياً<sup>(1)</sup>. وفي هذا الصدد، يجب التعرف على الإدخار كما يلي:

### 1/1/3/1 المقصود بالإدخار وأنواعه :

تبلور مفهوم الادخار منذ بدء الفكر الاقتصادي المنظم بالعلاقة مع مفهوم الفائض الاقتصادي. فهو من الدلالات العميقة التي تكمن خلف اهتمام الفكر الاقتصادي للتجارين "المركنتيليين" بميزان تجاري إيجابي وزيادة الاحتياطي من الذهب والفضة بوصفها الثروة الرئيسة المرغوب فيها. ويعد الادخار كذلك من المعاني التي يوحى بها الفكر الفيزيوقراطي الخاص بإنتاجية العمل الزراعي. ويظهر مع التقليديين الكبارين سميث وريكاردو، الاهتمام الواضح بالادخار واستخدامه المثمر. وقد أشاروا إلى أن كل ازدهار اقتصادي مشروط بتكوين رأسمالي سابق، ولكي يتحقق هذا التكوين لابد أن يسبقه الادخار<sup>(2)</sup>. وتؤكد المدرسة الكلاسيكية إن الإدخار دالة في سعر الفائدة، بينما تؤكد المدرسة الكينزية إن الادخار دالة في الدخل.

ويعرف الإدخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، كما يعرف بأنه عبارته عن الفرق بين الدخل والإنفاق على السلع والاستهلاكية، كما يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية أو الخدمات ولا يدفع للضرائب<sup>(3)</sup>. وينقسم الادخار في الاقتصاد الحديث إلى قسمين رئيسيان هما:

<sup>1</sup> - فرونة، معتز أكرم، (2014)، تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على

التنمية الاقتصادية 1995-2012، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، ص ص 57-58.

<sup>2</sup> - عثمان، فضل محمد، (2010)، الإدخار والتنمية، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الاسلامي السوداني، العدد

63، السودان ص 31.

<sup>33</sup> - حسين، نسرین سيعلان & آخرون، (2018)، تأثير نظام الإدخار في أسعار الاستهلاكية غير المعمرة دراسة تطبيقية في

مدينة اربيل لعامي 2015 و 2017، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 57، العراق، ص 5.

أ) الادخار الاختياري: وهو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعاً واستجابة لإيراته ورغبته نتيجة لموازنته بين وضعين: وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق. وتسهم جملة من الإجراءات لدى المواطنين وتنميته، ودعم الضمانة والثقة بالادخار، وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها. ولا تزال المؤسسات الادخارية في البلدان النامية محدودة العدد وقاصرة على تقديم الخدمات الضرورية للمدخر نتيجة لأسباب إدارية وفنية، إضافة إلى أن الادخارات الفردية مقصورة في الغالب على المدخرين في المدن، ويكاد الادخار أن يكون معدوماً في المناطق الريفية لعدم وجود فروع للمؤسسات الادخارية كالمصارف وصناديق توفير البريد<sup>(1)</sup>.

ب) الادخار الإجباري: وهو شكل أساسي من أشكال الادخار الذي تلجأ اليه الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه، ويقصد به ذلك الادخار الذي يتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة الزامية ومن ثم يتمثل في أحداث قيد على الميل الطبيعي للاستهلاك، وخاصة لدي الأفراد. وتلجأ الدولة لمثل هذا الادخار لعدة أسباب تتمثل في كونه مصدراً لتمويل المشاريع الاستثمارية القومية، إضافة إلى كونه منفعه للفرد المدخر نفسه كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي، وذلك مثل مدخرات الأفراد لدى الدولة- للتأمين ومعاشات التقاعد- وكذلك التأمينات الاجتماعية، والإدخار الاجباري الناجم عن التضخم، وقد احتل هذا النوع من الادخار، أهمية كبيرة في أدب التنمية، خاصة فيما يتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك لضآلة الدخل القومي من جهة، وزيادة النسبة المخصصة للاستهلاك من هذا الدخل من جهة أخرى<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - عثمان، فضل محمد (2010)، مرجع سابق ذكره.

<sup>2</sup> - حسين، نسرين سيعلان & آخرون (2018)، مرجع سابق ذكره.



## 2/1/3/1 المصادر القطاعية للأدخار:

يقصد بالمصادر القطاعية للأدخار تلك القطاعات القادرة على توليد الادخار من خلال قيامها بنشاطها الاقتصادي والاجتماعي، ويوجد ثلاثة قطاعات أساسية في الاقتصاديات المعاصر تختص بتجميع المدخرات المحلية من مصادرها، وهي:

أ) مدخرات القطاع العائلي: تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي وبين حجم الاستهلاك العائلي، وبالطبع فإن الدخل الكلي المتاح هو عبارة عن الفرق بين حجم الدخل الكلي والضرائب المباشرة. ويعتبر الأدخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي إدخاراً اختيارياً. وتقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما: القدرة الادخارية والرغبة الادخارية؛ فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية، تقوى وتضعف تبعاً للدوافع التي تدعو للأدخار، ومقدار تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع<sup>(1)</sup>.

ب) مدخرات قطاع الأعمال: يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدراً للأدخارات. وتتوقف مدخرات قطاع الأعمال سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، فكلما تزايدت أهميته زادت مدخراته والعكس صحيح وتنقسم هذه الادخارات إلى نوعين هما: إدخار قطاع الأعمال الخاص وإدخار قطاع الأعمال العام<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - سلامي، أحمد، 2015، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (02)، الجزائر، ص 45.

<sup>2</sup> - مصطفى، عبد اللطيف، بن سانية، عبد الرحمان، (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الرابعة، 214.

مدخرات القطاع الخاص: تتمثل في الإرباح غير الموازنة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات، أي كلما زاد ما يتحقق للشركات من أرباح زادت مدخراتها. وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصادياً.

(2) مدخرات القطاع العام: تؤول مباشرة للحكومة أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي.

وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار جميعاً في الدول المتقدمة - في حين لاتزال تمثل أهمية نسبية ضئيلة في البلدان النامية- وهي تتوقف على عدة أمور أهمها: السياسة السعرية للمنتجات وهل تحدد طبقاً لاعتبارات التكاليف والسوق أم لاعتبارات إجتماعية وأو سياسية، السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج وهل تخضع للدعم، سياسة التوظيف والأجور، مستوى الكفاءة الإنتاجية<sup>(1)</sup>.

### 3/1/3/1 محددات الإدخار:

تنقسم محددات الإدخار إلى محددات دخلية ومحددات غير دخلية كالآتي: وتشتمل المحددات الدخلية على: حجم الدخل، -الذي يعد الدخل عاملاً أساسياً في زيادة الأدخار أو انخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد، ولكن الادخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك- وبجانب الدخل يتحدد الادخار بدرجة تركيز وتوزيع الدخل، وأسعار الفائدة، وحجم الثروة. وإلى جانب المحددات الدخلية السابقة يوجد مجموعة من المحددات الغير الدخلية تشترك جميعها في التأثير على حجم الادخار في المجتمع، ويمكن إجمال المحددات غير الدخل فيما يلي: التضخم،

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 215.

والسياسة المالية، العوامل الديمغرافية والاجتماعية، درجة الوعي المصرفي، الموقع وعدد الفروع والثقة النفسية بالمصارف، المخاطرة، تبسيط الإجراءات المصرفية<sup>(1)</sup>.

### 2/3/1 دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات:

#### 1/2/3/1 أساليب تعبئة المدخرات في الجهاز المصرفي:

يتبوأ النظام المصرفي مركزاً حيويأ ضمن الهيكل المالي الاقتصادي، لاسيما في مجال تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية الاقتصادية<sup>(2)</sup>. وذلك من خلال قدرته على توفير التمويل لقطاعات الاقتصاد الوطني. وتعتمد المصارف على أساليب تهدف إلى تعبئة الموارد المالية من وحدات الفائض المالي وإعادة توزيعها على وحدات العجز المالي. وتقوم المصارف التجارية والمصارف الاسلامية بدورأ محورياً في تعبئة المدخرات، ويمكن التعرف عليها بمزيد من التفصيل كما يأتي:

#### 1/1/2/3/1 أساليب تعبئة المدخرات في المصارف التجارية:

تقوم المصارف التجارية بتعبئة وتنمية المدخرات (الموارد المالية) معتمدة في ذلك على قوة ثقة المتعاملين بها من جانب، وعلى مجموعة من الأساليب التي يكون لها التأثير في السوق الادخاري. وذلك باعتبارها أكبر وسيط بين المدخرين والمستثمرين، خاصة في الدول النامية، ويمكن تلخيص أهم الأساليب المعتمدة في تعبئة المدخرات في المصارف التجارية فيما يأتي<sup>(3)</sup>:

<sup>1</sup> -- فرونة، معتز أكرم. (2014). مرجع سابق ذكره، ص ص 72-76

<sup>2</sup> - Soyibo, A., & Adekanye, F. (1992). Financial System Regulation, Deregulation and Savings Mobilization in Nigeria.

<sup>3</sup> - درغال رشدي، 2007، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، ص 147-149.

1) تعتمد المصارف التجارية في تعبئة المدخرات على إعطاء فوائد نظير الإيداع، وذلك بقصد الوصول إلى وحدات فائض الموارد المالية، والاستفادة منها في تنفيذ مشروعاتها لتحقيق أهدافها.

2) تقوم المصارف التجارية بتقديم أساليب إغرائية في جلب المدخرات من مختلف مصادرها كتقديم مزايا جديدة، كتعديل في أسعار الفائدة الكفيل باستقطاب فئات جديدة من المتعاملين، أو استحداث نظم أيداع حديثة مثل الميزة التأمينية للودائع، أو بتغيير القيمة الشرائية للنقود.

3) تحسين وتطوير مستوى الخدمات المصرفية في المصارف التجارية، مثل فتح الحساب الجاري أو فتح حسابات التوفير وغيرهما.

4) تعمل المصارف التجارية على نشر العادة المصرفية وزيادة الوعي المصرفي المؤدي إلى تسهيل مهمتها في تعبئة المدخرات وتنميتها، والدليل على أهمية أسلوب نشر الثقافة المصرفية، والوعي بفنونها هو استخدام الشيكات في الدول الغربية المتطورة في تنفيذ أكبر من 85% من المعاملات المالية والتجارية.

### 2/1/2/3/1 أساليب تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية:

تقوم العلاقة بين المساهمين (أصحاب حقوق الملكية) - المدخرين - في المصارف على أساس عقد الشركة، بحيث أن كل مساهم أو شريك يتحمل نتيجة النشاط التجاري- ربحاً أم خسارة- بحسب حصته أو نصيبه في رأس المال. أما الموارد المالية الخارجية التي تتم تعبئتها فإن العلاقة تختلف بحسب طبيعة الوديعة المصرفية في كل المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية. وذلك كما يأتي<sup>(1)</sup>:

1- الودائع الجارية: في كل من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية تعتبر قرض مضمون يستوجب الرد عند الطلب، وتتم تعبئة الودائع الجارية في المصارف الإسلامية

<sup>1</sup> - ابو إدريس، عبد الباقي عمر، 2008، دور الجهاز المصرفي في استقطاب الموارد المالية: دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ص

بناءً على درجة تمكنها من أقناع الأفراد على الإيداع، وذلك بالاعتماد على الدعاية والإشهار في نشر السلوك (الوعي) الادخاري.

2- الودائع الادخارية: نجحت المصارف الإسلامية في تعبئة الودائع الادخارية، وذلك من خلال تقديمها مزايا إيجابية للمودعين أو للمدخرين تشجيعاً لهم على الإيداع والادخار مثل منح القروض الحسنة وبعض الخدمات الاجتماعية كالحج. وتتميز هذه القروض من قبل المصرف الإسلامية بحرية السحب في أي وقت.

3- الودائع الاستثمارية: وهي العامود الفقري لإجمالي الموارد المالية في المصارف الإسلامية، ويتم تعبئتها بناء على عقد المضاربة. حيث يكون صاحب الوديعة الاستثمارية هو صاحب المال (رب المال). والمصرف الإسلامي هو العامل أي المضارب. وتقوم المصارف الإسلامية بأداء الخدمات المصرفية الأخرى، وتقوم بدور فاعل في جذب المدخرات وفق عدد من الوسائل ومنها التوعية والإرشاد، قبول الودائع. ويتم النشاط الاستثماري في الإسلام وفق صيغ شرعية نذكر منها:

المشاركة، المضاربة، المرابحة، السلم<sup>(1)</sup>.

### 3/3/1 قنوات وأدوات تعبئة المدخرات:

#### 1/3/3/1 قنوات تعبئة المدخرات:

تتميز المدخرات بشكل عام والمدخرات العائلية بتنوع مجالاتها وضخامة حجمها، بما يعني أن استقطابها وتعبئتها سيحتاج إلى قنوات وأوعية متخصصة لها من الوسائل والأدوات ما يمكنها من معرفة احتياجات ورغبات ودوافع العائلات وقدراتهم المالية وتطلعاتهم المستقبلية، وتتم تعبئة المدخرات عبر عدة قنوات منها: البنوك التجارية،

<sup>1</sup> - بشير، أنفال النور عنقره، 2003، الوسائل الإسلامية لجذب المدخرات إلى القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية على السودان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإسلامية العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ص 56-64.

بنوك الاستثمار، البنوك الاستهلاكية، مؤسسات التمويل، صناديق الاستثمار، السوق المالية، صناديق التوفير البريدية<sup>(1)</sup>.

### 2/3/3/1 أدوات تعبئة المدخرات:

تستخدم البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وكذلك المؤسسات غير المصرفية العديد من الأدوات في تعبئة المدخرات، منها: الودائع الثابتة (ودائع لأجل ودائع بإخطار سابق)؛ ودائع التوفير؛ شهادات الاستثمار العام. هذا فضلاً عن أدوات التعبئة لدى شركات التأمين (تتمثل في وثائق التأمين على الأشخاص الفردية والجماعية)؛ وأدوات التعبئة لدى صناديق توفير البريد؛ وأدوات التعبئة والتوظيف في السوق العالمية (الأسهم، والسندات، والمشتقات المالية)<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- محمد، فرجي، 2006، التمويل المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية، ورقة عمل بحثية مقدمة للملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، ص 364.

- مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، 2006، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية. دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، ص 35.

- عجمية، محمد عبد العزيز & ناصف، إيمان عطية، 2006، مرجع سابق ذكره، ص 199.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- البرواري، شعبان محمد غلام، 2001، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي: دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، ص 161.

- الأسرج، حسين عبد المطلب حسين، 2001، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ص 41.

### 4/3/1 استراتيجيات المصارف التجارية في جذب الودائع المصرفية:

يمكن التمييز في هذا الصدد بين استراتيجيتين أساسيتين هما<sup>(1)</sup>:

#### 1/4/3/1 استراتيجية المنافسة السعرية:

على الرغم من الاعتراف بأهمية المنافسة السعرية في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، تضع التشريعات قيوداً على تلك المنافسة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك منع الفوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يوصد الباب أمام المنافسة السعرية كاستراتيجية ممكنة لجذب تلك الودائع أما أسباب التحريم فيمكن تلخيصها فيما يلي: الحد من ارتفاع تكلفة الأموال، الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك، الحد من ارتفاع الفوائد على القروض، الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة والنائية.

#### 2/4/3/1 استراتيجية المنافسة غير السعرية:

تتمثل هذا الاستراتيجية بتقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية، أي أنها لاتقوم على دفع فوائد على الودائع، إنما تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعميل. ومما يزيد من الحتمال نجاح هذه الاستراتيجية ما أكدته الدراسات الميدانية من وجود تباين كبير بين البنوك في مستوى جودة الخدمات المقدمة، وأيضاً في تكلفتها إلى جانب التباين في أنواع الخدمات المقدمة ومدى تكاملها، وتشتمل أهم هذه الاستراتيجيات على استراتيجية تطوير الودائع، استراتيجية تطوير الخدمات، استراتيجية تطوير الاسواق، استراتيجية التنوع (الصرافة الشاملة)ن، استراتيجية التمييز، استراتيجية التركيز.

<sup>1</sup> - فرونة، معتز أكرم، (2014)، مرجع سابق ذكره، ص ص 77-78.

### 5/3/1 دور الجهاز المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية :

تعتبر البنوك أداة لتجميع المدخرات وتقديمها لمن يستخدمونها لزيادة رأس المال الحقيقي داخل الدولة. وتأخذ مدخرات الأفراد التي تودع بالبنوك المكونة للجهاز المصرفي أشكالاً عدة، تتفاوت درجة سيولتها طبقاً لنوع الإيداع. وتلعب البنوك دوراً هاماً في خلق الائتمان، وتتعدد أنواع الائتمان حسب الغرض، والمصدر، والضمان، والقطاع المستفيد، والأجل. ويقوم الائتمان بوظائف أساسية في المجتمع الرأسمالي من أهمها تيسير التصريف وتوزيع الموارد، وتركيز رؤوس الأموال. بينما نجد أن أهم وظائفه في الاقتصاد الاشتراكي هي مساهمته في توزيع الموارد واستخدامه كأداة للرقابة على مشروعات خطة التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

### 1/5/3/1 علاقة الائتمان بالادخار:

يرتكز الائتمان على الادخار وتجميع الأموال حيث يمكن استخدامها استخداماً اقتصادياً بدلاً من اكتنازها، أو المخاطرة بها في مشروعات غير مأمونة. وعلى ذلك تجد الأموال طريقها إلى البنوك، ليتم استخدامها بطريقة فعالة في تنمية الثروة القومية ورفع مستوى المعيشة وخلق مجالات عمل جديدة. وتعتبر البنوك أداة لتجميع المدخرات وتقديمها لمن يستخدمونها. ويرى البعض أن عملية تجميع المدخرات في شكل ودائع ثابتة تعتبر عملية اكتناز لها آثارها الانكماشية لأن هذه الودائع الثابتة لا تؤدي إلى توليد الدخل. ومن ثم، فإن عمليات الاستثمار تقتضي تحويل جزء من الودائع الثابتة إلى ودائع تحت الطلب، وتعمل البنوك جاهدة على زيادة ودائعها حتى تزيد قدرتها على منح القروض، مما يؤدي إلى زيادة أرباحها<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - خضير، فاروق إبراهيم محمد، 1986، الائتمان المصرفي وعلاقته بالادخار والاستثمار، مجلة المدير العربي، العدد 94، مصر، ص ص 88-90.

<sup>2</sup> - خضير، فاروق إبراهيم محمد، 1986، المرجع السابق، ص 95.



## 2/5/3/1 علاقة الائتمان بالاستثمار:

يعرف الاستثمار في قطاع الإنتاج بالاستثمار المباشر، والاستثمار في قطاع الخدمات بالاستثمار غير المباشر، ويتأثر الاستثمار بعدد من العوامل من أهمها مستوى معدل الأرباح السائدة، اتجاه تغير الدخل القومي، الاختراعات الجديد، الطاقة الانتاجية القائمة، زيادة الاستهلاك، نشاط سوق الأوراق المالية، الكفاية الحدية لراس المال. ويعتبر معدل العائد المتوقع من الاستثمار من أهم المعايير المستخدمة عند تمويل المشروعات الاستثمارية في المجتمعات الرأسمالية، في حين ان استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة يعد من أهم المعايير اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية في المجتمع الاشتراكي.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أنه إذا كان الادخار يمثل عرض النقود، والاستثمار يمثل الطلب عليه، فإن الائتمان هو الأداة التي تعمل على التقاء عرض النقود(الادخار) بالطلب عليها(الاستثمار).

## المبحث الرابع: دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي

يقدم الجهاز المصرفي بالعديد من الخدمات المصرفية التي تسهم في نمو النشاط الاقتصادي، فهو يقوم بدور الوسيط المالي من خلال تعبئة المدخرات في البنوك حيث لا يقتصر دوره على مجرد وسيط للتبادل بين المودعين والمدخرين، بل يتسع دوره إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة الاقتصادية، مثل إدارة وتنفيذ السياسات النقدية، بغرض المحافظة على الاقتصاد الكلي من أي صدمات داخلية أو خارجية محتملة، والتي يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي. ولهذا، يهتم هذا الفصل بتوضيح دور الجهاز المصرفي- البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، البنوك الإسلامية- في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال العرض التالي:

### 1/4/1 العلاقة بين الجهاز المصرفي والسياسة النقدية والنمو الاقتصادي:

توجد علاقة وثيقة بين فاعلية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية ومدى القدرة على دفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، حيث يعمل الجهاز المصرفي بشكل أساسي في تعبئة المدخرات القومية من خلال السياسات التنفيذية والعمل على توجيهها نحو الاستثمارات المختلفة لكافة القطاعات الاقتصادية<sup>(1)</sup>. وذلك من خلال منح الائتمان المصرفي إلى كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الحكومي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المرغوب فيها الأمر الذي يساعد على تقليل الفجوة بين الاستثمارات المستهدفة والادخار الفعلي. وحتى يتمكن الجهاز المصرفي في ممارسة دوره في تمويل مشروعات التنمية مع تحقيق الاستقرار النقدي، يتم تمويل المشروعات دون الإفراط في منح الائتمان لمنع حدوث اختلال في الاقتصاد القومي<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - Khan, M. S., & Senhadji, A. S. (2003). Financial development and economic growth: A review and new evidence. *Journal of African Economies*, 12(suppl\_2), ii89-ii110.

<sup>2</sup> - أبادير، عطا الله أبو سيف، 2014، مرجع سابق ذكره، ص 145.

ويتجلى دور الجهاز المصرفي عن طريق تدخل البنك المركزي من خلال استخدام السياسة النقدية في التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي وتوجيهها نحو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. ويستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات للتأثير في عرض النقود وشروط الائتمان في النظام المالي، وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي الرقابة المباشرة والأدوات العامة، وأدوات التحكم النوعي في الائتمان، ويمكن التعرف عليها بمزيد من التفصيل<sup>(1)</sup>:

المجموعة الأولى: أدوات الرقابة المباشرة، التي من خلالها يستطيع البنك المركزي التحكم مباشرة في الائتمان المصرفي إما بإصدار التعليمات والأوامر المباشرة وفقاً للقانون، أو باستخدام وسيلة الاقتناع الأدبي.

المجموعة الثانية: أدوات التحكم النوعي في الائتمان، تستخدم عند قيام الحكومة بالتحكم في الائتمان القطاعي أو توجيه الائتمان نحو مجالات معينة، ويفضل عدد من الاقتصاديين ترك هذا التوجيه للقطاع الخاص وأن يقتصر دور الحكومة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من الأدوات العامة.

المجموعة الثالثة: الأدوات العامة: صممت هذه الأدوات للتأثير في حجم الائتمان الكلي في الاقتصاد دون تمييز بين الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية. وتعتبر آلية الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير في عرض النقود وحجم الائتمان. وتؤدي الأدوات الثلاث إلى التغيير المباشر في القاعدة النقدية المتاحة للنظام المصرفي، ولذلك يفضل التنسيق في استخدامهم لزيادة كفاءة السياسة النقدية.

ويقوم البنك المركزي باعتباره الركيزة الأساسية للجهاز المصرفي في استخدام الأدوات السابق الإشارة إليها لتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وبجانب ذلك، يقوم النظام المالي (السوقي

<sup>1</sup> - البيبي، عمر عبد الحى صالح، 1996، استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 10، العدد 1، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، ص 157-158.

والمصرفي) بتأدية مجموعة من الوظائف الأساسية، أهمها تجميع المدخرات وتخصيص رأس المال من خلال توفير الأوعية الادخارية الملائمة، ومن ثم إتاحة السيولة اللازمة للمتطلبات الاستثمارية تماشياً مع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>. وكذلك توفير المعلومات واتاحة المعلومات بصورة مسبقة ولفترة كافية حول فرص الاستثمار وتخصيص رأس المال. وتسعير الأوراق والأدوات المالية المختلفة بصورة معلنة وواضحة، وتنوع وإدارة المخاطر المالية، وإجراء عمليات المقاصة والتسوية وتسهيلات التجارة والتبادل وطرق الدفع<sup>(2)</sup>.

### 2/4/1 مؤشرات التطور المصرفي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

ان التطور المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد وليس من السهل ايجاد تعريف واحد محدد له. إلا أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة عرفته بأنه عملية تتجسد في تحقيق تحسينات البنوك التجارية بشكل كمي ونوعي في تقديم خدمات مالية بشكل كفاء خاص تقوم بوظائف اساسية في الاقتصاد والتي تتمثل في: تعبئة المدخرات ومنح الائتمان ومراقبة المديرين وادارة المخاطر وتسهيل عملية التبادل. لهذا فان درجة تطور الجهاز المصرفي في اي دولة يمكن قياسه بواسطة قدرة المصارف بتقديم الوظائف أعلاه بشكل جيد. وأن دراسة وتحديد درجة التطور المصرفي مهمة جدا لغرض تحديد المساهمة النوعية والكمية للمصارف في تحقيق النمو الاقتصادي<sup>(3)</sup>. ومن هذه المؤشرات:

<sup>1</sup> - Robert Nerton, and Zvi Bodie, 2005, THE Design of Financial Systems: Towards a Synthesis of function and structure, Journal of investment management Vol: 3, No: 1, pp: 15-18.

<sup>2</sup> - Merton, R. C. (1992). Financial innovation and economic performance. Journal of applied corporate finance, 4(4), 12-22.

<sup>3</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

-Giuliano, P., & Ruiz-Arranz, M. (2009). Remittances, financial development, and growth. Journal of Development Economics, 90(1), 144-152.

- Benhabib, J., & Spiegel, M. M. (2000). The role of financial development in growth and investment. Journal of economic growth, 5(4), 341-360.

## 1- معيار الحجم (العمق) المالي:

يقصد بحجم القطاع المالي وجود كم كبير ومستمر من عمليات التداول المصرفي في الاقتصاد القومي. وفي هذا الصدد يتم التمييز بين معيار الحجم النسبي، ومعيار الحجم المطلق، وذلك على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

(أ) معيار الحجم النسبي: يوضح أهمية نشاط الوساطة المالية الذي يؤديه كل قطاع إلى الآخر. ويكون القطاع المالي أكثر تطوراً عندما تقل أهمية البنوك المركزية، وتزداد أهمية البنوك التجارية في تخصيص الائتمان. حيث أن البنوك التجارية تتسم بدرجة أكبر من التنافسية والكفاءة في تعبئة وتخصيص المدخرات، وتقييم ورصد فرص الاستثمار بشكل يفوق قدرة البنك المركزي على تأدية تلك الوظيفة- حيث يخضع لدرجة من الكبح المالي. ويشتمل على عدة مؤشرات: أصول البنوك المركزية / إجمالي الأصول المالية (مجموع أصول البنك المركزي وبنوك الإيداع النقدي وأصول المؤسسات المالية الأخرى)، وأصول

المؤسسات المصرفية للإيداع النقدي (البنوك التجارية) // إجمالي الأصول المالية.

(ب) معيار الحجم المطلق: يوضح مدى اتساع قاعدة ونشاط الوساطة المالية بالنسبة إلى حجم الطاقة الإنتاجية القائمة للاقتصاد. وكلما ارتفعت قيمة مؤشرات هذا المعيار كلما دل ذلك على مدى عمق واتساع القطاع المالي، وكذلك على قدرة القطاع المالي على جذب المدخرات وتوفير التمويل وتوزيع المخاطر وإدارتها على نطاق واسع. ومن أهم مؤشرات هذا المعيار، أصول البنك المركزي/ الناتج المحلي الإجمالي، أصول بنوك الإيداع النقدي / الناتج المحلي الإجمالي.

## 2- معيار نشاط أو سيولة القطاع المالي:

يشير هذا المعيار إلى مدى انتشار الخدمات المالية ووصولها إلى وحدات الاقتصاد القومي، وخصوصاً القطاع الخاص. ويركز هذا المعيار على قياس مدى كفاءة وحدات

<sup>1</sup> - طريح، نيفين محمد إبراهيم، 2007، العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي: بدائل السياسة للاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 98، العدد 486، مصر، ص ص 301-302.

قطاع الوساطة المالية في أداء أحد أهم وظائفها ألا وهي حشد المدخرات وتوصيلها إلى المستثمرين في القطاع الخاص، الذي يمثل القطاع الأكثر إنتاجية مقارنة بالقطاع العام. ويشتمل هذا المعيار على عدد من المؤشرات أهمها: الائتمان الخاص الممنوح بواسطة بنوك الإيداع النقدي / الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان الخاص الممنوح بواسطة بنوك الإيداع النقدي والمؤسسات المالية الأخرى/ الناتج المحلي الإجمالي.

### 3 - معيار الكفاءة:

وفقاً لهذا المعيار يكون القطاع المالي أكثر تطوراً عندما يعمل في ظل توافر مجموعة من الشروط، ويوجد مجموعة من المؤشرات لقياس الكفاءة، أهمها وفقاً لمستوى الدراسة الحالية مؤشر "تركز القطاع المصرفي" وينصرف إلى قياس الأصول المالية لأكبر ثلاث بنوك تجارية إلى إجمالي الأصول المالية المصرفية، ويدل ارتفاع قيمة المؤشر على قلة ضغوط المنافسة بين البنوك على جذب المدخرات وتوجيهها للمستثمر، وهو ما يضعف من مستوى الكفاءة التشغيلية والتخصيصية للقطاع المصرفي، كما يدل على انخفاض حجم البدائل المالية المتنوعة التي تواكب متغيرات العولمة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

### 3- معيار التحول الهيكلي المالي:

يشير هذا المعيار إلى مدى تحول هيكل القطاع المالي إلى شكل أكثر نضجاً وتماشياً مع تطور النظام المالي العالمي الذي يواكب متغيرات العولمة المالية<sup>(2)</sup>. وهنا يوجد معيارين: أحدهما، التحول (النضج) الهيكلي الرأسي: ويشير إلى حدوث تغيرات ديناميكية للعناصر المكونة للقطاع المالي القائم، مثل تحول القطاع المالي المصرفي من

<sup>1</sup> - For more looks at: Prasad, E., Rogoff, K., Wei, S. J., & Kose, M. A. (2005). Effects of financial globalization on developing countries: some empirical evidence. In India's and China's recent experience with reform and growth (pp. 201-228). Palgrave Macmillan, London.

<sup>2</sup> - Stiglitz, J. E., & Bhattacharya, A. (2000, December). The underpinnings of a stable and equitable global financial system: from old debates to a new paradigm. In Proceedings of the Annual World Bank Conference on Development Economics 1999 (pp. 91-130).

وسائل الدفع الجارية وتقديم أوعية ادخارية تقليدية إلى خدمات ومشتقات مالية جديدة ومتنوعة. ويقاس هذا المعيار بمؤشر (السيولة المحلية / المفهوم الضيق للنقود). حيث يدل ارتفاع قيمة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح على زيادة الأهمية النسبية للمدخرات المالية مقارنة بوسائل الدفع الجارية في ظل اتساع نشاط الوساطة المالية.

أما معيار التحول الهيكلي فينصرف إلى قياس مدى تحول هيكل القطاع المالي (حيث العمق أو النشاط) من أنظمة مستندة إلى قاعدة المصارف إلى أنظمة مستندة على قاعدة السوق. ومن أهم المؤشرات الدالة على هذا المعيار (قيمة التداول في سوق المال / الائتمان البنكي للقطاع الخاص)، ويعكس هذا المؤشر مدى حجم ونشاط أسواق المال في تأدية وظائف الوساطة المالية مقارنة بالدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي في هذا الشأن<sup>(1)</sup>.

#### 5) الانفتاح المالي:

يشير هذا المعيار إلى مدى قيام القطاع المالي بأداء وظائفه في بيئة خالية من القيود الحكومية (الكمية والإدارية والتنظيمية) التي تقيد من منح وتخصيص الائتمان، وبيئة خالية من وجود قيود على المعاملات المالية الدولية وعلى سعر الفائدة، ومن وجود عوائق على دخول المصارف الأجنبية. وفي هذا السياق يتم الاستناد إلى مؤشر الحرية الاقتصادية للانفتاح المالي، والذي يتضمن عدداً من المؤشرات الفرعية التي تغطي جوانب الانفتاح المالي. وكلما ارتفعت قيمة المؤشر الذي يتراوح من (1-10) درجات، كلما دل ذلك على وجود قطاع مالي أكثر اندماجاً في تيار العولمة المالية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - Beck, T., & Levine, R. (2002). Industry growth and capital allocation:: does having a market-or bank-based system matter?. *Journal of financial economics*, 64(2),pp;160-161.

<sup>2</sup> -Gelbard, M. E., & Leite, M. S. P. (1999). Measuring financial development in sub-Saharan Africa (No. 99-105). *International Monetary Fund*,pp;18-22.

أضف إلى ذلك، فقد حددت دراسة(خلف،2011)<sup>(1)</sup>ست مؤشرات استخدمت لقياس تطور الجهاز المصرفي. وهذه المؤشرات هي:

- 1- نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع أو الأوسع الى اجمالي الناتج المحلي (M3 or M2 /GDP)
- 2- نسبة اجمالي الودائع الى GDP .
- 3- نسبة اشباه النقود الى GDP .
- 4- نسبة الائتمان في القطاع الخاص الى GDP .
- 5- الائتمان في القطاع الخاص الى اجمالي الائتمان.
- 6- اصول البنوك التجارية الى اجمالي اصول البنوك التجارية مضافا لها اصول البنك المركزي.

وبناء على ما سبق، فإن مستوى التطور المالي يختلف من دول إلى أخرى، ويختلف داخل الدول عبر الفترات الزمنية المختلفة، وهو ما ينعكس بدوره على اتجاه العلاقة السببية بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي. ومن ثم فإن دراسة وتحديد درجة التطور المصرفي(الجهاز المصرفي) في أي دولة مهمة جدا لغرض تحديد المساهمة النوعية والكمية للمصارف في عملية التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي.

**خلاصة الفصل:** اهتم هذا الفصل بالإجابة على التساؤل الأول للدراسة وهو كيف تناولت النظرية والأدبيات الاقتصادية العلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وفي سبيل الإجابة على هذا السؤال قسم الفصل إلى أربع مباحث أساسية، أختص المبحث الأول بالتعرف على مفهوم ومكونات الجهاز المصرفي، ثم التعرف على أهداف ووظائف الجهاز المصرفي، وصولاً إلى مؤشرات قياس كفاءة أداء الجهاز المصرفي. كما ركز المبحث الثاني من هذا الفصل على تحديد مفهوم ومؤشرات قياس النمو الاقتصادي، والتعرف على محددات النمو الاقتصادي (المحددات التقليدية-

<sup>1</sup> - خلف، عمار حمد،(2011)، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد64، العراق، ص 183.



المحددات الحديثة)، ثم أختتم المبحث برصد مصادر تمويل النمو الاقتصادي الداخلية والخارجية.

وتمهيداً لمعرفة دور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي، أختص المبحث الثالث، بالتعرف على دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية، وفي سبيل ذلك ركز المبحث على التعرف على أساليب تعبئة المدخرات في المصارف التجارية، وفي المصارف المتخصصة وفي المصارف الإسلامية، ثم التعرف على أدوات تعبئة المدخرات، وأختتم المبحث بعرض دور الجهاز المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية، من خلال دراسة علاقة الائتمان المصرفي بالادخار وعلاقة الائتمان بالاستثمار.

وأختص المبحث الرابع، بالتعرف على دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عرض العلاقة بين الجهاز المصرفي والبنك المركزي ثم تناول العلاقة بين البنك المركزي والسياسة النقدية، وأختتم المبحث برصد أهم مؤشرات التطور المصرفي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والتي من خلالها يمكن التعرف على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية وكذلك تعبئة المدخرات وتوزيعها في المجالات الاستثمارية بما يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي. وهذا تمهيداً لمساعدة الباحث في إعداد الفصل الثاني، والخاص برصد تطور الجهاز المصرفي وواقع النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004-2017).



# الفصل الثاني

## الجهاز المصرفي وواقع النمو الاقتصادي في

العراق خلال الفترة (2004 - 2017)

المبحث الأول: الجهاز المصرفي في العراق

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في العراق (2004 - 2017)



## المبحث الأول: الجهاز المصرفي في العراق

### مقدمة:

يعتبر أداء الجهاز المصرفي من أهم المؤشرات الدالة على تقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية؛ وذلك لأن الجهاز المصرفي مسؤول عن تنفيذ الإصلاحات التي أقرتها لجنة بازل. أن الجهاز المصرفي هو أيضاً وسيلة لمساعدة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فعالية وكفاءة، حيث يتميز الجهاز المصرفي بأنه أكثر إدراكاً بالمتطلبات العامة للسياسة المالية والنقدية، إذ أن النظام المالي والنقدي هو أهم مرتكزات الاقتصاد التي تُعد المؤشر الأول والحقيقي للحالة الاقتصادية لأي بلد<sup>(1)</sup>.

إن الجهاز المصرفي يقوم بدوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مهمته الأساسية كوسيط بين المدخرين والمستثمرين عن طريق الايداعات المالية المختلفة، فهو يعمل على حشد المدخرات، ومن ثم تحويلها أو توفير الموارد المالية للمستثمرين لإقامة مشاريع إنتاج سلعية أو خدمية جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة حيث يترتب على زيادة الإنفاق الاستثماري توسيع قاعدة الإنتاج وإيجاد الظروف المناسبة لاستيعاب أعداد متزايدة من المواطنين في سوق العمل<sup>(2)</sup>. ولذا، يهتم هذا المبحث بالتعرف على واقع المصارف العراقية من خلال التعرف على العناصر التالية:

### 1/1/2 تطور الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي العراقي للفترة (2004-2017):

نشأ القطاع المصرفي العراقي منذ القرن التاسع عشر كقطاع خاص يضم مجموعة من المصارف العراقية وفروع لمصارف عربية وأجنبية عددها 17 فرعاً. بجانب ذلك نشأ قطاع مصرفي حكومي متمثلاً في المصرفين الزراعي والصناعي. وابتداءً من عام

<sup>1</sup> - الأخضر، مالك، 2015، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات تطبيق بازل 3، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 28، الجزائر، ص 299.

<sup>2</sup> - الحجامي، أزهار شمران جبر، 2014، دور المصارف في تنمية الاقتصاد العراقي (المصرف العقاري في محافظة واسط- دراسة حالة)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، العراق، ص 119.

1931 حدث تطور للنظام النقدي العراقي حين صدرت العملة النقدية العراقية، وفق قانون المصارف(44) لسنة (1931)، وتم معادلتها بالإسترليني- واحد إسترليني لكل دينارعراقي- وكما مارست المصارف العراقية دورها في النشاط المصرفي ولأول مرة عام (1935) بصدور قانون المصارف العراقية، ومنذ ذلك الحين بدأ تأسيس المصارف العراقية<sup>(1)</sup>.

وحدث العديد من التطورات للجهاز المصرفي العراقي، أهمها، تأميم المصارف الخاصة عام 1964، ثم صدر القانون رقم 12 لسنة 1991 الذي عدل بموجبه قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة1976 ليسمح للقطاع الخاص مجدداً بإنشاء المصارف الخاصة. ولم يستمر هذا الوضع كثيراً، ففي عام 2004 صدر قانون جديد للمصارف برقم 94 لنفس العام سمح بموجبه للمصارف الأجنبية العمل في العراق وفق الأشكال المصرفية التالية: إنشاء كيان مصرفي مملوك للأجانب بالكامل ويعامل معاملة المصارف العراقية، المشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية، الخدمات المصرفية الأخرى<sup>(2)</sup>.

### 1/1/1/2 تطور هيكل الجهاز المصرفي في العراق :

يتكون الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي الذي يأتي في قمة الجهاز المصرفي، وهو بنك البنوك، ويتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، ويشرف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة. فضلاً عن مجموعة من البنوك التي يشرف عليها البنك المركزي، وتشتمل على المصارف الحكومية والاهلية المحلية، والمصارف الأجنبية،

<sup>1</sup> - حمزة، حسن كريم، 2015، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الغري للعلوم

الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 32، العراق، ص70.

<sup>2</sup> - عبد النبي، وليد عيدي، غير مبين، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وآفاقه المستقبلية، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي، العراق، ص2.

وأخير البنوك الاسلامية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية. ويوضح الجدول رقم(1/2) هيكل الجهاز المصرفي العراقي في عام 2019. وذلك كما يلي:-

### جدول رقم(1/2)

الأهمية النسبية لمكونات هيكل الجهاز المصرفي العراقي في عام 2017

البيان	المصارف الحكومية	مصارف حكومية اسلامية	المصارف التجارية الخاصة المحلية	المصارف الاسلامية الخاصة المحلية	المصارف الأجنبية الاسلامية	المصارف الأجنبية	المجموع
العدد	6	1	24	20	4	16	71
الأهمية النسبية	9%	1.4%	35%	27.5%	6%	22%	100%

المصدر: البنك المركز العراقي 2019 الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي

ويتضح من الجدول رقم(1/2)، أن المصارف التجارية المحلية تحتل الأهمية النسبية الأولى 35%، ثم يليها في الأهمية النسبية المصارف الاسلامية المحلية 27%، كما تحتل المصارف الأجنبية 22%، ويأتي في المرتبة الأخيرة كل المصارف الحكومية الإسلامية، والمصارف الأجنبية الاسلامية، والمصارف الحكومية، والتي تحتل الأهمية النسبية 1%، 6%، 9% على الترتيب. ويؤكد ذلك الشكل رقم(1/2).

## الشكل رقم (1/2) هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2017

البنك المركزي العراقي			
المصارف الحكومية	المصارف الأهلية	المصارف الإسلامية	المصارف الأجنبية
الرافدين	بغداد	العراقي التجاري	المؤسسة المصرفية العربية البحرينية
الرشيد	الوركاء	الشرق الأوسط	الزراعي التركي
الصناعي	الاستثمار	المتحد للاستثمار	ملي إيران فرع العراق
الزراعي	دار السلام	الموصل للتنمية	بيبيلوس اللبناني
العقاري	بابل	البصرة الدولي	انتركونشنتال
العراقي	الأهلي	الاتمان العراقي	بيروت والبلاد العربية
العراقي		الاقتصاد	ابوظبي (فرع العراق)
للتجارة	عبر العراق	سومر التجاري	ايلاف
	اميرالد	الخليج التجاري	أش بنك
	أشور الدولي	اربيل	وقفز للشركة المساهمة التركية الاسلامي
	مصرف الشمال	مصرف الاتحاد	مصرف ستاندرد تشارترز
	مصرف الهدى	المنصور	مصرف الشرق الاوسط
		للاستثمار	مصرف الثقة
			مصرف لبنان والمهجر
			بنك عودة
			مصرف آسيا
			مصرف الراجح الاسلامي
			مصرف قرطاس الاسلامي
			مصرف الانصار الاسلامي
			مصرف القابض الاسلامي

### المصدر: الجهاز المركزي العراقي، 2017.

وللتعرف على هيكل الجهاز المصرفي في العراق بصورة أكثر عمقاً، فيجب بيان تطور أعداد المصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي العراقي، ومدى تطور قيمة رأس المال المدفوع، فضلاً عن توضيح حجم الموجودات أو المطلوبات داخل الجهاز المصرفي



خلال فترة الدراسة والتي تبدأ من عام 2004 وحتى عام 2017، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (2/2).

### جدول رقم (2/2)

هيكل الجهاز المصرفي في العراق خلال الفترة (2004-2017) بالمليار دينار

السنوات	عدد المصارف في العراق	رأس المدفوع	المال الموجودات أو المطلوبات
2004	27	-	162563
2005	27	-	197879
2006	29	897	253453
2007	35	1209	282180
2008	42	1922	307194
2009	43	2437	334236
2010	45	2914	363492
2011	50	4095	1438038
2012	54	5908	191355
2013	54	72595	206554
2014	56	9105	226821
2015	57	10172	222998
2016	65	11826	221362
2017	71	14474	156691

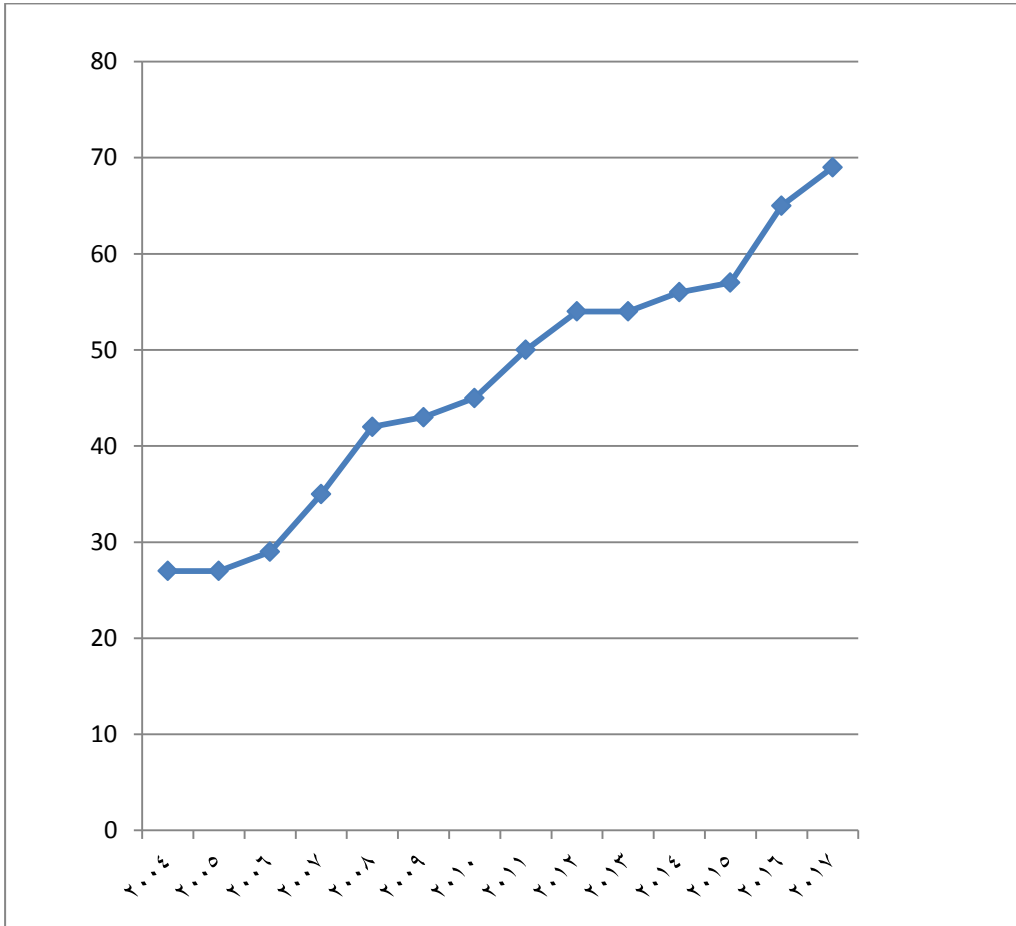
المصدر: الجهاز المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة (2004-2017).

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (2/2)، والخاص بتطور هيكل الجهاز المصرفي في العراق خلال الفترة (2004-2017)، يتضح تطور أعداد المصارف العاملة داخل

الاقتصاد العراقي بشكل مستمر فقد ارتفعت أعداد المصارف من 27 مصرفاً عام 2004 إلى 45 مصرفاً عام 2010، واستمر هذا الارتفاع إلى ليصل في عام 2015 إلى 57 مصرفاً، كما بلغت عدد المصارف في عام 2017 ما يعادل 71 مصرفاً والتي تم الإشارة إليهم في الجدول رقم(1/2). ويتضح هذا التطور بالنظر إلى الشكل رقم(2/2).

### شكل رقم(2/2)

تطور أعداد المصارف لدى الجهاز المصرفي العراقي للفترة(2004-2017)



المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم(2/2)

وبالرجوع إلى الجدول رقم(2/2)، يلاحظ وجود تطور في حجم رأس المال المدفوع خلال

الفترة(2004-2017)، فقد بلغ رأس المال المدفوع ما يعادل 897716 مليار دينار عراقي عام 2006 ثم ارتفع ليسجل 2437 مليار دينار عراقي عام 2009. وخلال عامي(2011، 2012) يلاحظ ارتفاع راس المال المدفوع حيث بلغ نحو 40950، 5908 مليار دينار عراقي على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع إلى التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية للعراق، مما أدى إلى انخفاض درجة التخوف لدى المستثمر المحلي وعودة الموارد البشرية ورؤوس الاموال الوطنية المهاجرة إلى البلدان الخارجية ولاسيما إلى البلدان المجاورة، وجميعها عوامل ساعدت على ارتفاع رأس المال المدفوع لدى الجهاز المصرفي في العراق. واستمر هذا الارتفاع ليسجل أقصى قيمة خلال فترة الدراسة والتي بلغت 72595 مليار دينار عراقي في عام 2013.

ولم يستمر هذه الارتفاع في حجم رأس المال المدفوع في العراق فانخفضت في عام 2014 بشكل كبير ليصل إلى 9105 مليار دينار عراقي. ثم ارتفع بعد ذلك حجم رأس المال المدفوع بشكل تدريجي ليسجل 10172 و11826 و14474 مليار دينار عراقي خلال الأعوام 2015، 2016، 2017 على الترتيب. وذلك كما مبين في الشكل رقم (3/2).

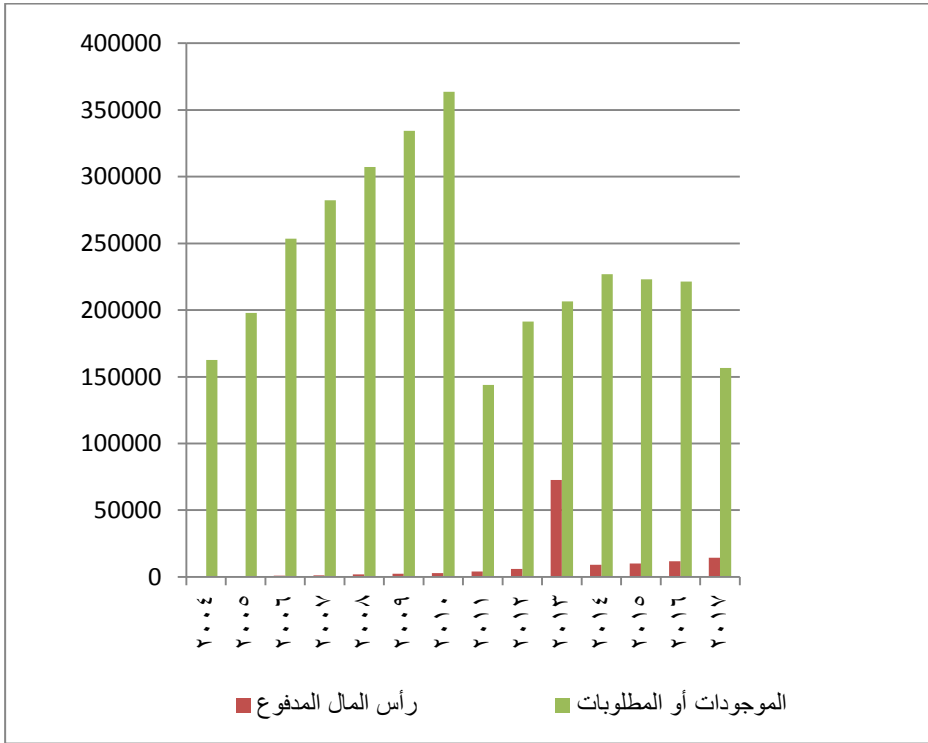
أما بخصوص تطور حجم الموجودات أو المطلوبات خلال الفترة (2004-2017)، فتوضح بيانات الجدول رقم (2/2)، والشكل رقم(3/2) انقسام هذه الفترة إلى مدتين: الأولى، المدة (2004-2010)، والتي شهدت ارتفاعاً مستمراً في حجم الموجودات(الموارد) أو المطلوبات(الاستخدامات) حيث ارتفعت من 162563 مليار دينار عراقي عام 2004 إلى 363492 مليار دينار عراقي عام 2010.

وبخصوص المدة الثانية، وهي (2011-2017)، والتي انخفضت فيها قيم الموجودات بصورة متباينة، فقد بلغت في عام 2011 ما يعادل 1438038 مليار دينار عراقي، ثم بدأ حجم الموجودات في الارتفاع بشكل تدريجي ليسجل في الاعوام 2014، 2015، 2016، ما يعادل 226821، 222998، 221362 مليار دينار عراقي على التوالي، ثم

انخفض قيم الموجودات أو المطلوبات لدى الجهاز المصرفي بشكل مفاجئ لتسجل في عام 2017 ما يعادل 156691 مليار دينار عراقي.

شكل رقم (3/2)

تطور حجم رأس المال المدفوع وحجم الموجودات أو المطلوبات خلال فترة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (2/2) الصادرة عن البنك المركزي العراقي

### 2/1/1/2 تطور الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي في العراق:

تعطي الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي، صورة إجمالية لنشاط القطاع المصرفي داخل أي دولة، وتتكون الميزانية الموحدة من جانبين أحدهما يمثل الموجودات، ويشتمل على صافي الموجودات الأجنبية، الائتمان المحلي، هذا بجانب الموجودات الأخرى. والجانب الأخر يمثل المطلبوبات، وتشتمل عرض النقد، والودائع الأخرى،

ورأس المال والاحتياطيات، والتخصيصات، والمطلوبات الأخرى،، ودائماً يتساوى كل من جانبي الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي. ويعرض كل من الجدولين رقم(3/2)، ورقم(4/2)، التطورات الخاصة بالميزانية الموحدة للجهاز المصرفي العراقي فيما يخص جانبي الموجودات والمطلوبات ومكونات كل منهما خلال الفترة (2004- 2017).

### جدول رقم(3/2)

تطور الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي(الموجودات) في العراق خلال مدة الدراسة

الموجودات: بالمليار دينار عراقي					
الموجودات الأخرى	الائتمان المحلي			صافي الموجودات الأجنبية	السنوات
	المجموع	صافي الديون الحكومية	ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى		
163127	2328	1517	810	2892-	2004
200611	59	1523-	1582	2790-	2005
2357850	3809-	6450-	2640	30850	2006
238612	7791-	11233-	3442	43374	2007
252510	18348-	22902-	4553	66041	2008
262429	10939-	16229-	5391	62143	2009
271219	705	8707-	9413	68116	2010
45855	824	12179-	13003	79046	2011
37907	2-	23243-	20771	93884	2012
39190	1-	24622-	23574	109108	2013
40410	4	21705-	25755	101201	2014
94663	20	6176-	26444	77590	2015
100629	40	13072	26617	64230	2016
58621	43	15159	27810	68334	2017

المصدر: الجهاز المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة(2004-2017).

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم(3/2)، والخاص بتطور جانب الموجودات الخاص بالميزانية الموحدة للجهاز المصرفي العراقي للفترة(2004-2017)، يتضح تطور جميع قيم بنود الموجودات، حيث ارتفعت قيم كل من صافي الموجودات الأجنبية، ومجموع الائتمان المحلي، والموجودات الأخرى من - 2892، 2328، 163127 مليار دينار عراقي على التوالي عام 2004 إلى 62143، - 10939، 262429 مليار دينار عراقي عام 2009، ويلاحظ أن ارتفاع كل من صافي الموجودات الأجنبية والموجودات الأخرى كان على حساب انخفاض إجمالي الائتمان المحلي.

كما يلاحظ في العامين 2013، 2014 ارتفاع قيم كل من صافي الموجودات الاجنبية لتسجل أقصى قيم لها خلال فترة الدراسة، والتي بلغت 109108، 101201 مليار دينار على التوالي. ولم يستمر هذا الارتفاع كثيراً فقد انخفضت هذه القيم في العامين 2016، 2017 لتصل إلى 64230، 68334 مليار دينار على الترتيب، وهذا الانخفاض كان على حساب ارتفاع قيم إجمالي الائتمان المحلي والذي سجل ما يعادل 39688، 42968 مليار دينار في نفس الأعوام.

أما بخصوص جانب المطلوبات وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم(4/2)، والخاص بتطور جانب المطلوبات الخاص بالميزانية الموحدة للجهاز المصرفي العراقي للفترة(2004-2017)، يتضح ارتفاع قيم بنود المطلوبات فيما يخص عرض النقد، والودائع الأخرى، ورأس المال والاحتياطيات والتخصيصات، والمطلوبات الأخرى، حيث ارتفع من 10774، 2682، - 219، 151285 مليار دينار عام 2004 إلى 37300، 6725، 14282، 261678 مليار دينار عام 2009.

كما يلاحظ في العامين 2013، 2014 ارتفاع قيم عرض النقد ليسجل أقصى قيم له خلال فترة الدراسة، والتي بلغت 73840، 72692 مليار دينار على التوالي. ولم يستمر هذا الارتفاع كثيراً فقد انخفضت هذه القيم في العامين 2016، 2017 لتصل إلى 70733، 71162 مليار دينار على الترتيب، وقد ارتبط هذا الارتفاع في قيم المطلوبات

بارتفاع قيم الموجودات. ولكن هذا الارتفاع لم يستمر كثيراً حيث انخفضت قيم عرض النقد إلى 70733، 71162 مليار دينار في العامين 2016، 2017 على الترتيب

#### جدول رقم (4/2)

تطور الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (المطلوبات) في العراق خلال المدة (2004-2017)

المطلوبات: بالمليار دينار عراقي				السنوات
المطلوبات الأخرى	المال رأس والاحتياطيات والتخصيصات	ودائع أخرى	عرض النقد	
151285	219-	2682	10774	2004
185829	2609-	5089	11400	2005
241251	524	7780	15460	2006
235642	1163	83070	21721	2007
259419	5922	11674	28190	2008
261678	14282	67250	37300	2009
273295	6456	8546	51743	2010
44219	9438	9593	624740	2011
39603	14379	11600	63736	2012
402270	19497	13696	73831	2013
83608	19737	17874	72692	2014
89929	20153	17003	65435	2015
93700	22878	17209	70733	2016
50747	29882	18133	71162	2017

المصدر: الجهاز المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة (2004-

2017).

## 2/1/2 مؤشرات قياس كفاءة الأداء للجهاز المصرفي العراقي :

بعد عام 2003 شهد الجهاز المصرفي في العراق تطورات واسعة، ويرجع ذلك أن العراق شهد انتقالات اقتصادية غيرت من النشاط المصرفي عما كان متعارف عليه في السابق وبإشراف من البنك المركزي الذي نال استقلالته في عمله كمصرف ورقيب على النشاط النقدي والمصرفي والاقتصادي في عام 2004. وفي نفس العام، صدور قانون البنك المركزي والمصارف التجارية عام 2004. فضلاً عن، تحرير الجهاز المصرفي العراقي في نفس العام، وأدى هذا التحرير إلى ضرورة إجراء إصلاحات في الجهاز المالي والمصرفي العراقي تركزت على تحسين كفاءة المصارف من خلال تعظيم دور المؤسسات المصرفية الخاصة، وزيادة المنافسة في السوق المالي. ويدعو ذلك إلى التعرف على بعض مؤشرات قياس كفاءة أداء الجهاز المصرفي العراقي للفترة (2004-2017).

وذلك على النحو التالي:

### 1/2/1/2 مؤشر العمق المالي :

يعتبر مؤشر العمق المصرفي أحد المؤشرات المهمة في الجهاز المصرفي بصورة عامة، ويبين مدى قدرة الجهاز المصرفي في البيئة الاقتصادية من خلال احتساب موجودات المصارف الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الاجمالي. ويعني ارتفاع مؤشر العمق المصرفي أو زيادته إلى توفير الأموال المتاحة للأفراد والمؤسسات. ويوضح الجدول رقم (5/2) تطور مؤشر العمق المالي في العراق خلال الفترة (2004-2017).

وفي العراق ومن خلال الجدول رقم (6/2) يتضح بأن نسبة الكثافة المصرفية لن تزيد عن (0.286) في أفضل حالتها عام 2013، وهذا يعني عدم انتشار المصارف بشكلها الصحيح وفق المعايير الدولية. ويوضح الجدول رقم (6/2) تطور الكثافة المصرفية للجهاز المصرفية خلال الفترة (2004-2017).



جدول رقم(5/2)

تطور مؤشر العمق المالي في العراق خلال الفترة(2004- 2017)

السنوات	موجودات الجهاز المصرفي	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	مؤشر العمق المالي %	معدل النمو السنوي %
2004	163127	37049	440.3	-
2005	200611	49991	401.26	8.9-
2006	235785	80459	293.05	26.9-
2007	238612	91187	261.67	10.69-
2008	252510	129852	194.459	25.69-
2009	262429	114330	229.54	18.04
2010	271220	172340	157.375	31.4-
2011	45855	211331	21.71	86.21-
2012	37907	251900	15.05	30.7-
2013	39190	267400	14.67	2.52-
2014	404100	273600	14.77	0.68
2015	94663	207200	45.69	209.34
2016	100629	201600	49.92	9.3
2017	58621	227400	25.78	48.4-

المصدر: إعداد الباحث، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية، للأعوام من 2004- 2017.

ومن خلال الجدول رقم(5/2)، يتضح أنه بلغ في عام 2004 ما يعادل 440.3%، وهي أعلى قيمة سجلها خلال فترة الدراسة، ثم أنخفض في عام 2005 ليسجل 401.26%، وبمعدل نمو سنوي بلغ 8.9%. وهذا له تأثير سلبي على البيئة المصرفية في العراق وأن كان في تذبذب مما أنعكس سلباً على نتيجة هذا المؤشر خلال جميع سنوات الدراسة.

## 2/2/1/2 مؤشر الكثافة المصرفية:

يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد الفروع المصرفية بالنسبة لعدد السكان لنفس السنة، وتشير المعايير الدولية بأنه يتطلب إنشاء مصرف لكل 10000 شخص، وكذلك فإن النسبة تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح، فعندما تكون مساوية للواحد فهذا يدل على التوزيع المثالي، وإذا كانت أكبر من الواحد فإنها مؤشراً إيجابياً، بينما العكس تشير العكس إلى ضعف الخدمات المصرفية<sup>(1)</sup>.

وفي العراق ومن خلال الجدول رقم(6/2) يتضح بأن نسبة الكثافة المصرفية لن تزيد عن (0.286) في أفضل حالتها عام 2013، وهذا يعني عدم انتشار المصارف بشكلها الصحيح وفق المعايير الدولية. ويوضح الجدول رقم(6/2) تطور الكثافة المصرفية للجهاز المصرفية خلال الفترة (2004-2017).

### جدول رقم(6/2)

تطور مؤشر الكثافة المصرفية في العراق خلال الفترة(2004-2017)

السنوات	عدد الفروع المصرفية	عدد السكان مليون نسمة	عدد السكان لكل فرع	الكثافة المصرفية %
2004	536	27.139	50632	0.197
2007	549	29.682	54065	0.185
2010	672	32.500	48363	0.210
2013	1030	36.000	34000	0.286
2016	886	37.20	41986	0.238
2017	883	38.27	43340	0.231

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للأعوام من 2004-2017.

<sup>1</sup> - العرابوي، نبأ كاظم هادي، 2016، دور المصارف التجارية وتأثيرها في الاستثمار الخاص في العراق: دراسة تحليلية وقياسية للمدة(2003-2013)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية- المجلد 18، العدد3، العراق، ص 155.

## 3/2/1/2 مؤشر تطور الوديعة المصرفية

يعبر هذا المؤشر عن قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات، و نمو حجم الودائع يؤول إلى توسيع القاعدة الائتمانية للمصارف، وينعكس تأثيره إيجابياً على مستويات النمو الاقتصادي عندما تحسن المصارف استخدام وتوظيف ودائعها بكفاءة وتتجنب ارتفاع مستويات السيولة الفائضة لديها، لذا تعد الودائع من أهم مصادر التمويل الخارجي للمصارف.

جدول رقم (7/2) تطور الودائع المصرفية للمدة 2004-2017 تريليون دينار

السنوات	ودائع القطاع الخاص	معدل النمو %	ودائع القطاع العام	معدل النمو %	إجمالي الودائع	معدل النمو %
2004	3.4	-	5.2	-	8.6	-
2005	3.7	8.8	7.1	36.5	10.8	25.6
2006	4.8	29.7	12.2	71.8	17.0	57.4
2007	9.4	95.8	16.8	37.7	26.2	54.1
2008	11.6	23.4	22.9	39.3	34.5	317
2009	12.7	9.5	25.6	13.1	38.6	11.9
2010	13.7	7.9	34.3	32.4	48	24.4
2011	18.2	32.8	38.0	10.8	56.2	17.1
2012	21.1	15.9	40.9	7.6	62.0	10.3
2013	24.5	16.1	44.5	8.8	69	11.3
2014	24.7	0.8	49.4	11.0	74.1	7.4
2015	23.6	4.5-	40.7	17.6-	64.3	13.2-
2016	23.7	0.4	38.7	4.9-	62.4	2.95-
2017	26.3	10.9	40.7	5.3	67	7.37

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية، للأعوام من 2004-2017.

وبتحليل هيكل الودائع المصرفية كما في الجدول رقم (7/2) نجد أنها تصاعدت من 8.6 إلى 67 تريليون دينار خلال المدة 2004-2017 استجابة للزيادات الواقعية في وداائع

القطاعين الخاص والحكومي، كما نجد أن إجمالي الودائع تراجع عام 2015 مع تراجع القطاعين الخاص والحكومي. ومن الملاحظ الهيمنة الواضحة للقطاع الحكومي على النسبة الأعلى من إجمالي الودائع. ويرجع السبب في ذلك إلى ثقة الجمهور في المصارف الحكومية كونها مضمونة من قبل الدولة مقابل التخوف من التعامل مع المصارف الخاصة.

وسجلت ودائع القطاع الخاص اتجاهاً متزايداً من (3.4) عام 2004 إلى (26.3) ترليون دينار عام 2017، ويعود ذلك إلى زيادة مستويات الدخل، تزايد عدد الفروع المصرفية، وتحرير اسعار الفائدة، التي أدت دوراً ملموساً في جذب الودائع نحو المصارف الخاصة. لكن حالة عدم الاستقرار الأمني انعكس أثرها السلبي على حجم ودائع القطاع الخاص التي انخفضت عام 2015 بمعدل 4.5% لتبلغ 23.6 ترليون دينار.

كذلك الحال بالنسبة لودائع القطاع الحكومي التي اتجهت نحو الزيادة خلال المدة (2004-2017) إذ ارتفع رصيدها من 5.2 إلى 40.7 ترليون دينار فقد سعت المصارف الحكومية نحو استقطاب الودائع الادخارية وأسهم رفض الحكومة لإيداع الودائع العائدة للقطاع العام في المصارف الخاصة في تحقيق الفارق الكبير ما بين حجم ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام، وكذلك الحال تراجع حجم الودائع إلى 40 ترليون عام 2015 ليعكس الضعف في حجم الادخارات.

#### 4/2/1/2 مؤشر الائتمان المصرفي:

ينعكس تأثير الائتمان المصرفي في نمو المصارف وتوسعها، فكلما زاد زادت حصيلة الفوائد التي تحصل عليها المصارف والتي تمثل إضافة إلى رؤوس أموالها، كما تتضح أهميته بكونه من أهم وظائف الجهاز المصرفي والممول الرئيس لعمليات الإنتاج والاستهلاك وكذلك تكوين رأس المال، ويوضح الجدول رقم (8/2) الائتمان المصرفي للمدة 2004-2017.

جدول رقم (8/2)

الائتمان المصرفي للفترة (2004-2017) تريليون دينار

السنة	الائتمان الخاص			معدل النمو%	الائتمان العام			معدل النمو%	إجمالي الائتمان		
	تعدي	نقدي	إجمالي		تعدي	نقدي	إجمالي		تعدي	نقدي	إجمالي
2004	-	0.6	0.6	-	-	0.2	0.2	-	0.8	0.8	-
2005	-	1	1	66.7	250	0.7	0.7	-	1.7	1.7	-
2006	-	1.9	1.9	90.0	14.3	0.8	0.8	-	2.7	2.7	-
2007	-	2.4	2.4	26.3	37.5	1.1	1.1	-	3.5	3.5	-
2008	-	4	4	66.7	45.5	0.6	0.6	-	4.6	4.6	-
2009	12.7	4.6	17.3	332.5	5650	34.5	1.1	33.4	51.8	5.7	46.1
2010	12.4	11.7	24.1	39.3	11.3	30.6	3.2	27.4	54.7	14.9	39.8
2011	9.5	11.4	20.9	13.3	25.8	38.5	9	29.5	59.4	20.4	39
2012	13.5	14.7	28.2	34.9	15.6	44.5	13.8	30.7	72.7	28.5	44.2
2013	15.3	16.9	32.2	14.2	15.5	51.4	13	38.4	83	29.9	53.7
2014	15.2	17.7	32.9	2.2	1.4	52.1	16.4	35.7	85	34.1	50.9
2015	14.2	18.1	32.3	1.8	13.4	45.1	18.7	26.4	77.4	36.8	40.6
2016	12.9	18.2	31.1	3.7	13.1	39.2	18.9	20.3	70.3	37.1	33.2
2017	10.1	19.5	29.6	48.2	19.6	31.5	18.5	13.0	61.1	38	23.1

المصدر: إعداد الباحث، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية، للأعوام من 2004 - 2017.

ويوضح الجدول رقم (8 / 2) أن الائتمان المصرفي بمجملة أخذ مساراً متزايداً خلال المدة 2004- 2017 فبعد أن سجل برصيد 0.8 ارتفع إلى 85 تريليون دينار عام 2014، وهذا الارتفاع يعد مؤشراً ايجابياً ويدل على وجود قطاع مالي جيد يعمل على جذب الاستثمارات، ولكن تبقى قيمته دون المستويات اللازمة لإحداث تأثير في عملية النمو الاقتصادي كونها تبقى قاصرة على تلبية احتياجات النشاط التمويلي، أما في الاعوام 2015، 2016، 2017، فقد انخفض بمعدل 8.9%، 9.17%، 13.1% على التوالي، وذلك، نتيجة للتراجع في الائتمان التعهدي الممنوح.

وفيما يتصل بالائتمان المصرفي الخاص شهد أعلى نسبة ارتفاع عام 2009، فقد ارتفع من (0.6) عام 2004 إلى 24.1 تريليون دينار عام 2010، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى البدء في تقديم الائتمانات التعهدية، بينما تراجع الائتمان الخاص عام 2011 بنسبة 13.3% مقارنة بعام 2010 بسبب الانخفاض الكبير في حجم الائتمان التعهدي، لكنه ارتفع من جديد في السنوات اللاحقة ليسجل 32.9 ترليون دينار عام 2014، ثم انخفض من جديد عام 2015 إلى 32.3 ترليون دينار مع انخفاض كل من الائتمانيين التعهدي والنقدي. كما اتخذ الائتمان المصرفي العام، بصورة عامة، اتجاهًا تصاعدياً خلال المدة 2004-2017 إذا ارتفع من 0.2 إلى 18.7 ترليون دينار، إلا أنه حقق نمواً سالباً عام 2008 عند انخفاض حجم الائتمان النقدي بمقدار 0.5 ترليون دينار، بين العامين 2010 و2015 بسبب انخفاض الائتمان التعهدي بمقدار 6 و 9.3 ترليون دينار على التوالي، فيما يتضح أنه كانت أعلى نسبة زيادة في عام 2009 إذ بلغت 5650% بسبب بدء المصارف الحكومية بتقديم الائتمان النقدي التعهدي بمقدار فاق الائتمان النقدي المقدم بحوالي ثلاثين ضعفاً.

### 3/1/2 معوقات الجهاز المصرفي في العراق:

على الرغم من الإصلاحات التي شهدتها القطاع المصرفي في العراق خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن هناك نقاط ضعف كثيرة وتحديات كبيرة مازالت تعيق عمل الجهاز المصرفي في العراق منها:-

1- مسألة عدم الاستقرار الأمني: لقد تعرض الجهاز المصرفي العراقي منذ عام 2003 ولإزال العديد من عمليات السلب والنهب والحرق والدمار، فقد سرقت الخزانات

الخاصة بالمصارف وسرقت الأجهزة و المعدات وحتى الأثاث، وكانت آخر عملية سرقة تمت هي سرقة مصرف دار السلام في بغداد في تموز 2007 بحوالي 282 مليار دينار<sup>(1)</sup>.

2- مسألة إدارة فروع البنك المركزي: لا يسيطر البنك المركزي على الأمور الادارية والمالية لفرعيه في أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي العراقي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتم تمويل عملياتهما من قبل هذه الحكومة بالإضافة إلى ذلك لم يتسلم البنك المركزي القوائم المالية الخاصة بفرعيه في أربيل والسليمانية وليس لديه اطلاع على سجلاتها المحاسبية.

3- مسألة القروض المتعثرة: أن المصارف التجارية العراقية شأنها شأن المصارف العالمية تتعرض إلى مخاطر عدم استيراد مبلغ الائتمان مع الفائدة المترتبة عليه مما يجعلها في موقف مالي صعب جداً، إذا تقوم المصارف العراقية بمنح الائتمان على أساس ما يملكونه من أموال منقولة وغير منقولة بعيداً عن نشاطهم التجاري مما يجعل التسهيلات الائتمان الممنوحة أكبر من الاستحقاق، كما طلبت هذه المصارف ضمانات عقارية تؤدي إلى صعوبة حصول رجال الاعمال على تسهيلات مصرفية فهم لا يملكون ضمانات عقارية لأن معظم أموالهم موظفة في نشاطهم التجاري، الأمر الذي أدى إلى أن تتحول هذه التسهيلات لأصحاب الاملاك العقارية بدلاً من أصحاب النشاطات<sup>(2)</sup>.

4- ضعف السوق المالي، لقد ولدت سوق العراق للأوراق المالية في فترة العقوبات الاقتصادية حيث باشرت اعمالها في سنة 1992، ولهذا فقد تحملت عبئاً

<sup>1</sup> - المغازي، محمد ابراهيم، العبيدي، نهاد عبد الكريم، 2009، حماية الودائع في اطار المخاطر المصرفية للقطاع المصرفي التجاري العراقي، المؤتمر العلمي الأول المنعقد تحت شعار العلوم الادارية والاقتصادية ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد العراقي، المجلد 2، الجزء 2، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ص 249.

<sup>2</sup> - الشكري، عبد العظيم عبد الواحد، 2013، الاصلاح المصرفي في العراق: الواقع والمتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، العراق، ص 188.

كبيراً بسبب آثار العقوبات وأهمها انخفاض قيمة العملة قياساً بالعملات الأجنبية، ونتيجة لذلك فمإنها مازالت بحاجة إلى مزيد من الخبرة والوقت والشفافية. كما أنها مازالت تفتقر إلى الأدوات المالية الحديثة الجاذبة لرؤوس الأموال، كما يمثل ضيق السوق المالية بضعف احجام التداول وقلة عدد الشركات المدرجة، وما تزال الشركات المساهمة تعتمد في تمويل مشاريعها الاستثمارية على المصادر التقليدية عن طريق الجهاز المصرفي<sup>(1)</sup>.

5- ضعف نطاق القطاع المصرفي الخاص: يعد القطاع المصرفي الخاص في العراق حديث النشأة نسبياً إذ سمح لهذا القطاع بممارسة عمل الوساطة المالية عام 1991، وعلى شكل شركات مساهمة وخاصة، وقد ساهمت هذه المصارف منذ تأسيسها في تقديم الخدمات المصرفية إلى الاقتصاد العراقي، اتسمت مساهمتها بالتواضع سواءً في استقطاب سيولة الأفراد والشركات أو في ميدان تقديم التسهيلات الائتمانية لهم، وهذا يمثل تحدياً واقعياً لتطوير القطاع المصرفي العراقي.

6- مسألة الكثافة المصرفية: تبلغ الكثافة المصرفية في العراق (عدد المصارف على عدد السكان) مصرفاً واحداً لكل 46632 شخص قياساً بالكثافة المصرفية المعيارية البالغة مصرفاً واحداً لكل عشرة آلاف نسمة الأمر الذي يدل على قلة عدد المصارف وفروعها مقارنة مع حجم السكان. أضف إلى ذلك، يعاني القطاع المصرفي في العراق من عدم تطبيق المصارف لأسس سليمة عند تقديم الائتمان والتوسع في منح الائتمان، وتوفير السيولة العالمية لدى

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- عبد اللطيف، أسارفخري، 2006، اصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق، مجلة علوم انسانية، العدد 27، العراق ص 4.

- عبد السلام، طه أحمد، 2009، الاستثمار المالي في العراق: الواقع والأفاق، بحوث ودراسات مصرفية، بغداد، العراق، ص 43.



المصارف. كما أن الظروف غير الطبيعية التي شهدتها العراق بعد عام 2003 والتي انعكست سلبياً على القطاع المصرفي في العراق، والذي توقف على النشاط في معظمه خلال فترة الحرب وما بعدها مما أدى إلى بروز بعض المشاكل التي عانى منها القطاع المصرفي ومنها<sup>(1)</sup>:

- 1- غياب الاستراتيجيات المصرفية الفاعلة والخطط التفصيلية السنوية لدى غالبية المصارف والتي ينص عليها قانون المصارف بمادته السادسة والعشرين.
- 2- غياب المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي مثل شركة التأمين على الودائع وأخرى للتأمين على الودائع وأخرى للتأمين على القروض الكبيرة وشركة لدراسة مخاطر السوق.
- 3- عدم تجانس الخدمات المصرفية مع المتطلبات والحاجات الاقتصادية للعراق في ضوء توجهاته نحو اقتصاد السوق، حيث يبلغ عدد الخدمات بحدود 20 خدمة مقارنة بما إتاحتها المادة 27 من قانون المصارف والتي بلغت أكثر من 50 خدمة مصرفية وهي أقل مما تقدمه المصارف العربية والأجنبية.
- 4- ضعف التقنيات المصرفية أو عدم استخدامها على مدى واسع في عدد كبير من المصارف.
- 5- ترهل الهيكل الإداري في الكثير من المصارف وخصوصاً في المصارف الحكومية.
- 6- سياسة التمييز الحكومي في التعامل مع المصارف الخاصة، والذي يتمثل بمنع دوائر الدولة وشركات القطاع العام من إيداع أموالها في تلك المصارف وعدم قبول الصكوك المصدقة والعادية وخطابات الضمان الصادرة عنها إلا ضمن حدود معينة لا تسمح بالمنافسة مع المصارف الحكومية.

<sup>1</sup> - سعد، منتظر فاضل، 2015، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية- مخر المالية والمحاسبية والحجاية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 33.

7- تأخير المصارف الحكومية وبعض المصارف الخاصة في اقتناء أنظمة مصرفية شاملة أو ربط فروعها بشبكة اتصالات مع ادارتها العامة، وعدم قيامها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق الصيرفة الالكترونية بما فيها الصكوك.

## المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في العراق (2004-2017)

### مقدمة:

يُعدّ النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى البلدان إلى تحقيقه، إذا لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بدون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، وذلك لكون النمو يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذا يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ويبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة، ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيس تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة<sup>(1)</sup>.

ويهتم هذا المبحث بالتعرف على النمو الاقتصادي، من واقع مؤشرات قياسه، ومحدداته، وتحدياته، وذلك على النحو التالي:

### 1/2/2 النمو الاقتصادي في العراق:

لرصد واقع النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004- 2017)، يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن تطور أداء النمو الاقتصادي في العراق، وتشتمل أهم هذه المؤشرات فيما يأتي:

- 1- الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- معدل البطالة.
- 4- إجمالي الدخل القومي.

<sup>1</sup> - إسماعيل، عطية محمد، عيسى، سعد صالح، 2018، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003- 2016) باستخدام نموذج (ARDL)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد3، العدد 43، ص 250.

5- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.

ويمكن التعرف على هذه المؤشرات خلال الفترة (2004- 2018) بالنظر إلى الجدول رقم (9/2).

### جدول رقم (9/2)

#### تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004-2017)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة %	إجمالي الدخل القومي (مليار دينار)	متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي
2004	101845	3.63	26.8	46923	1.7
2005	1035514	3.70	18	65798	2.4
2006	109390	3.97	17.5	85432	2.9
2007	1114559	3.93	16.9	100100	3.4
2008	1206266	4.14	15.3	147641	4.8
2009	1247028	4.17	15.2	120429	3.8
2010	132687	4.31	15.2	146453	4.5
2011	142700	4.50	15.2	192237	5.8
2012	162587	4.96	15.3	227222	6.6
2013	174990	5.11	15.1	243519	6.9
2014	1738727	4.98	15	237554	6.6
2015	183233	5.06	15.5	188922	5.1
2016	202976	5.46	16	201400	5.5
2017	199816	5.22	15	648180	16.9
المتوسط	146031	4.56	16.57	189415	5.5

المصدر: تقرير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقارير السنوية (2004- 2017).

## 1/1/2/2 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

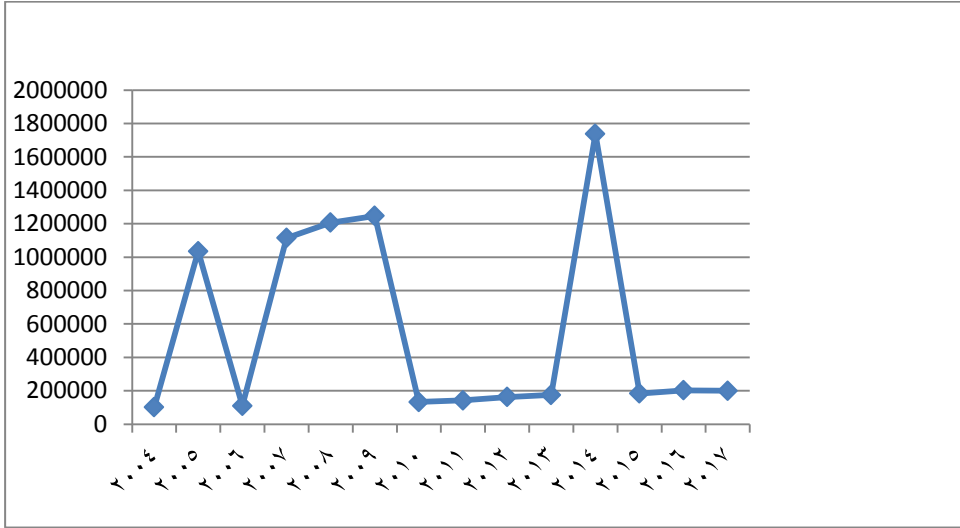
يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي للبلدان،

وتحليل هذا المؤشر من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل في الاقتصاد. وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة تذبذباً نتيجة للظروف التي شهدها البلد من حروب وفرض عقوبات اقتصادية خصوصاً بعد غزو الكويت عام 1991. كما ان الناتج المحلي محكوم بإيرادات النفط التي تعتمد على الأسعار العالمية وعلى كميات الإنتاج والتي تخضع لظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية في البلد<sup>(1)</sup>.

وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2004 ما يعادل (101845) مليار دينار، وهي ادنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدها العراق خلال العام السابق 2003. كما بلغت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 والتي بلغت (202976) مليار دينار. وبلغ المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة (146031) مليار دينار، ويشكل القطاع النفطي حوالي (43-51) من إجمالي الناتج المحلي. والشكل رقم (4/2) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة (2004-2017).

<sup>1</sup> - بريهي، فارس كريم وعبد، ناظم عبدالله وعبيد، مهند خليفة، 2016، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعملية الإصلاح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 43، العراق، ص 24.

شكل رقم(4/2) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(2004-2017)، مليار دينار



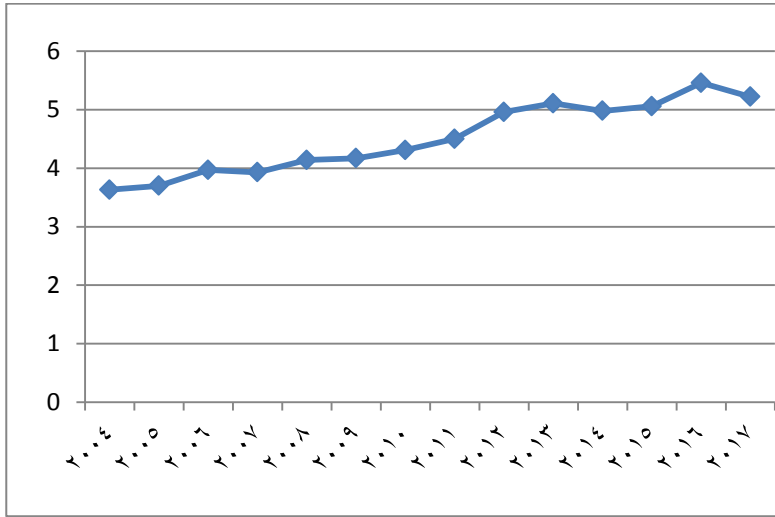
المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم(9/2)

### 2/1/2/2 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وقد بلغت قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2004 ما يعادل (3.63) مليار دينار، وهي أدنى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة. كما بلغت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 والتي بلغت (5.46) مليار دينار. وتقترب هذه الزيادة بارتفاع الإيرادات النفطية واهتمام الحكومة بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال زيادة رواتب الموظفين في الدولة وتحسين نظام التأمينات الاجتماعية.

وبلغ المتوسط الحسابي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة (4.51) مليار دينار. والشكل رقم (5/2) يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق خلال الفترة (2004-2017).

شكل رقم (5/2) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق خلال الفترة (2004-2017).



المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (9/2).

### 3/1/2/2 معدل البطالة:

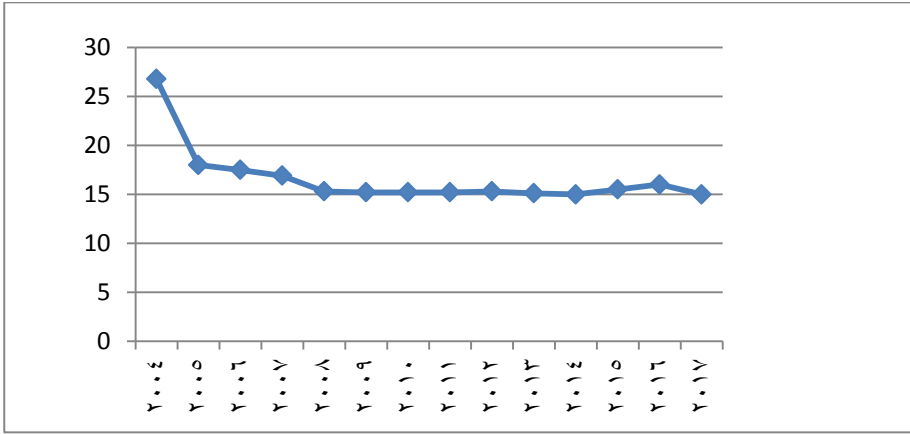
ترجع مشكلة البطالة في العراق إلى طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات هيكلية تعود إلى الحروب والأوضاع التي مر بها العراق وارتفاع معدلات نمو السكان مقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>. وقد سجل معدل البطالة في عام 2004 ما يعادل 26.8% وهي أعلى قيمة وصل لها معدل البطالة خلال فترة الدراسة. كما بلغ

<sup>1</sup> - زيدان، أسوان عبد القادر، حمدون، أمنه عبدالإله، 2011، أثر البطالة في النمو الاقتصادي العراق والجزائر أنموذجاً، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 39، العدد 2، العراق، ص 8.

معدل البطالة أدنى قيمة في العامين 2013، 2016 حيث سجل ما يعادل 15%، كما بلغ المتوسط الحسابي لمعدل البطالة في العراق خلال مدة الدراسة 16.6%، والشكل رقم (6/2) يوضح تطور معدل البطالة في العراق خلال الفترة (2004-2017).

شكل رقم (6/2)

معدل البطالة في العراق خلال الفترة (2004-2017)



المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (9/2).

#### 4/1/2/2 إجمالي الدخل القومي:

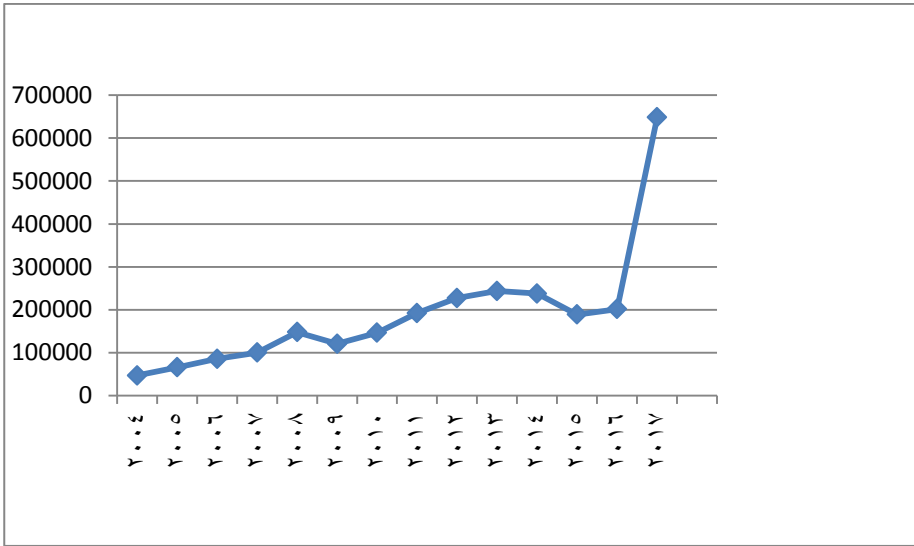
وهو الجزء من الإنتاج الاجتماعي الذي يتم الحصول عليه خلال فترة زمنية معينة وللدخل القومي أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي، إذ يعبر عن المستوى الاقتصادي للدولة، ويستخدم كمؤشر لقياس مستوى النشاط الاقتصادي. وبلغت قيمة إجمالي الدخل القومي عام 2004 (46923) مليار دينار، وهي أدنى قيمة للدخل القومي في العراق خلال فترة الدراسة. في حين بلغت أعلى قيمة له عام 2017 إذ بلغت (648180) مليار دينار. وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية.



وبلغ المتوسط الحسابي للدخل القومي في العراق خلال مدة الدراسة (189415) مليار دينار. ويوضح الشكل رقم(7/2) تطور الدخل القومي في العراق للمدة (2004- 2017).

الشكل رقم(7/2)

تطور الدخل القومي في العراق للمدة (2004- 2017)



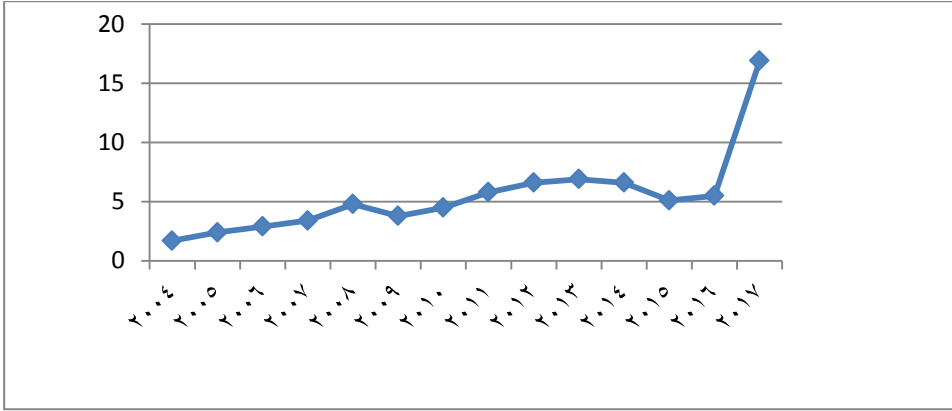
المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم(9/2).

#### 5/1/2/2 متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي :

يعتبر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أحد أهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق عام 2004 ما يعادل 1.7 مليار دينار، هي تمثل أدنى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي خلال فترة الدراسة، في حين بلغت أقصى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي 16.9 مليار دينار في عام 2017، وبلغ المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الدخل القومي في العراق خلال مدة الدراسة (5.5) مليار دينار.

ويوضح الشكل رقم(8/2) تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق للمدة (2004- 2017).

الشكل رقم (8/2)متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق للمدة (2004-2017)



المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(9/2)

### 6/1/2/2 تطور معدل النمو الاقتصادي:

بعد التعرف على مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة(2004-2017)، والتي أشارت معظمها إلى وجود تذبذب بشكل ملحوظ في بعض هذه المؤشرات ايجابياً وسلبياً، حيث يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ويمكن التعرف على معدل النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة بالنظر إلى الجدول رقم(10/2).

جدول رقم(10/2)

معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة(2004- 2017)

السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي
2004	50.21	2011	4.28
2005	1.73	2012	10.29
2006	7.42	2013	3.09
2007	1.10-	2014	2.53-
2008	5.55	2015	1.58
2009	0.67	2016	7.76
2010	3.40	2017	

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء.

يوضح الجدول رقم(10/2)، وجود تباينات كبيرة في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في عام 2004 ما يعادل 50.21% كأقصى قيمة وصل إليها معدل النمو الاقتصادي كما سجل معدل النمو الاقتصادي قيم سالبة في بعض السنوات 2007، 2014، حيث سجل -1.10%، -2.53%.

2/2/2 تحديات النمو الاقتصادي في العراق:

واجه الاقتصاد العراقي العديد من المشاكل التي تراكمت خلال الأعوام الخمس والعشرين الماضية والتي أعاقت نموه بل أدت إلى تراجع وانهيائه، ولم يستخدم القائمون على السياسة المالية والنقدية في العراق أية معالجات واقعية للمشاكل التي بدأت بالتراكم منذ نشوب الحرب الايرانية العراقية مروراً بحرب الكويت والعقوبات الاقتصادية، ولا يعود السبب في ذلك الى عدم قدرة المختصين في إيجاد تلك الحلول

وانما نتيجة للقرار السياسي الذي يبدو أنه قد أصر على التطبيقات العقيمة لسياساته الاقتصادية التي زادت الأمر سوء. وهناك نوعين من التحديات التي أعاقت عملية التنمية الاقتصادية في العراق، تتمثل فيما يلي<sup>(1)</sup>:

### النوع الأول: التحديات الموروثة:

وتشمل مجموعة التحديات والخصائص الهيكلية الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العراقي كاققتصاد نفطي شبه ريعي وحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن أبرز تلك التحديات ما يلي<sup>(2)</sup>:

1- الاختلالات الهيكلية: وتشمل مجموعة الاختلالات المرتبطة بهيكل الاقتصاد العراقي كاققتصاد نفطي شبه ريعي الناجمة عن هيمنة قطاع النفط الخام على المساهمة الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي وفي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، وعلى حساب التخلف النسبي لبقية القطاعات الإنتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية.

2- عدم الاستقرار السياسي: يمثل تاريخ العراق هو عبارة عن سلسلة طويلة من الغزوات الأجنبية والانقلابات المضادة، مما جعل معظم التغيرات في الحكومات والقيادات المتعاقبة تكون على شكل صدمات عنيفة و مفاجئة، الأمر الذي منع عملية التنمية من تحقيق حالة الاستقرار والاستمرار الضروريتين، فنجم عن ذلك فشل

<sup>1</sup> - عبد اللطيف، همسة قصي، 2017، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، بين الواقع والطموحات،

مجلة الدنانير، العدد العاشر، العراق، ص 8.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- الربيعي، فلاح خلف، 2008، مشكلة الادارة واثرها على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الحوار المتمدين، العدد 2210، تونس، ص 2.

- لطيف، حسن، 2005، المشهد الاقتصادي العراقي: المعطيات والخيارات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، النجف الاشراف، العدد3، العراق، ص 15.

المخططين والمنفذين في إنفاق الأموال المخصصة في برامج خطط التنمية وفي جميع قطاعاتها، وفق معيار كفاءة الأداء أو كفاءة الإنفاق.

3- ربط الانفاق الاستثماري بالإيرادات النفطية: ربط جميع الحكومات المتعاقبة وبصرف النظر عن ميولها الإيديولوجية للإنفاق الاستثماري بالزيادة في الإيرادات النفطية، من دون مراعاة حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، أو مدى توفر المتطلبات التكنولوجية والبشرية المتخصصة، الأمر الذي جعل التخصيصات الاستثمارية الموجهة نحو جميع الأنشطة الاقتصادية متغيراً تابعاً لظروف الموازنة العامة التي هي بدورها متغير تابع لإيرادات النفط.

4- فشل السياسات الاقتصادية: تكشف المراجعة الدقيقة للسياسات الاقتصادية في العراق عن عدم وجود دورها أو عدم ملاءمتها سواء في جانبها المالي أم النقدي أم التجاري أم الصناعي أم الزراعي أم غيرها من السياسات المتمثلة بسوء استخدام إيرادات النفط، في شيوخ مظاهر التخلف وتدهور مستويات الإنتاج والإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وبالتالي ضعف مستوى التنوع الاقتصادي.

#### النوع الثاني: تحديات جديدة أو بازغة:

وهي مجموعة التحديات التي طفت على سطح المشهد الاقتصادي والسياسي بقوة بعد عام 2003، وتشتمل هذه التحديات على<sup>(1)</sup>:

(1) التحدي الأمني: ارتبط هذا التحدي بانتهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وتراجع دور النظام القانوني، بعد انهيار الحكومة بجميع مؤسساتها وتحول

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- العاني، جمال عزيز فرحان. 2015، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة والفساد)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 19، العراق، ص 134-149.

- لايدامي، حمدية شاكر مؤمن، 2014، الفقر متعدد الأبعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 76، العراق، ص 320-341.

العراق إلى دولة محتلة في عام 2003، وما رافق عملية الاحتلال من فوضى في إدارة المؤسسات وفشل في حماية حدود العراق.

(2) تحدي البطالة: تعد البطالة من عوامل التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب ما تركته من آثار سلبية على شرائح واسعة في المجتمع، تتمثل في ارتفاع معدلات الإعاقة وعدم قدرة العائلة العراقية على تلبية احتياجاتها الضرورية، ويعود تحدي البطالة الى توقف معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمات باستثناء أنشطة الإدارة العامة للدولة والأجهزة الأمنية كالجيش والشرطة بالإضافة الى أنشطة التجارة والبناء والتشييد وغير ذلك.

(3) تحدي الفقر: ترتب على ارتفاع معدلات البطالة واستمرار التحدي الأمني وركود النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع في معدلات حالة الفقر لدى الغالبية العظمى من السكان، وعدم حصول تحسن واضح في مستوى دخول الطبقة المتوسطة، وتعد ظاهرة الفقر اليوم من المعضلات الرئيسة التي تواجه النمو الاقتصادي في العراق.

(4) تحدي الفساد: يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تعطيل مسيرة التنمية علاوة على آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وشكل انتشار هذه الظاهرة بعد عملية التغيير في عام 2003 أحد التحديات الرئيسة التي واجهت تحقيق معدلات نمو مرتفعة<sup>(1)</sup>.

(5) تحدي المديونية العالية: تمثل المديونية الخارجية للبلدان أحد أهم مؤشرات قوة اقتصادها فكلما زادت المديونية الخارجية أو حتى الداخلية للبلد كلما دل ذلك على ضعف الاقتصاد في ذلك البلد، وبالتأكيد فإن حجم المديونية المرتفعة يعني أن أعباء خدمة هذه المديونية سيكون مرتفعاً هو الآخر وهذه الأعباء تتمثل بالفوائد المدفوعة على الديون وأقساط تسديد الدين وتشير التقديرات الى أن حجم الديون الخارجية للعراق تبلغ أكثر 120 مليار دولار.

<sup>1</sup> - حسن، محمد عبد صالح، صلاح، عماد، 2008، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق بعد عام 2003، بحث منشور، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، بغداد، ص2.

أضف إلى ذلك، يواجه الاقتصاد العراقي بعد سقوط النظام السابق الذي حكم العراق لفترة طويلة، مجموعة من التحديات التي تعيق التنمية الاقتصادية، مما جعل وضع استراتيجية للنمو الاقتصادية والتنمية الاقتصادية ضرورة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية والتخبط في صنع القرار الاقتصادي، وهذا يستدعي تحديد أبرز التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

#### أ) التحديات السياسية:

تمثل التحديات السياسية أحد أهم المعوقات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية، نظراً لارتباط القرار الاقتصادي بالوضع السياسي القائم ومدى اهتمامه بالوضع الاقتصادي، وإن معضلات الواقع السياسي والأمني والاحتلال العسكري، لازالت تحتل موقع الصدارة من بين المعوقات الأخرى، وما تفرزه هذه المعضلات من مشاكل تعرقل أي خطوات إصلاحية للاقتصاد العراقي. وكذلك الخلافات المتواصلة على تولى السلطة في العراق، وعدم نضوج القرار السياسي، الذي يخدم متطلبات خلق القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة مصالح المجتمع العراقي بعيداً عن قضايا الحزب والديكتاتورية وحب الذات. ويمثل عدم الاستقرار الأمني في العراق، والفساد الإداري والمالي وضعف الإصلاح الإداري وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها أحد أهم التحديات الأساسية للتنمية الاقتصادية في العراق.

#### ب) التحديات الاقتصادية:

يتسم الاقتصاد العراقي بالسمة الريعية، والتي ترجع إلى استحواذ القطاع النفطي على الحصة الأكبر من تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأنعكس ذلك على تعميق الاختلالات البنوية في الاقتصاد العراقي. واستفحال ظاهرة التضخم الشديدة، ومأزق الديون الخارجية، وهيمنة القرارات الاقتصادية غير

<sup>1</sup> - جابر، إباد شمخي، 2018، دور التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ص 120.

المدروسة، وكل ذلك أدى إلى إثقال كاهل ميزانية الدولة بأعباء كبيرة. وكذلك انهيار القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وعدم وجود صناعات تحويلية، إضافة إلى تأخير وضعف الصناعات الزراعية. وإيضاً، الاختلال الكبير بين بنية الاقتصاد والمجتمع والتخلف الواسع في جميع مفاصل الاقتصاد. إضافة إلى تفكك وانهيار البنية التحتية لهذا الاقتصاد.

(ج) التحديات البيئية: تمثل التحديات البيئية أحد أهم المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، والتي تتمثل فيما يلي:

1- التدهور المستمر في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي وما نتج عنه من أضرار اقتصادية انعكست سلباً على الموارد البيئية.

2- تنامي التحديات البيئية المتعلقة بمشكلة التصحر، ومشكلة ندرة المياه وما تمخض عنها من مضار تمس ديمومة الحياة البشرية.

3- عدم توفر السكن الملائم صحياً لغالبية العوائل الفقيرة وظهور الوحدات السكنية العشوائية.

4- تردي الكثير من الخدمات بما فيها خدمات الصرف الصحي وما نجم عنها مخاطر التلوث البيئي.

5- مخلفات الحروب المتعاقبة والصناعة وما نجم عنها من مخاطر لا تقل عن سابقتها بل أخطر منها بكثير.

6- تردي خدمة توليد الطاقة الكهربائية منذ أمد بعيد دون محاولة إيجاد الحلول الملائمة، الأمر الذي تمخض عنه مشاكل لا تعد، خصوصاً وإن هذه الخدمة قد ترتب على ترديها، تردياً أكبر في مفاصل الحياة اليومية للمجتمع العراقي.

(د) التحديات العلمية والتعليمية: تشكل التحديات العلمية والتعليمية أحد أهم المعوقات التي تعيق النمو الاقتصادي في العراق، والتي تتمثل في:



- 1- عدم وجود سياسة متكاملة في مسألة البعثات الدراسية، إلى جانب عدم ارتباطها بشكل أساسي بالحاجات المحلية الفعلية للبلد.
  - 2- وجود تشريعات وقوانين تشكل قوة إعاقة لتطوير الملاكات العلمية والتقنية وتطوير العمليات التربوية والأكاديمية.
  - 3- قلة الأكاديميات المهنية والفنية والتطبيقية ومراكز البحوث والافتقار إلى المناهج العلمية الحديثة في التربية والأساليب والطرائق واعتماد أسلوب الحشو الذهني.
  - 4- ضعف المناهج التقنية والعلمية وعدم استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية الاقتصادية البشرية.
  - 5- هجرة الكفاءات والملاكات العلمية الكبيرة إلى خارج البلد لأسباب عديدة أهمها الظروف الأمنية والاقتصادية والمهنية والعلمية.
  - 6- ضعف المعرفة الحديثة ووسائل الاتصالات في الجامعات والاكاديميات العراقية.
  - 7- التهميش المزمّن للمرأة وللشباب المثقف في المجتمع وتراجع فرص الحصول على العمل المناسب وما يتمخض عنه من إهدار للطاقات البشرية والكفاءات الضرورية لرفد الحركة التنموية في العراق.
- خلاصة الفصل، أهتم هذا الفصل بالإجابة على التساؤل الثاني وهو كيف تطور الجهاز المصرفي، وما هو واقع النمو الاقتصادي في العراق؟، وفي سبيل الإجابة على هذا السؤال قسم الفصل إلى مبحثين، أختص المبحث الأول وهو التعرف على واقع الجهاز المصرفي العراقي، من خلال دراسة الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي العراقي للفترة (2004- 2017)، وتحليل مؤشرات قياس كفاءة الأداء للجهاز المصرفي العراقي، وأخيراً، عرض معوقات الجهاز المصرفي في العراق والتي تمثلت في عدم الاستقرار الأمني، وضعف السوق المالي، وضعف نطاق القطاع المصرفي الخاص، وارتفاع الكثافة المصرفية.

كمار ركز المبحث الثاني على التعرف على واقع النمو الاقتصادي في العراق، من خلال رصد مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2004-2017، ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، وإجمالي الدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وأختتم المبحث بالتعرف على تحديات النمو الاقتصادي في العراق.

# الفصل الثالث

## دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة (2004-2017)

المبحث الأول: دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات.

المبحث الثاني: دور الجهاز المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثالث: دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي.



## المبحث الأول: دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات

### تمهيد:

يحتل الجهاز المصرفي مركزاً حيوياً ضمن الهيكل المالي للاقتصاد في تعبئة المدخرات من خلال قدرته على تدفق الأموال بين قطاعات الاقتصاد الوطني، فلولا الخدمات الكثيرة التي قدمها الجهاز المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول أن تبلغ ما بلغته من تقدم ونمو اقتصادي<sup>(1)</sup>. ويعتبر الجهاز المصرفي الوعاء الأكثر شيوعاً داخل الاقتصاد الوطني، كونه مؤسسة مالية تعمل على أساس الوساطة ومسؤوليته تكمن في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد وإعادة توزيعها وفقاً للسياسة الائتمانية والأعراف المصرفية ووفقاً للحاجات الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

إن الجهاز المصرفي يعتمد في نشاطه على الوديعة المصرفية، حيث تمثل الوديعة المصرفية الشكل الإدخاري الوحيد في معاملاته، وهو ما يؤكد حقيقة توجه السياسة المصرفية إلى اعتبار الودائع المصرفية كأفضل سياسة ادخارية. ونظراً لأهمية الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية، وأهمية المدخرات في النمو والتنمية الاقتصادية، يهتم هذا المبحث بالتعرف على دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات، وتقييمها في العراق للمدة (2004-2017).

### 1/1/3 أهمية تعبئة المدخرات في العراق:

ان حاجة الاقتصاد العراقي في المرحلة المقبلة إلى الاستثمارات كبيرة فقد قدرها البنك الدولي بـ 88 مليار دولار للمدة 2018-2028 لاعادة اعمارهم تساهم الموارد المحلية بـ 70% منها والباقي يمول من المنح والاقتراض الخارجي والاستثمارات المباشرة وغير

<sup>1</sup> - علي، بطاهر، 2006، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة

دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 20.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 193.

المباشرة<sup>(1)</sup> ويستلزم الأمر لتمويل هذه الاستثمارات تدبير الموارد المالية الكافية المحلية والأجنبية، ويمكن تدبير الموارد المالية عن طريق العديد من الوسائل أهمها<sup>(2)</sup>:

(1) فرض ضرائب على استهلاك السلع الكمالية ونصف الكمالية لخفض الاستهلاك من هذا النوع، وهو ما يحتمل أن لا يؤدي إلى خفض كبير في الأجل المتوسط نظراً للربحية الشديدة لدى الأفراد في المحاكاة والتقليد وشراء مثل هذه السلع مهما كان ارتفاع أسعارها.

(2) مكافحة التهرب الضريبي للوصول إلى كافة الممولين وتحصيل الضرائب الفعلية مما يتيح موارد جديدة للدولة من ناحية وضغط الاستهلاك الترفيهي لأصحاب الثروات والدخول المرتفعة من ناحية أخرى.

(3) ضغط الانفاق الحكومي الجاري لتوجيه جانب من الإيرادات العامة إلى الانفاق الاستثماري العام وهو ما يصعب تحقيقه في الوقت الحاضر نظراً لأهمية أوجه الانفاق جميعها وصعوبه ضغطها إلا بالنذر اليسير وهناك أوجه إنفاق مثل الانفاق العسكري والأجور والمرتبات يصعب مساسها بأي حال من الأحوال.

(4) تشجيع الادخار الاختياري بالبنوك وهو المصدر الذي يمكن الاعتماد عليه في الوقت الحالي سواء لتدبير موارد جديدة بالنقد المحلي أو النقد الإجنبي ويمكن أن يؤدي بنتائج إيجابية ملموسة على المدى القصير والبعيد.

---

<sup>1</sup> - تقرير البنك الدولي لاعادة اعمار العراق ورقة مقدمة إلى مؤتمر استثمار في العراق الذي عقد في الكويت في

2018/2/16

<sup>2</sup> - شاكر، محمود، 1982، دور البنوك الوطنية في تعبئة وتنمية المدخرات المحلية، المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين: الاقتصاد المصري في عقد الثمانينات، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المؤتمر، مصر، ص 436.

ومن هنا تظهر أهمية دور البنوك في تعبئة وتنمية المدخرات المحلية والأجنبية باعتباره أحد المفاتيح الرئيسة نحو زيادة الاستثمارات والإنتاج والعمالة وخفض الاعتماد على العالم الخارجي. وفي هذا الشأن، فقد أشارت الأدبيات إلى وجود عدد من المعايير والمؤشرات التحليلية والتقييمية لدور المصارف في جذب المدخرات (الودائع)، والمتمثلة بما يلي<sup>(1)</sup>:

**المعيار الأول:** الميل المتوسط للإيداع المصرفي: ويستخدم هذا المعيار للتعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطورها خلال الزمن. وكذلك، تقييم أداء المصارف وإستراتيجياتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام والودائع الادخارية بشكل خاص. ويقيس قدرة وفعالية المصارف التجارية في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي. ويحسب من خلال الصيغة التالية (إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي).

**المعيار الثاني:** مؤشر الميل الحدي للإيداع المصرفي: يستخدم هذا المؤشر لقياس معدل التغير في الأيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال هذا المؤشر يمكن التعرف على مدى قوة أو ضعف اتجاهات الميل نحو الأيداع المصرفي، مما يحتم عليها تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة والإستراتيجية المطبقة التي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع المصرفية وهو يساوي: (التغير في إجمالي الودائع إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي).

**المعيار الثالث:** أهمية الودائع: يعكس هذا المعيار مدى اعتماد المصارف على الودائع (الجارية والتوفير والآجلة) في تمويل نشاطها الإئتماني والاستثماري، ويعكس أيضاً قدرة الجهاز المصرفي على إستخدام أموال المدخرين لتغطية حاجة القطاعات

<sup>1</sup> - النيف، خالد لافي، 2017، تقييم كفاءة دور المصارف الإسلامية في جذب الودائع وتعبئة المدخرات: دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية الأردنية، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد 6، العدد 2، الأردن، ص 9-10.

الاقتصادية، ومدى التنسيق بين الودائع والائتمان بالقدر الذي يظهر كفاءة الجهاز المصرفي وفعاليتها في جذب الودائع وفي تعبئة المدخرات. وهو يساوي: (الودائع المصرفية إلى القروض والائتمان).

#### 2/1/5 تطور المدخرات لدى الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2004-2017) :

يمكن التعرف على دور الجهاز المصرفي في تعبئة وحشد المدخرات داخل الاقتصاد العراقي من خلال الاستعانة بالمعايير السابقة، والتي تم حسابهما للمدة (2004-2017) وذلك كما هو موضح بالجدولين (1/3)، (2/3) على النحو التالي:

جدول (1/3) تطور إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2017) القيمة بالمليار دينار عراقي

السنة	إجمالي الودائع	الناتج المحلي الإجمالي	الميل المتوسط للإيداع المصرفي	السنة	إجمالي الودائع	الناتج المحلي الإجمالي	الميل المتوسط للإيداع المصرفي
2004	8619.809	47959	17.97	2011	56150.09	217327	25.84
2005	10770	64000	16.83	2012	62005.94	251907	24.61
2006	16928.3	95588	17.71	2013	68855.49	267395	25.75
2007	26188.93	111456	23.50	2014	74073.34	266420	27.80
2008	34524.96	155982	22.13	2015	64344.06	199715	32.22
2009	38582.48	130642	29.53	2016	62398.73	203869	30.61
2010	47947.23	162064	29.59	2017	67048.63	225995	29.67

المصدر/ أعداد الباحث، بالرجوع إلى البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات (2004-2017).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (1/3) وجود نمو مستمر للودائع المصرفية خلال فترة الدراسة، فقد ارتفع رصيد الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية من



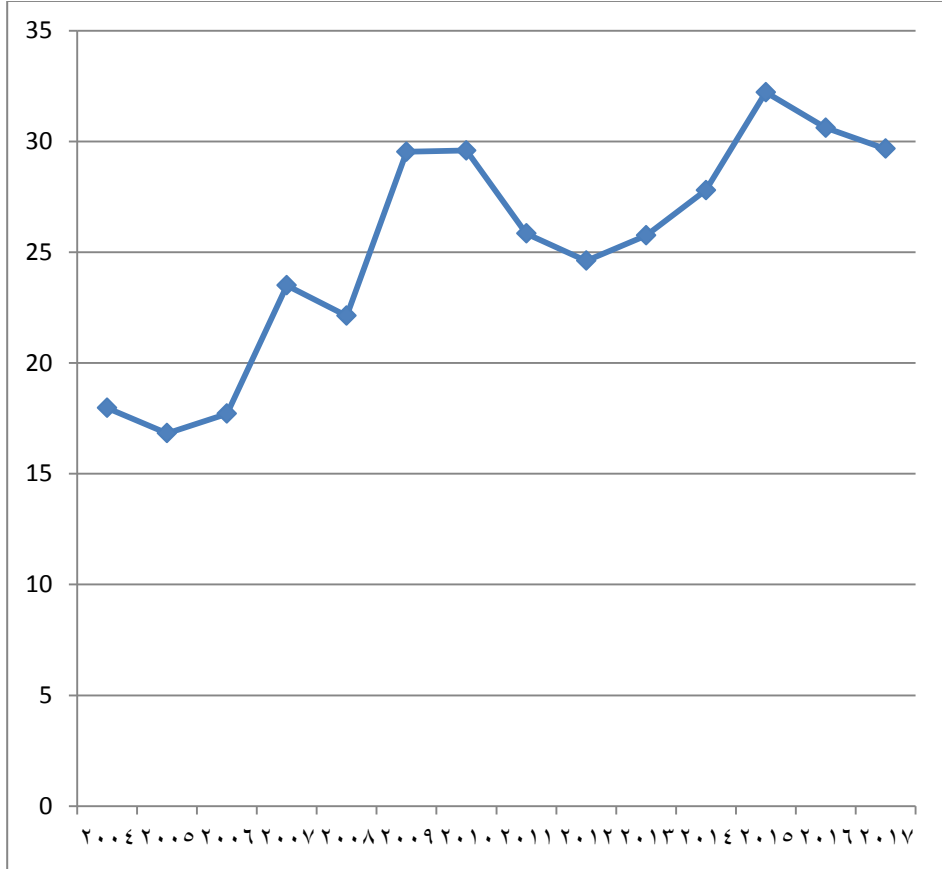
8619.809 مليار دينار عام 2004 إلى 34524.96 مليار دينار في عام 2008، وذلك بمعدل نمو يعادل 300.5% بين هذين العامين. واستمر هذا الارتفاع إلى أن سجل في عام 2012 ما يعادل 62005.94 مليار دينار وذلك بمعدل نمو 79.59% بين عامي 2008، و2012. ثم استمر إلى إن بلغ في عام 2014 ما يعادل 74073.34 مليون دينار. ثم أنخفض في عامي 2015، 2016 ليصل إلى 64344.06، 62398.73 مليار دينار على الترتيب، ثم عادة في الارتفاع مرة أخرى لتسجل في عام 2017 ما يعادل 67048.63 مليار دينار. كما بلغت أقصى قيمة لرصيد الودائع المصرفية للمصارف التجارية خلال الفترة (2004-2017)، 74073.34 مليار دينار، بينما بلغت أدنى قيمة 8619.809 مليار دينار.

كما يتضح من نفس الجدول تطور الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2017)، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 47959 مليار دينار عام 2004 وهي أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، إلى 267395 مليار دينار عام 2013 وهي أقصى قيمة للناتج المحلي الإجمالي. ثم انخفضت هذه القيمة في العامين 2016، 2017 لتسجل 203869، 225995 مليار دينار.

وقد انعكس تطور كل من الودائع المصرفية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2017)، على تطور مؤشر الميل المتوسط للأيداع المصرفي، حيث سجلت أعلى قيم لهذا المؤشر في الأعوام 2015، 2016، 2017، والتي سجلت 32.22%، 30.61%، 29.67% على التوالي بينما سجلت أدنى قيم لهذا المؤشر في الأعوام 2005، 2006، 2004، والتي سجلت 16.83%، 17.71%، 17.97% على الترتيب. في حين بلغ متوسط هذا المؤشر خلال نفس المدة ما يعادل 25.27%. ويظهر هذا التطور قدرة وفعالية المصارف التجارية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي. ويؤكد ذلك الشكل (1/3)

### شكل (1/3)

تطور الميل المتوسط للايداع المصرفي في العراق للمدة (2004- 2017)



المصدر/ أعداد الباحث، بالاستناد إلى بيانات الجدول (1/3).

كما يظهر تطور نسبة الودائع المصرفية إلى القروض والأئتمان المصرفي في العراق للمدة (2004- 2017) مدى كفاءة الجهاز المصرفي وفاعليته في جذب الودائع وفي تعبئة المدخرات، ويتضح ذلك من الجدول (2/3)، فقد انعكس تطور رصيد الودائع المصرفية على تطور رصيد القروض والأئتمان بشكل مستمر خلال هذه الفترة، حيث ارتفع رصيد القروض والأئتمان من 824.673 مليار دينار عام 2004 إلى 11721.535 مليار دينار في عام 2010، وذلك بمعدل نمو موجب بين هذين العامين 13.21%.

واستمر هذا الارتفاع حتى نهاية الفترة ليسجل في الأعوام 2015، 2016، 2017، ما يقارب 36752.686، 37150.123، 37952.829 مليار دينار وهي أقصى قيم وصل إليها رصيد القروض والأئتمان المصرفي في العراق في المدة المذكورة.

### جدول (2/3)

تطور نسبة الودائع المصرفية إلى القروض والأئتمان في العراق للمدة (2004-2017)

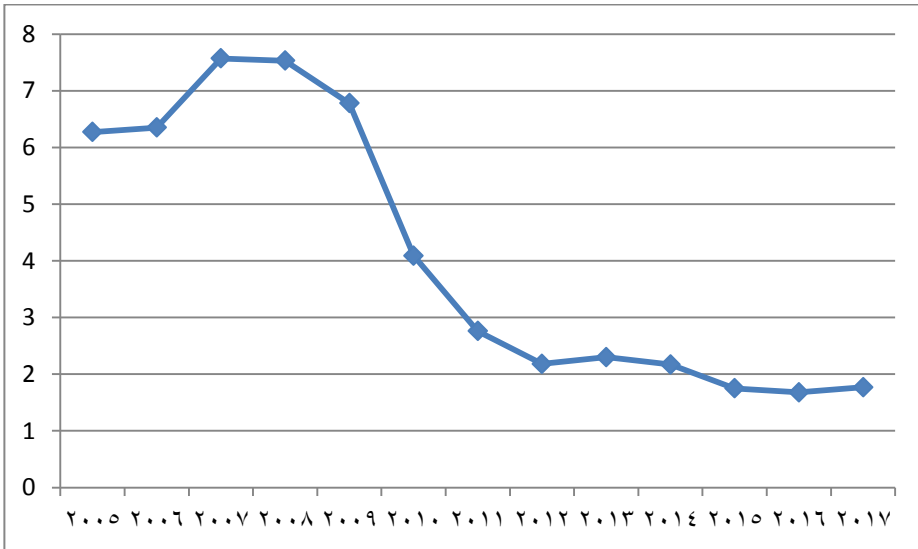
السنة	إجمالي الودائع بالمليار دينار	القروض والأئتمان بالمليار دينار	الأهمية النسبية للودائع المصرفية %
2004	8619.809	824.673	10.45
2005	10770	1717.450	6.27
2006	16928.3	2664.898	6.35
2007	26188.93	3459.020	7.57
2008	34524.96	4587.454	7.53
2009	38582.48	5690.062	6.78
2010	47947.23	11721.535	4.09
2011	56150.09	20344.076	2.76
2012	62005.94	28438.688	2.18
2013	68855.49	29952.012	2.30
2014	74073.34	34123.067	2.17
2015	64344.06	36752.686	1.75
2016	62398.73	37150.123	1.68
2017	67048.63	37952.829	1.77
المتوسط	-	-	4.55

المصدر/ إعداد الباحث، بالرجوع إلى البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات (2004-2017).

وعلى الرغم من تطور رصيد القروض والائتمان الممنوح من المصارف التجارية بشكل مستمر إلا إنه مازل دون المستوى مقارنة بالودائع المصرفية لدى المصارف التجارية، ويرجع ذلك إلى أن سياساتها الائتمانية المتحفظة معززة بمخاوف المخاطر الائتمانية للمقترضين، ولكن هذا الوضع يشير إلى تطور الأهمية النسبية للودائع المصرفية في العراق خلال المدة (2004-2017)، حيث بلغت أقصاها في الأعوام 2007، 2008، 2009، والتي بلغت ما يعادل 7.57%، 7.53%، 6.78% على الترتيب. كما بلغت أدنى النسب في الاعوام 2015، 2016، 2017، والتي بلغت 1.75%، 1.68%، 1.77% على الترتيب. ويظهر ذلك أنه يوجد تنسيق بين الودائع والائتمان بالقدر الذي يظهر كفاءة الجهاز المصرفي وفاعليته في جذب الودائع وفي تعبئة المدخرات في الأعوام الأخيرة من فترة الدراسة. ويؤكد ذلك الشكل (2/3).

شكل (2/3)

تطور الأهمية النسبية للودائع المصرفية في العراق للمدة (2004-2017)

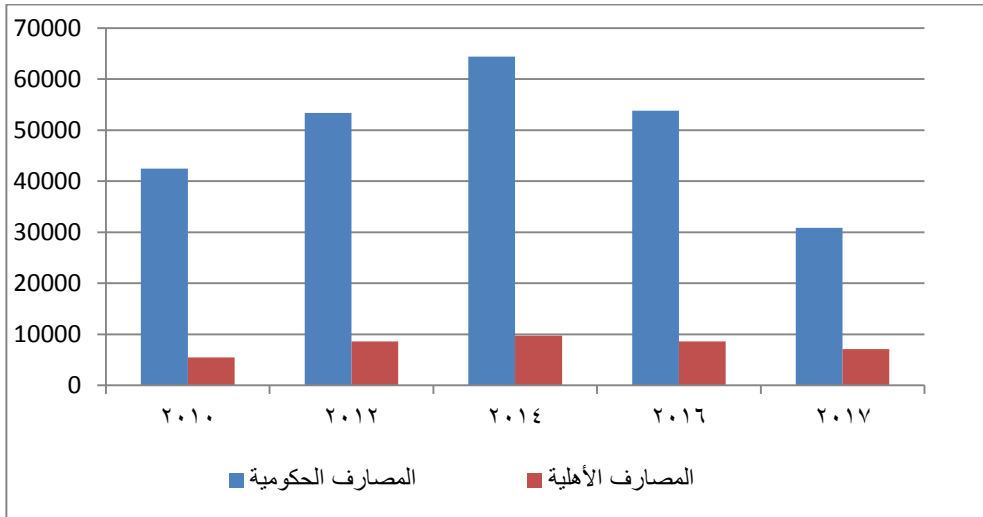


المصدر/ أعداد الباحث، بالاستناد إلى بيانات الجدول (2/3)

وتجدر الإشارة، إلى إن هيكل توزيع الودائع الادخارية لدى أجهزة الوساطة المصرفية العراقية يتميز بسيادة واضحة للمصارف الحكومية على مجمل الودائع الادخارية المصرفية بدلالة أن مجموع الودائع (الجارية والتوفير والثابتة) المودعة في المصارف المملوكة للدولة بلغ 42,461 مليار دينار، مقابل 5,486 مليار دينار للمصارف الاهلية في عام 2010، ثم انخفضت في عام 2017 لتسجل في المصارف الحكومية ما يعادل 30,833 مليار دينار مقارنة ب(7903) مليار دينار للمصارف الاهلية. وفي المتوسط بلغ التوزيع النسبي للودائع الادخارية المصرفية للمصارف الحكومية ما يعادل 48,972 مليار دينار وللمصارف الأهلية ما يعادل 7,903 مليار دينار، وذلك كما موضح بالشكل (3/3).

شكل (3/3)

التوزيع النسبي للودائع الادخارية المصرفية بين المصارف الحكومية والأهلية  
(2010-2017) مليار دينار.



المصدر/ إعداد الباحث، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010-

2017.

أضف إلى ذلك، انخفاض ودائع الجمهور (الجارية والتوفير والثابتة) لدى المصارف الأهلية مقارنة بمثيلاتها المودعة في البنوك الحكومية، حيث ارتفعت نسبة الودائع المصرفية الخاصة بالمصارف الحكومية إلى أعلى من 81 % في المدة (2010-2017)، وسجل متوسط نسبة الودائع في المصارف الحكومية إلى مجموع الودائع 86.9% مقارنة بهذه النسبة في المصارف الأهلية والتي بلغت 14.21%. ويتضح ذلك من الجدول (3/3).

### جدول (3/3)

الأهمية النسبية للودائع الادخارية الخاصة بين المصارف الأهلية والحكومية (2010-2017)

نسبة الودائع إلى المجموع		السنوات
المصارف الأهلية %	المصارف الحكومية %	
11.5	88.5	2010
13.9	86.1	2012
13.1	86.9	2014
13.8	86.2	2016
18.75	81.24	2017
14.21	85.79	المتوسط

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010-2017.

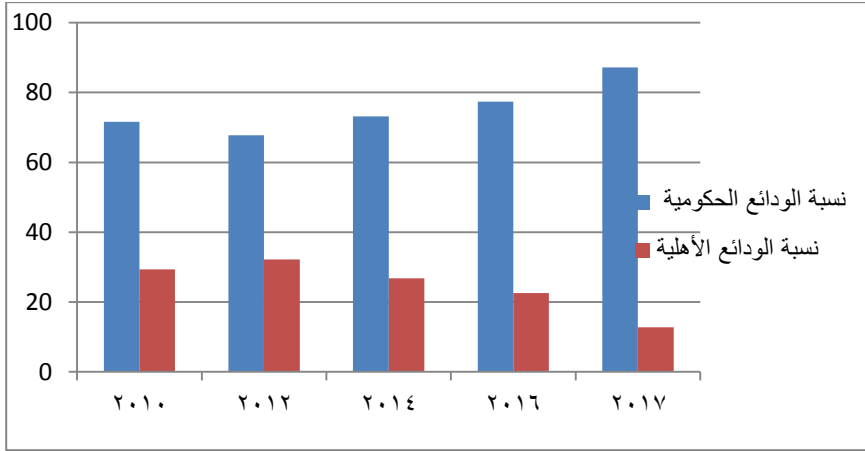
ويرجع السبب في ذلك إلى القيود التي فرضتها الحكومة على وزارتها ومؤسساتها العامة على عملياتها مع البنوك الخاصة، حيث أن النشاط الاقتصادي الكلي يعتمد أساساً على الأعمال الحكومية التي يُغذيها مورد النفط الحكومي<sup>(1)</sup>. كما يلاحظ أن المصارف التجارية الحكومية تستحوذ على الشطر الأعظم من ودائع التوفير والثابتة للقطاع الخاص المودعة لدى الجهاز المصرفي التجاري، وبنسبة 71.6%، 67.8%، 73.2%، 77.4%، 87.23% نظير 29.4%، 32.2%، 26.8%، 22.6%، 12.76% في

<sup>1</sup> - إسماعيل، فاضل، 2014، ضعف عمق الوساطة المالية شواهد من الجهاز المصرفي التجاري العراقي (الجزء الأول)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 42، العراق، ص24.

السنوات 2010، 2012، 2014، 2016، 2017 على الترتيب. ويتضح ذلك من الشكل (4/3).

شكل (4/3)

الأهمية النسبية لودائع (التوفير والثابتة) للقطاع الخاص لدى المصارف الحكومية والخاصة (2010- 2017)



المصدر: أعداد الباحث، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، (2010- 2017) وبناء على ما سبق، يمكن القول أن الجهاز المصرفي عامة، والمصارف التجارية خاصة في العراق، تقوم بدوراً محورياً في تعبئة وحشد المدخرات، وهذا ما أكدته كل من مؤشر نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة الودائع إلى القروض والأئتمان، كما أكد التحليل السابق على أن المصارف التجارية الحكومية تستحوذ على الشطر الأعظم من وداائع التوفير والثابتة للقطاع الخاص المودعة لدى الجهاز المصرفي التجاري، فضلاً عن انخفاض وداائع الجمهور (الجارية والتوفير والثابتة) لدى المصارف الأهلية مقارنة بمثيلاتها المودعة في البنوك الحكومية، وهذا ما جعل هيكل توزيع الودائع الادخارية لدى أجهزة الوساطة المصرفية العراقية يتميز بسيادة واضحة للمصارف الحكومية على مجمل الودائع الادخارية المصرفية. ويتناول المبحث التالي، دور الجهاز المصرفي في تخصيص تلك المدخرات بين القطاعات الاقتصادية.

## المبحث الثاني: دور الجهاز المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية

### تمهيد:

يقوم الجهاز المصرفي بدوراً محورياً في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية، حيث يمكن إن يؤدي الائتمان المصرفي الى حدوث أضرار بالغة بالاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استعماله، بالقدر الملائم. فتعود مهمة تمويل الاقتصاد الوطني للجهاز المصرفي بمختلف مؤسساته منها البنك المركزي كمؤسسة تقف في أعلى الهرم المصرفي بسوقيه النقدي والمالي من خلال الائتمان المباشر وغير المباشر والبنوك التجارية لدورها وقدرتها على خلق النقود الائتمانية أو ما يسمى بنقود الودائع والتي تساوي أضعاف ما يتجمع لديها من ودائع، والبنوك المتخصصة التي تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة عن طريق منحها الائتمان متوسط وطويل الأجل لهذه القطاعات في إطار الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التقلبات الاقتصادية من ناحية التضخم والانكماش<sup>(1)</sup>.

ويؤكد العديد من رجال الاقتصاد أن سبب عدم الاستقرار الاقتصادي يرجع إلى سياسات الجهاز المصرفي في التوسع أو الانكماش في الائتمان وذلك بالتوسع في تقديمه في فترات الانتعاش أو التقليل في منحه في فترات الانكماش على عكس ما يجب أن يكون عليه ، لذلك يتطلب أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متناسبا مع المتطلبات الحقيقية للنشاط الاقتصادي ومتوافقا مع برامج التنمية<sup>(2)</sup>. وعليه جاء هذا المبحث ليستعرض سياسات كل من مؤسسات الجهاز المصرفي في العراق في تمويل القطاعات الاقتصادية، وحجم ما تقدمه من ائتمان لهذه القطاعات. كما يتناول بعض المؤشرات

1 - أحمد، عبد الرحمن يسري، 2003، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص46.

<sup>2</sup> - على، بطاهر، 2006، مرجع سابق، ص 230.



التحليلية لتقييم دور الجهاز المصرفي في تقديم التمويل اللازم لقطاعات التنمية الاقتصادية.

### 1/2/3 سياسات البنك المركزي في تمويل النشاط الاقتصادي في العراق :

تتحدد سياسات البنك المركزي العراقي في التمويل للنشاط الاقتصادي في ضوء ما تسمح به قوانينه المختلفة ، وتنظم هذه السياسات حجم ما يقدمه من قروض الى الدولة وما يقوم به من إعادة تمويل للبنوك التجارية ، ويأتي سبب لجوء الدولة والبنوك التجارية إلى البنك المركزي نظرا لمحدودية

السوق النقدية وضعف السوق المالية أو إنعدامها تقريبا داخل الاقتصاد العراقي. وقد شهدت بداية فترة

الدراسة، إصدار القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الذي كرس استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، وكان من أبرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة، ولجأت الحكومة إلى استخدام الأساليب البديلة غير التضخمية، وهو التمويل بالدين والأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي إصدار السندات وأذونات الخزينة والاستعانة بالبنك المركزي لبيعها إلى المصارف التجارية لتوفير التمويل المطلوب لتغطية عجز الموازنة<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - علي، منعم حسين، 2019، فاعلية الجهاز المصرفي العراقي في معالجة آثار سياسة التقشف المالي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 111، العراق، ص 329.

جدول (4/3)

التمويل النقدي للاقتصاد العراقي ومعدل نموه السنوي (2004-2018) بالمليار دينار

السنة	التمويل النقدي للاقتصاد	توزيع التمويل النقدي للاقتصادي		معدل النمو السنوي %
		قروض للخرينة	حوالات للخرينة لدى بالبنوك التجارية	
2004	5401	4477	925	-
2005	5635	4435	1200	4.32%
2006	3738	3486	252	-33.67%
2007	1757	1238	519	-52.99%
2008	1719	1219	500	-2.16%
2009	9676	5198	4478	462.90%
2010	11170	5944	5225	-15.43%
2011	8102	4211	3891	-27.47%
2012	9940	6547	3,392	22.68%
2013	5756	4255	1500	-42.09%
2014	16585	9520	7064	188.15%
2015	40979	27892	13086	147.09%
2016	42972	26433	16538	4.86%
2017	24135	8066	16069	-43.83%
2018	15104	8066	14298	-37.41%

المصدر/ البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، (<http://cbiraq.org/SeriesChart>)

وتشير بيانات الجدول (4/3) إلى حجم القروض التي قدمها البنك المركزي للخرينة وللبنوك التجارية المختلفة، ويتضح من تحري اتجاهات معدل نمو التمويل النقدي

للاقتصاد شكل التذبذب وعدم الانتظام في مسارها وبشكل لم يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي في العراق، ومن المنطق أن يكون هذا الشكل الصيغة المميزة لقروض البنوك المركزية، سببها طبيعة الأغراض والمؤسسات التي يلتزم بتمويلها من جهة، وللارتباط هذه القروض بحاجة الدولة ومدى توافر الموارد المالية لديها وحجم الانفاق فيها من جهة أخرى.

وعند تحري اتجاهات الأرقام المطلقة للتمويل النقدي في العراق يتضح أنها بلغت أقصاها 42972 مليار دينار عام 2016، بمعدل نمو سنوي موجب 4.86% ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى زيادة حوالات الخزينة لدى البنوك التجارية حيث بلغت 16538 مليار دينار، بينما بلغت أدنى قيمة 1719 مليار دينار في عام 2008، وبمعدل نمو سنوي سالب -2.16%، كما بلغ متوسط التمويل النقدي للاقتصاد للمدة (2004-2018) ما يعادل 13511.27 مليار دينار، ويمكن القول أن النشاط الاقتصادي بقطاعاته المتعددة يعتمد بشكل أساسي على إيرادات الموارد النفطية، وهذا الوضع يعكس ويبرر انخفاض الأهمية النسبية لتمويل البنك المركزي للاقتصاد.

كما يوضح الجدول (5/3) التمويل النقدي للاقتصاد وعلاقتها بالكتلة النقدية (M2) وكذلك تطور المضاعف النقدي، ويلاحظ إن نسبة التمويل النقدي منسوب إلى الكتلة النقدية قد شهدت تذبذباً حاداً في اتجاهاتها خلال فترة الدراسة (2004-2018)، حيث بلغت أقصى هذه النسب 49.6%، 49%، 44%، 38%، في الأعوام 2015، 2016، 2004، 2005 على الترتيب، بينما بلغت أدنى هذا النسب 4.9%، 6.5%، 6.6% في الأعوام 2008، 2007، 2013، على التوالي. كما بلغ متوسط هذه النسب خلال هذه الفترة 23%.

وفي الاتجاه الأخر شهدت نسب قروض الخزينة إلى الكتلة النقدية تذبذباً حاداً عن متوسط النسب والتي بلغت ما يعادل 15% خلال نفس المدة، في حين سجلت أقصى النسب 37% في عام 2004، بينما سجلت أقل النسب 3.5% في عام 2008. وقد

أنعكس هذا التذبذب على مقدرة البنوك على خلق النقود في الاقتصاد الوطني، والتي تتضح من تطور قيم المضاعف النقدي للمدة (2004-2017) ويشير هذا التذبذب إلى عدم وجود رؤية طويلة المدى لدى البنك المركزي العراقي لتمويل القطاعات الاقتصادية في العراق.

### جدول (5/3)

التمويل النقدي للاقتصاد وعلاقتها بالكتلة النقدية في العراق (2004-2018)

السنة	الكتلة النقدية بالمليار دينار	التمويل النقدي للاقتصاد / M2	قروض للخبزينة M2 /	المضاعف النقدي
2004	12254	%44	%37	1
2005	14684	%38	%30	1.06
2006	21080	%18	%17	1.20
2007	26956	%6.5	%4.5	0.94
2008	34920	%4.9	%3.5	0.81
2009	45438	%21	%11	1
2010	60386	%18	%9.8	1.12
2011	72177	%11	%5.8	1.23
2012	75466	%13	%8.6	1.19
2013	87680	%6.6	%4.9	1.20
2014	90728	%18	%10	1.37
2015	82595	%49.6	%34	1.43
2016	88082	%49	%30	1.43
2017	89441	%27	%9	1.48
2018	93697	%16	%8.6	1.46

المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي (<http://cbiraq.org/SeriesChart>)

ويبدو أن البنك المركزي العراقي يحافظ على أن يتسم دوره التمويلي بالمحدودية، وذلك لأن إقراض الدولة وباستمرار من البنك المركزي له آثار توسعية متعددة قد تؤدي إلى إحداث ضغوطاً تضخمية حادة ، وعليه فإن سياسته في إقراض الدولة يجب أن تقتصر على أوقات الانكماش الاقتصادي أو عندما يجد ضرورة في ذلك، حيث تعتبر هذه السياسة من أفضل السياسات وأكثرها فاعلية لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

### 2/2/3 سياسات البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في العراق :

يحتل ائتمان البنوك التجارية الصدارة في حجم الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد العراقي، ويشمل

هذا الائتمان كل التمويل المقدم إلى القطاع العام (الدولة ومؤسساتها) والقطاع الخاص، ويتألف من الحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف) والسلف وخصم الأوراق التجارية والاستثمار في السندات الحكومية. ويمكن التعرف على سياسات البنوك التجارية في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الجدول التالي:

جدول (6/3)

قروض البنوك التجارية للاقتصاد في العراق (2004-2018)

القروض الاقتصادية					السنة
القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
الائتمان التعهدي	الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي	الأئتمان النقدي		
0	190	0	620	810	2004
0	631	0	950	1581	2005
0	759	0	1881	2640	2006
0	1054	0	2387	3341	2007
0	575	0	3978	4553	2008
0	644	0	4646	5290	2009
0	886	0	8527	9431	2010
9442	1637	9494	11365	91938	2011
12005	6120	13472	14650	46247	2012
15320	6626	15309	16947	54202	2013
14039	8010	15182	17745	54976	2014
10898	7802	14150	18070	50920	2015
7976	7383	12938	18180	46477	2016
12468	7221	10078	19452	49219	2017
11951	2675	9016	20216	43858	2018

المصدر: أعداد الباحث، بالرجوع إلى الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي  
[.http://cbiraq.org/SeriesChart](http://cbiraq.org/SeriesChart)

يظهر من الجدول (6/3) شكل التطور والنمو الذي صاحب القطاعات الاقتصادية للمدة (2004-2017)، ومنه يلاحظ أن هذا الائتمان قد تطور بشكل ملحوظ فقد ارتفع من 810 مليار دينار عام 2004 إلى 43858 مليار دينار عام 2018، وبشكل عام فقد بلغ متوسط حجم الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة 27,038 مليار دينار. كما يظهر الجدول (6/3) تطور كل من الائتمان النقدي والائتمان التعهدي المقدم للقطاعين العام والخاص. ومنه يتضح ارتفاع قيم الائتمان النقدي عن الائتمان التعهدي للقطاعين العام والخاص، كما يتضح ارتفاع حجم الأئتمان المقدم للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام. ففي عام 2011، على سبيل المثال يلاحظ ارتفاع حجم الائتمان النقدي والائتمان التعهدي المقدم للقطاع الخاص والذي بلغ 11365، 9494 مليار دينار على الترتيب، مقارنة بالقطاع العام والذي بلغ 1637، 9442 مليار دينار.

وعند متابعة اتجاهات الائتمان لكل من القطاع العام والقطاع الخاص للمدة (2004-2017) الموضحة بالجدول (7/3)، نلاحظ زيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص قياسا بالائتمان الموجه للقطاع العام مما يؤكد استمرار تعاظم دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي في مدة الدراسة، ففي عام 2004 بلغت نسبة قروض القطاع العام إلى مجموع القروض 76.5% مقارنة بنسبة قروض القطاع الخاص إلى مجموع القروض والتي بلغت 23.5%. واستمرت قيمة الائتمان الموجه للقطاع الخاص في تفوق مستمر حتى نهاية فترة الدراسة ففي عام 2017 بلغت قروض القطاع الخاص 67% مقارنة بالقطاع العام والتي بلغت 33%.

جدول (7/3)

توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية في العراق (2004-2017)

السنة	نسبة قروض القطاع العام إلى مجموع القروض	السنة	نسبة قروض القطاع الخاص إلى مجموع القروض	نسبة قروض القطاع العام إلى مجموع القروض	السنة
2004	61	2012	23.5	76.5	2004
2005	60	2013	40	60	2005
2006	60	2014	29	71	2006
2007	63	2015	31	69	2007
2008	67	2016	13	87	2008
2009	60	2017	9	88	2009
2010	67	2018	9	91	2010
2011			35	65	2011

المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي [.http://cbiraq.org/SeriesChart](http://cbiraq.org/SeriesChart).

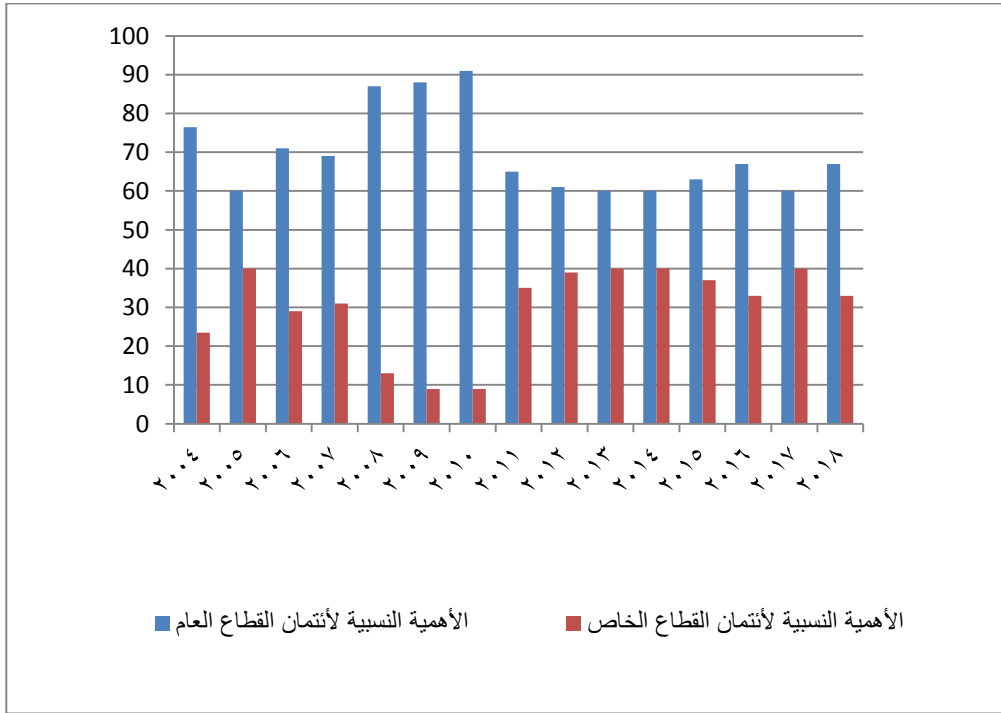
وعموماً يمكن القول أن اتجاه الأهمية النسبية لائتمان القطاع العام والقطاع الخاص في حصيلة الائتمان الكلي للبنوك التجارية كان دائماً لصالح القطاع الخاص، ونظراً لأهمية هذا القطاع فقد أولت الدولة لهذا القطاع فرصة في عملية التنمية وإعادة الاعمار من خلال استراتيجياتها الثلاثية للسنوات (2007-2010) وذلك من خلال اعتباره القطاع الأهم في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام والمساهم في تمويل التنمية من خلال تعاظم إيراداته ومدخراته وهذا



ما جاءت به خطه التنموية(2013- 2017)<sup>(1)</sup>. ولكن لابد من الإشارة أيضا أن اتجاه ائتمان القطاع العام بدأ بدوره يتزايد في السنوات الأخيرة من فترة التحليل كما يتضح من الشكل (5/3).

شكل (5/3)

تطور الأهمية النسبية لائتمان القطاع العام وائتمان القطاع الخاص في العراق  
2018 -2004



المصدر: أعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (7/3).

<sup>1</sup> - محسن، منتهى زهير، 2018، آليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة(1990-2013)، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، المجلد1، العدد 12، العراق، ص 174.

### 3/2/3 تقييم دور الجهاز المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية:

يُعد تطور وتزايد الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد الوطني عبر الزمن أمراً طبيعياً نظراً لتعاظم حجم النشاط الاقتصادي بشكل عام وتزايد التعامل مع البنوك وتعاظم أهمية الجهاز المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية بشكل خاص، إلا أن ذلك يتوقف على عدة اتجاهات منها معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بشكل يعادل على الأقل معدل الزيادة في الائتمان المصرفي ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته في الاستجابة السريعة لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد، ونوعية تدفق الائتمان خلال قنوات النشاط الاقتصادي. لذا، استوجب الأمر تقييم دور الجهاز المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية، وسوف تتم عملية التقييم من خلال إستعراض عدد من المؤشرات يحددها الفكر الاقتصادي..

### 1/3/2/3 معامل المرونة الداخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد:

تشير العلاقة المنطقية بين الائتمان المصرفي والناتج الداخلي الإجمالي إلى وجود علاقة طردية بينهما إستناداً إلى آلية الاقراض في الحياة الاقتصادية، فإذا لم تتسق العلاقة فقد يكون ذلك مؤشراً عن نقص فاعلية ودور النظام المصرفي في تخصيص المدخرات (منح الأئتمان بين القطاعات الاقتصادية) بما يحقق التنمية الاقتصادية، لذلك فإن المنطق يقتضي أن يكون حجم هذا الائتمان بمستوى لا يخلق ضغوطاً تضخمية أو إنكماشية داخل الاقتصاد الوطني، ويمكن التعرف على ذلك من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في إجمالي الائتمان المصرفي والتغير النسبي في الناتج الداخلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) وهي العلاقة التي يشار إليها بما يسمى بالمرونة الداخلية<sup>(1)</sup>. والتي تأخذ الصيغة التالية  $[\Delta \text{ الائتمان المصرفي} / \text{الائتمان المصرفي}] \div (\Delta \text{ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي} / \text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي})$ .

<sup>1</sup> - زكي، رمزي، 1990 مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 372.

والمنطق الاقتصادي في هذه العلاقة هو أن يكون معامل المرونة مساويا إلى الواحد الصحيح لتعادل الزيادة في حجم الائتمان المصرفي مع الزيادة في الناتج الداخلي ، أما إذا كان المعامل يزيد أو يقل عن الواحد الصحيح فإنه يعتبر مؤشرا عن وجود حالات تضخمية أو انكماشية حادة أو ضعيفة حسب بعد أو قرب المعامل عن الواحد. وعلى أية حال فإنه توجد داخل كل دولة وفي كل مرحلة معينة من تطورها علاقة صحية بين حجم الائتمان وحجم الناتج الحقيقي تتناسب مع تحقيق متطلبات الاستقرار ومرحلة التنمية<sup>(1)</sup>. وهذه النسبة الصحية لابد وأن تكون السلطات النقدية على علم بها، ومما لاشك فيه أن تجاوز هذه العلاقة أو النسبة إنما يعرض الاقتصاد الوطني إلى خلل واضح في استقراره وبالتالي في هدف التنمية بشكل عام.

وبتطبيق المعنى النظري فيما يخص معامل المرونة الداخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، من خلال الجدول (8/3) على النحو التالي:

---

<sup>1</sup>- المرجع السابق، ص 371.

جدول (8/3)

معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي (2004-2017)

السنة	الائتمان المصرفي بالمليار دينار (1)	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة لعام 2007 (2)	$\Delta$ الائتمان / الائتمان (3)	$\Delta$ الناتج / الناتج (4)	معامل المرونة الداخلية (4/3)
2004	810	101845	-	-	-
2005	1581	103551	48.77	1.65	29.55
2006	2640	109389	40.11	5.34	7.51
2007	3341	111455	20.98	1.85	11.34
2008	4553	120627	26.62	7.60	3.50
2009	5290	124702	13.93	3.27	4.26
2010	9431	132687	43.91	6.02	7.29
2011	91938	142700	89.74	7.02	12.78
2012	46247	162588	98.79	12.23	8.08
2013	54202	174990	14.68	7.08	2.07
2014	54976	178951	14.41	2.21	6.52
2015	50920	183616	7.96-	2.54	3.12-
2016	46477	208932	9.55-	12.12	0.79-
2017	49219	201059	5.57	3.92-	1.14-
2018	43858	199129	12.22-	0.97-	12.60
2008-2004					12.975
2013-2009					6.896
2018-2014					2.814
المتوسط					7.175

المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي [.http://cbiraq.org/SeriesChart](http://cbiraq.org/SeriesChart)

يظهر الجدول (8/3) أن معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي قد تعرض للمدة (2004-2018) لتذبذب خلال سنوات التحليل، وقد أسفر هذا التذبذب عن تقلبات سواء بالارتفاع أو الانخفاض أو اتخاذها لقيم سلبية في بعض السنوات. كما يظهر أيضاً من تحرى اتجاهات معامل المرونة الدخلية إلى أن أكبر حالات الضغط التضخمي

المحسوس التي سببها الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد العراقي قد حصل في سنوات 2005، 2007، 2012، 2018.

ولقد بلغ متوسط معامل المرونة في المدة (2004- 2008) ما يعادل (12.975) مما يوضح أن هذه الفترة اتصفت بالتضخم الكبير، وحققت سنة 2005 أكبر حالة موجبة وتأتي بعدها سنة 2007، ويعكس ذلك أثر الزيادة في الائتمان المصرفي وبشكل لا يتناسب مع التغيرات التي حدثت في الناتج. أما الفترة (2009-2013) فقد بلغ متوسط معامل المرونة (6.896) حققت منها سنة 2011 أكبر حالة وصل معامل المرونة إلى (12.78) ليعكس الارتفاع الكبير في الائتمان المصرفي مقارنة مع نمو الناتج الداخلي الإجمالي ويعكس استمرار الاتجاهات التضخمية ولكن بمعدل أقل نسبياً من الفترة السابقة. أما المدة (2014- 2018) فقد انخفضت الاتجاهات التضخمية بمعدل أقل من الفترتين السابقتين، حيث بلغ معامل المرونة (2.814)، وهو معامل منخفض شاركت فيه جميع سنوات الدراسة باستثناء عام 2018 الذي حدثت فيه زيادة في الائتمان المصرفي.

ونخلص من التحليل السابق أن الدلالة التي تعكسها معاملات المرونة الدخلية للائتمان المصرفي إنما تعبر عن التناسب غير العادي وغير المنظم في غالب الأحيان فيما بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي ، ويشير ذلك أن النظام المصرفي ومن خلال سياسته الائتمانية قد ساهم - إلى حد كبير - في إحداث فجوات تضخمية في أغلب مدة الدراسة وخصوصاً في السنوات الأولى من 2004- 2008 وذلك بسبب الزيادة المستمرة في منح الائتمان، بالإضافة إلى تعذر تنفيذ بعض الأدوات الكمية والنوعية في توجيه الائتمان وتوزيعه، مما جعل دور النظام المصرفي في منح الائتمان لم يتناسب مع التغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي.

### 2/3/2/3 معيار معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المصرفي:

يعد معيار معامل الاستقرار النقدي من ضمن المؤشرات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في سياسته للتعرف على الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية في

الاقتصادات النامية. ويعتمد في ذلك على المنهج النقدي، فيربط الصندوق بين نسبة النمو في الائتمان المصرفي والنمو في الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي، ويعبر عن هذا المعيار بالصيغة التالية:-

(نسبة التغير في الائتمان المصرفي/ نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).  
ويمكن تطبيق المعنى النظري فيما يخص معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي، من خلال الجدول (9/3) على النحو التالي:

### جدول (9/3)

معامل الاستقرار النقدي للاقتصاد المصرفي في العراق القيم بالمليار دينار

السنة	الائتمان المصرفي بالمليار دينار	معدل نمو الائتمان المصرفي %	الرقم القياسي للمصرفي	الناتج المحلي الاجمالي (أ.ث) (2007)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	الرقم القياسي للناتج المحلي الاجمالي	معامل الاستقرار النقدي %
2004	810	-	100	101845	-	100	-
2005	1581	95.19	195.19	103551	1.68	101.68	56.66
2006	2640	66.98	262.17	109389	5.64	107.32	11.88
2007	3341	26.55	288.72	111455	1.89	109.21	14.05
2008	4553	36.28	325	120627	8.23	117.44	4.41
2009	5290	16.19	341.19	124702	3.38	120.82	4.79
2010	9431	78.27	419.46	132687	6.40	127.22	12.23
2011	91938	874.9	1294.36	142700	7.55	134.77	115.88
2012	46247	49.70-	1244.66	162588	13.94	148.71	3.57-
2013	54202	17.20	1261.86	174990	7.63	156.34	2.25
2014	54976	1.43	1263.29	178951	2.26	158.6	0.63
2015	50920	7.38-	1255.91	183616	2.61	161.21	2.83-
2016	46477	8.73-	1247.18	208932	13.79	175	0.63-
2017	49219	5.90	1253.08	201059	3.77-	171.23	1.56-
2018	43858	10.89-	1242.19	199129	0.96-	170.27	11.34
08 -04	-	-	-	-	-	-	21.75
013-09	-	-	-	-	-	-	26.316
018-014	-	-	-	-	-	-	1.39
المتوسط	-	-	-	-	-	-	16.109

المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي  
(<http://cbiraq.org/SeriesChart>).

ويبين الجدول (9/3) تطور قيمة معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المصرفي للمدة (2004-2018)، ويقيس هذا المعامل درجة استقرار مستويات الأسعار، فإذا زاد المعامل عن الواحد الصحيح فهو دليل على وجود ضغوط تضخمية، وإذا قل عن الواحد فهو دليل على وجود قوى إنكماشية. أما إذا كانت قيمة هذا المعامل عند الحساب تساوي واحد فهذا يعبر عن حالة الاستقرار النقدي نظرا لتوازن العلاقة بين الائتمان المصرفي والنتائج الحقيقية. ومن هذا الجدول يتضح لنا أن المدة محل الدراسة قد تميزت بحالة عدم استقرار نقدي في صورة تضخم في أكثر سنواتها فقد كان معامل الاستقرار النقدي أعلى من الواحد الصحيح وقد ظهر الانكماش أيضا في بعض السنوات.

وعموما فإن حالات التضخم ضمن هذا المعيار، كانت هي الأثر الواضح للائتمان المصرفي خلال سنوات الدراسة، بحيث أثرت على المتوسط العام لهذا خلال الفترة (2004-2018) حيث بلغ 16.109%0 كما أثرت على المعامل خلال معظم سنوات الدراسة، حيث يلاحظ أن متوسط معامل الاستقرار النقدي في الفترة (2004-2008) بلغ 21.7%. ثم ارتفع هذا المعامل في الفترة (2009-2013) إلى 26.316%0 ثم أنخفض بشكل كبير في المدة 2014-2018 إلى أن سجل 1.39%0

وبمقارنة الرقم القياسي لصافي الائتمان المصرفي بالرقم القياسي لأجمالي الناتج الحقيقي، نجد أن الأول قد ارتفع من 100 سنة 2004 إلى 1244.6 في عام 2012 ثم واصل ارتفاعه إلى أن بلغ في العامين 2017، 2018 ما يعادل 1253.08، 1242.19، بينما نجد أن الثاني قد ارتفع خلال نفس المدة من 100 إلى 148.71 فقط. وقد ساهمت الزيادة التي حدثت في صافي الائتمان المصرفي في حدوث الضغوط التضخمية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني خلال الفترة محل الدراسة.

ويلاحظ من تحليل أرقام الجدول (9/3) أن معدل نمو الائتمان المصرفي من طرف الجهاز المصرفي كان أكبر من معدل الناتج الداخلي الحقيقي، وهذا يدل على أنه

لا توجد علاقة واضحة جدا بين تزايد الائتمان المصرفي ونمو القطاعات الاقتصادية المكونه للناتج الداخلي الحقيقي في العراق، مما يعني أن تباطؤ الأخير لايسببه نقص الائتمان فقط ، وإنما تسببه تظافر مجموعة أخرى من العوامل. والزيادة في الائتمان المصرفي من خلال تخفيف شروط الاقراض لم تؤثر إيجابياً على نمو إنتاجية القطاعات الاقتصادية، ومن ثم التأثير على النمو الاقتصادي.



## المبحث الثالث: دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي

### تمهيد:

تأتي أهمية النمو الاقتصادي من إيمان الشعوب بأن حريتها الحقيقية تكمن في تحقيق مستوى لائق من المعيشة، ولا يتحقق ذلك إلا بتوافر مجموعة من المقومات يأتي في مقدمتها توافر جهاز مصرفي متطور وفعال قادر على صياغة سياسة نقدية وائتمانية ملائمة للوضع الاقتصادي القائم ومحققه لطموحات الأفراد المنتميه للاقتصاد، وقد اثبتت التجارب في مختلف دول العالم إلى أن الجهاز المصرفي المتطور يؤدي دوراً محورياً ومتزايد الأهمية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وذلك من خلال وظائفه العديدة التي تتجسد على سبيل المثال لا الحصر في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار، وتسوية المدفوعات، وتنويع المخاطر<sup>(1)</sup>.

ولهذا يعتبر الجهاز المصرفي المتطور ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، وتشير النظرية الاقتصادية والأدب الاقتصادي إلى وجود العديد من القنوات التي ترتبط بالجهاز المصرفي وتؤثر على النمو الاقتصادي، وتشمل هذه القنوات: تعبئة المدخرات، عرض النقد، تمويل الاستثمار، السيولة المحلية، الحد من معدل التضخم، جذب العملة الصعبة وإدارة سعر الصرف<sup>(2)</sup>. وبالاستعانة بهذه القنوات يمكن تحليل دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018).

<sup>1</sup> - صحراوي، جميلة يحيى، 2013، أثر السوق المالي والجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: حالة الأردن 1979-2009، مجلة مؤتمه للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 28، العدد 2، الأردن، ص63.

2 - صحراوي، جميلة يحيى، 2011، أثر تطور السوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن 1979-2009، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتمه، الأردن، ص 20.

### 1/3/3 تحليل دور تعبئة المدخرات على النمو الاقتصادي في العراق :

يعتبر الإدخار المصدر الحقيقي لتكوين رأس المال، والنمو الاقتصادي يحتاج إلى الاستثمار الذي يمول بالإدخار. كما يستطيع الجهاز المصرفي عن طريق تنمية السوق النقدية والمالية أن يشجع الأفراد والمشروعات على التعامل مع هذه الأسواق وتقديم ادخاراتها. فضلاً عن، منع تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج، وإذا تمكن الجهاز المصرفي من تعبئة المدخرات، نكون أمام القضاء على مشكلة التمويل، وبالتالي تحقيق معدلات استثمار مرتفعة ومنه تحقيق النمو الاقتصادي. وتعتبر البنوك التجارية الوعاء الأذخاري الأكثر شيوعاً في الجهاز المصرفي مقارنة بباقي البنوك، وهذا يرجع إلى وظيفتها الأساسية المتمثلة في قبول جميع الودائع بشتى أنواعها. كما تساهم في تكوين المدخرات من خلال وظيفتها المتمثلة في خلق الإئتمان.

ويتضح دور تعبئة المدخرات في النمو الاقتصادي من خلال التعرف على بيانات الجدول (10/3) والخاص بتطور الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي معبراً على النمو الاقتصادي.

بتتبع اتجاهات تطور كل من الودائع المصرفية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي للمدة (2004-2018)، يلاحظ أن وجود ارتباط بين معدل نمو الودائع المصرفية ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، فقد بلغ متوسط معدل نمو الودائع المصرفية في المدة (2004-2008) ما يعادل (42.17%) وفي المقابل بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (46.0075%) حيث حقق عام 2006 أكبر معدل نمو لكل من الودائع المصرفية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج (57.18%، 48.82% على التوالي. وبخصوص المدة (2008-2009) فقد انخفض متوسط معدل نمو الودائع المصرفية ليسجل 14.88% وقد أدى هذا الانخفاض إلى إنخفاض مقابل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، والذي بلغ ما يعادل 20.65%.

وقد أستم هذا الارتباط حتى المدة (2014-2018)، حيث سجل متوسط نمو الودائع المصرفية معدلاً منخفضاً عن الفترتين السابقتين وهو (-0.28)، وفي المقابل

أنخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ليسجل 15.704%. وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث يساهم الجهاز المصرفي الفعال في تعبئة المدخرات في شكل ودائع مصرفية، وهذه الودائع من شأنها إن تحل مشكلة نقص التمويل للقطاعات المصرفية، وبالتالي تسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفع. وهذا ما تم تأكيده خلال الفترات السابق الإشارة إليها.

### جدول (10/3) تطور الودائع المصرفية، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في العراق (2004-2018)

السنة	إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي	معدل نمو%	
			الودائع المصرفية	نصيب الفرد من الناتج
2004	8619.809	2	-	-
2005	10770	2.6	24.94%	65
2006	16928.3	3.30	57.18%	48.82
2007	26188.93	3.80	54.71%	34.89
2008	34524.96	5.10	31.83%	35.32
2009	38582.48	4.10	11.75%	15.76
2010	47947.23	5	24.27%	29.74
2011	56150.09	6.5	17.11%	26
2012	62005.94	7.4	10.23%	17.51
2013	68855.49	7.8	11.05%	14.24
2014	74073.34	7.6	7.58	12.49
2015	64344.06	5.5	13.13-	9.52
2016	62398.73	5.4	3.02-	17.85
2017	67048.63	6.10	7.45	20.92
2018	-	6.60	-	17.74
08-04			42.17%	46.0075%
013-09			14.88%	20.65%
018-014			0.28-	15.704%
المتوسط			18.62%	26.13%

المصدر: أعداد الباحث، بالرجوع إلى الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي (<http://cbiraq.org/SeriesChart>).

### 2/3/3 تحليل دور عرض النقد على النمو الاقتصادي في العراق:

إن التغيير في عرض النقد يؤثر في إحداث الدورات الاقتصادية، والتأثير مباشرة على كفاءة الاقتصاد الوطني، ومن ثم على رفاهية الأفراد، فزيادة عرض النقد بما يتطلبه الاقتصاد، تعمل على خلق قوه شرائية جديدة لدى الأفراد على زيادة طلبهم على السلع والخدمات الاستهلاكية، وتعمل هذه الزيادة على زيادة الطلب على السلع والخدمات الإنتاجية (زيادة الطلب الكلي) وبفعل المضاعف الاستثماري، يزيد الناتج المحلي الإجمالي ومنه يزيد الدخل القومي. وفي هذا السياق فإن نظرية الثروة تعد من أهم النظريات التي تركز على دور عرض النقد في التنمية الاقتصادية، وترى أنه يمثل عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج إلى جانب عنصري العمل ورأس المال.

وفي هذا الشأن يقوم الجهاز المصرفي بدوراً بارزاً في عرض النقود بشتى أنواعه، وذلك من خلال عرض النقد بالمفهوم الواسع M2، ويشتمل على مجموع النقود القانونية والودائع تحت الطلب وشبه النقود (ودائع التوفير ولأجل). حيث يعتبر مؤشر عرض النقد أحد أهم مؤشرات السيولة المحلية، ومؤشر لحجم الوساطة المالية، بحيث كلما كان أعلى كلما عكس توفر حجم نسبي أكبر للسيولة وعمقا مالياً أكبر، وبالتالي تطور أكبر للجهاز المصرفي وتأثيراً أكبر على النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>. ويوضح الجدول (11/3) تطور كل من عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمعبر عن النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018) وذلك على النحو التالي:

---

<sup>1</sup> - Caldero'n, C., and Liu, L. (2003), "The Direction of Causality between Financial Development and Economic Growth", Journal of Development Economics, 72, PP. 321-334

جدول (11/3)

تطور عرض النقد ومعدل النمو الاقتصادي في العراق (2004-2018)

السنة	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 بالمليار	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابته لعام 2007.	معدل النمو%	
			عرض النقد	الناتج المحلي
2004	12254	101845	-	-
2005	14684	103551	19.83	1.68
2006	21080	109389	44.56	5.64
2007	26956	111455	27.87	1.89
2008	34920	120627	29.54	8.23
2009	45438	124702	30.12	3.38
2010	60386	132687	32.90	6.40
2011	72177	142700	19.53	7.55
2012	75466	162588	4.56	13.93
2013	87680	174990	16.18	7.63
2014	90728	178951	3.48	2.26
2015	82595	183616	8.96-	2.61
2016	88082	208932	6.64	13.79
2017	89441	201059	1.54	3.77-
2018	93697	199129	4.76	0.96-
2008-2004			30.20	4.36
2013-2009			20.66	7.78
2018-2014			1.49	2.79
المتوسط			16.53	5.02

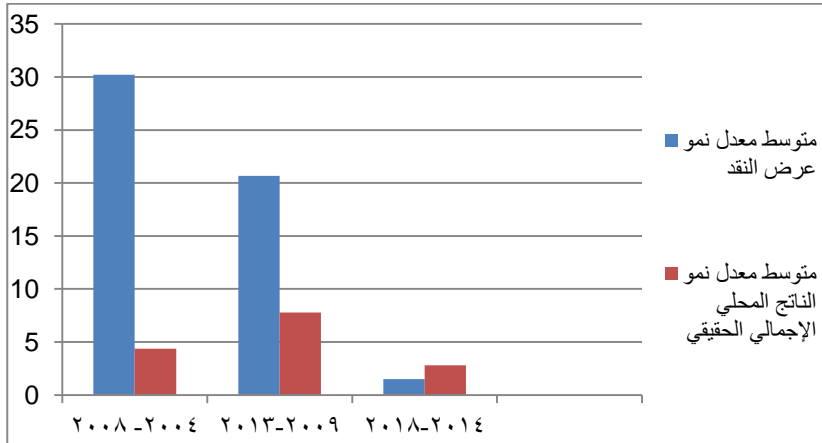
المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي  
(<http://cbiraq.org/SeriesChart>).

بتتبع اتجاهات تطور كل من عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمدة (2004-2018)، يلاحظ أن وجود ارتباط بين معدل نمو عرض النقد ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد بلغ متوسط معدل نمو عرض النقد في الفترة (2004-2008) ما يعادل (30.20%) وفي المقابل بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (4.36%)، وبخصوص المدة (2009-2008) فقد انخفض متوسط معدل نمو عرض النقد ليسجل 20.66% وقد أدى هذا الانخفاض إلى إنخفاض مقابل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي إلى 7.78%.

وقد أستمروا هذا الارتباط في المدة (2014-2018) أيضا ليسجل متوسط نمو عرض النقد معدلاً منخفضاً عن الفترتين السابقتين وهو (1.49%)، وفي المقابل أنخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليسجل 2.79%. وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث ترى نظرية الثروة أن عرض النقد يمثل عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج إلى جانب عنصري العمل ورأس المال، ومن ثم فإن زيادة عرض النقد في الاقتصاد تؤثر إيجابياً على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وزيادة معدل النمو الاقتصادي، ويؤكد ذلك الشكل (6/3).

شكل (6/3)

تطور معدل نمو عرض النقد ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2004-2018



المصدر: أعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 11/3.

### 3/3/3 تحليل دور السيولة على النمو الاقتصادي في العراق :

يقصد بسيولة الجهاز المصرفي قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الإئتمان في أي وقت من ناحية، والإيفاء برغبه المودعين عند السحب من ناحية أخرى. وأصبحت السيولة هي إحدى أهم سمات تشغيل الجهاز المصرفي عامة والبنوك التجارية خاصة، حيث أصبح من الضروري على كل البنوك الإحتفاظ بموجودات تتسم بدرجة عالية من السيولة سواء كانت على شكل نقد جاهز أو موجودات شبه سائلة قابلة للتحويل إلى نقد جاهز. وتنقسم السيولة إلى السيولة الحاضرة، والسيولة شبه النقدية.

ويسهم توفر السيولة في تلبية طلبات الإئتمان المصرفي لكافة القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد المشاريع الاستثمارية، وتوسيع القائمة منها، وبالتالي زيادة فرص التشغيل ورفع الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي على المستوى الكلي، وازدياد الثقة في الجهاز المصرفي على المستوى الجزئي. ويمكن التعرف على دور السيولة المصرفية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018) من خلال الجدول (12/3).

وبالنظر إلى الجدول (12/3)، يتضح تطور معدل نمو نسبة السيولة المصرفية ومعدل نمو الدخل القومي للمدة (2004-2018)، ويلاحظ أنه في السنوات (2004-2008) بلغ متوسط معدل نمو نسبة السيولة المصرفية ما يعادل 16.59% وفي المقابل سجل معدل نمو الدخل القومي خلال نفس المدة ما يعادل 33.68%. أما بخصوص السنوات (2009-2012) فقد ارتفع متوسط معدل نمو نسبة السيولة المصرفية إلى 37.57% وهي تعني انخفاض مستوى الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية والاحتفاظ بمعدل سيولة مرتفع لدى الجهاز المصرفي، وأنعكس هذا الوضع إلى إنخفاض معدل نمو الدخل القومي إلى 13.16% مقارنة بالفترة السابقة.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة السيولة المصرفية لدى الجهاز المصرفي في نهاية مدة الدراسة للسنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، وقد بلغت هذه النسب 68%، 68%، 69%، 69%، 72% على الترتيب. وقد انعكس ارتفاع نسبه السيولة المصرفية لدى الجهاز المصرفي إلى إنكماش معدل نمو الدخل القومي، حيث سجل هذا المعدل قيم منخفضة بلغت 7.17%، -2.44%، -24.69%، 4.19% في السنوات 2013، 2014، 2015، 2016 على الترتيب. وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ أن ارتفاع نسبة السيولة المصرفية لدى الجهاز المصرفي تؤدي إلى إنخفاض حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعات الاقتصادية، والتي تؤدي إلى إنخفاض معدل النمو الاقتصادي، وانخفاض معدل نمو الدخل القومي.



جدول (12/3)

تطور السيولة المصرفية والدخل القومي في العراق (2004-2018)

السنة	السيولة المصرفية %	الدخل القومي بالمليار دينار	معدل النمو %	
			معدل نمو السيولة	الناتج المحلي
2004	10	46923	-	-
2005	10	65798	0	40.23
2006	11	85431	10	29.84
2007	15	100100	36.36	17.17
2008	18	147641	20	47.49
2009	23	120429	27.78	18.43-
2010	25	146453	8.70	21.61
2011	51	192237	104	31.26
2012	56	227221	9.80	18.20
2013	68	243518	21.34	7.17
2014	68	237554	0	2.44-
2015	69	178908	1.47	24.69-
2016	69	186397	0	4.19
2017	72	-	4.35	-
2018	50	-	30.6-	-
08-04			%16.59	33.68
012-09			37.57	13.16
-013			5.70	3.94-
016				
المتوسط			19.95	14.3

المصدر: أعداد الباحث، بالرجوع إلى الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

(<http://cbiraq.org/SeriesChart>).

وبناء على ما سبق ذكره، يتضح وجود علاقة ترابط بين حجم الودائع المصرفية باعتبارها الوعاء الإدخاري لتمويل الائتمان المصرفي في العراق ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمعبر عن النمو الاقتصادي في المدة (2004-2018). وهذه النتيجة مألوفة وفق النظرية الاقتصادية (وجود علاقة قوية بين تعبئة المدخرات والنمو الاقتصادي). وكذلك، توجد علاقة قوية بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق في سنوات الدراسة (2004-2018) وهي أيضاً نتيجة مقبولة اقتصادية حيث أن زيادة عرض النقد تساهم في زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد والتي تشجع بدورها في زيادة الطلب الكلي مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. وبخصوص السيولة المصرفية وعلاقتها بمعدل النمو الاقتصادي، فيلاحظ أنصاف الجهاز المصرفي العراقي بارتفاع نسب معدل السيولة المصرفية والتي تسهم بدورها في إنخفاض معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم إنخفاض مستوى الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية، وبالتالي إنخفاض معدل النمو الاقتصادي.

كما يكشف التحليل السابق، أن تطور الجهاز المصرفي أثر سلباً على النمو الاقتصادي في العراق، هذا يؤكد على أن المستوى الضعيف للتطور المصرفي العراقي لم يشجع النمو الاقتصادي، وأن ضعف العلاقة أو الترابط فيما بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي يخالف ما اكدت عليه النظرية الاقتصادية بوجود علاقة قوية فيما بينهما. وأن هذه النتيجة هي ليست غريبة أو غير مألوفة. وعلى الرغم من هذه النتائج إلا أنه لا يمكن الجزم بعدم أهمية تطور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي، وإنما هذه النتائج عبرت عن أهمال الجهاز المصرفي كمحرك للنمو الاقتصادي والاعتماد على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل النفط.

خلاصة الفصل: استهدف هذا الفصل بالإجابة على السؤال الثالث للدراسة والذي ينص على: ما هو دور الجهاز المصرفي في حشد وتعبئة المدخرات في العراق؟. وما هي التحديات التي تقلل من كفاءة الجهاز المصرفي في تحقيق هذا الدور كما تحدده النظرية الاقتصادية؟. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، قسم الفصل ثلاث مباحث، أهتم المبحث الأول بدراسة دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات من خلال التعرف على أهمية تعبئة المدخرات في العراق، وتطور المدخرات لدى الجهاز المصرفي في العراق خلال المدة (2004-2017).

كما ركز المبحث الثاني على دراسة دور الجهاز المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على سياسات البنك المركزي في تمويل النشاط الاقتصادي في العراق، وسياسات البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في العراق، وتقييم دور الجهاز المصرفي في تخصيص المدخرات بين القطاعات الاقتصادية في العراق. أما المبحث الثالث، فخصص لدراسة دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تحليل دور كل من تعبئة المدخرات، عرض النقد، والسيولة على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004-2017).



# الفصل الرابع

## مقترحات تفعيل دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحفيز النمو الاقتصادي

المبحث الأول: مقومات الاصلاح المصرفي

المبحث الثاني: آليات تفعيل دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات

المبحث الثالث: مقترحات تفعيل دور الجهاز المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي



## المبحث الأول: مقومات الإصلاح المصرفي

### تمهيد:

يعتبر النشاط المصرفي من أكثر الأنشطة استجابة للمتغيرات المالية العالمية، وخاصة العولمة المالية وآثارها، والذي أدى إلى تحرير النشاطات المصرفية وإزالة الحواجز التنظيمية والتشريعية التي منعت التوسع في الاعمال المصرفية والأنشطة المالية. ويعد قانون المصارف(94) لسنة 2004، وقانون البنك المركزي(56) لسنة 2004، من أهم القوانين التي اشتملت على رؤية واضحة لدور الجهاز المصرفي، في ظل تطبيق آليات اقتصاد السوق وتطوير الإطار القانوني في مجال الخدمات المصرفية، بما يتماشى مع المعايير الدولية وتعزيز الثقة في النظام المصرفي<sup>(1)</sup>.

ومع ذلك، ما يزال الإصلاح المصرفي في العراق يواجه مجموعة من القيود التنظيمية والتشريعية والتي تحول دون التوسع في الأعمال المصرفية والأنشطة المالية وتعدد المجالات، ويمهد الطريق للفساد المستشري في القطاع المصرفي. فضلاً عن، قصور واضح في تطبيق أنظمة الدفع الإلكترونية التي تُعدُّ ضرورية لإنجاز عملية التحول الإلكتروني في العمل المصرفي. لذا، يهتم هذا المبحث بالتعرف على إصلاحات القطاع المصرفي في العراق بعد عام 2004، والتي تعتبر المقومات الأساسية لفاعلية القطاع المصرفي في العراق لتحقيق أهدافه المنشودة.

---

<sup>1</sup> - جبار، إبراهيم جاسم، 2015، الإصلاح المصرفي في العراق: الأسس والعناصر، مجلة الكوئ للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 19، العراق، ص1.

## 1/1/4 اصلاحات القطاع المصرفي العراقي :

ورث الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 اقتصاداً منهاراً ونظاماً مالياً ومصرفياً متخلفاً في كافة النواحي الإدارية والخدمية والمالية نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي وعسكرة الإنتاج وتورط بعض المصارف الحكومية بعلاقات مالية داخلية وخارجية مريكة. فضلاً عن، ضعف ارتباط العراق بالنشاط الاقتصادي العالمي والتطورات العالمية في جميع المجالات سواء كانت فكرية أو مالية أو مادية، مما أدى إلى ضعف الثقة الدولية بالمصارف العراقية، وضعف دورها في النشاط الاقتصادي العراقي، وهذا الأمر يتطلب إجراء اصلاحات في القطاع المصرفي تتمثل بما يأتي<sup>(1)</sup>:

## 1/1/1/4 الاطار التشريعي والقانوني :

من أجل الوصول إلى قطاع مصرفي كفوء وفعال يجب اتخاذ اصلاحات قانونية وتشريعية تمثل البنية التحتية للإصلاح المصرفي، وتتمثل هذه الاصلاحات القانونية والتشريعية بالآتي<sup>(2)</sup>:

1- إصدار الأمر (56) لسنة 2004 الخاص بالبنك المركزي العراقي، الذي اعطى البنك المركزي استقلالية حسب المادة(2) من القانون، وإن استقلالية البنك المركزي يحمها التشريع الدستوري والقانوني للبنك وإن أي تعديل أساسي تطلبه مقتضيات السياسة العامة للدولة يتطلب موافقة السلطة التشريعية.

2- إصدار الامر (94) لسنة 2004 الخاص بعمل المصارف التجارية، الذي يمثل الخطوة الأساسية لإرساء نظام مصرفي كفوء وفق المعايير الدولية. وقد اجاز هذا

<sup>1</sup> - جمعة، عبد الرحمن عبيد & علي، ياسر حسين، 2018، إصلاح القطاع المصرفي في العراق وأثره على الائتمان المصرفي للمدة(2004- 2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد22، العراق، ص30.

<sup>2</sup> حميد، اوس طارق، التشريعات المنظمة لعمل المصارف الخاصة في العراق، رابطة المصارف الخاصة العراقية، دار سطور للنشر والتوزيع، ط1، 2016



القانون للمستثمر الأجنبي امتلاك اسهم في مصرف عراقي، ويخضع للمتطلبات المحددة في القانون واللوائح التنظيمية المعمول بها، وتعد هذه الخطوة أول مبادرة وطنية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

3- اصدار الامر(93) لسنة 2004 الخاص بمكافحة غسل الأموال، الذي يعد أحد الخطوات المهمة في تعديل البنى المؤسسية والقانونية للنظام المالي والمصرفي. ووفق هذا القانون فقد تم تحديد العقوبات التي تراوحت بين السجن والغرامات المالية، ومنح القانون للبنك المركزي السلطة في مراقبه عمل المؤسسات المالية.

4- اصدار قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012

5- اصدار قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (39) لسنة 2015

6- اصدار قانون المصارف الاسلامية (43) لسنة 2015، حيث شهد عام 2015 تأسيس أول مصرف اسلامي حكومي في العراق تزامناً مع اصدار القانون وهو مصرف النهدين الاسلامي، و(8) مصارف خاصة، بالإضافة إلى مصرفين عربي وأجنبي حيث وصل عدد فروع المصارف الاسلامية العاملة في العراق(94) فرعاً في نهاية عام 2015 موزعة بواقع (63) فرعاً في المحافظات و(31) فرعاً في بغداد، وتوزعت فروع المصارف الاسلامية بين (86) فرعاً لمصارف خاصة و(4) فروع لمصارف حكومية، و(4) فروع لمصارف عربية واجنبية.

## 2/1/1/4: تطوير نظام المدفوعات المصرفية ومواكبة التطورات التكنولوجية في العمل

### المصرفي:

تم تطوير نظم المدفوعات المصرفية ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة والتوسع في استخدام الوسائل الالكترونية في مجالات الدفع والتسوية والمقاصة داخل العراق وخارجه، حيث بدأ البنك المركزي العراقي بتطبيق نظام المدفوعات الالكترونية منذ عام 2006 من أجل تطوير القطاع المصرفي وزيادة كفاءته وفاعليته من أجل تحقيق الاستقرار المالي من خلال تداول الأموال إلكترونياً والتقليل من التداول الورقي، ومن الأنظمة الالكترونية المتطورة التي قام البنك المركزي العراقي بإدخالها وتدريب كوادره عليها ما يلي<sup>(1)</sup>:

1- شبكة ربط المصارف العراقية (IIBN): وهي شبكة لاسلكية تعمل بتقنية عالية تعمل على ربط فروع المصارف الرئيسية بالإضافة إلى وزارة المالية مع البنك المركزي من أجل تنفيذ نظام المدفوعات، وكذلك ربط فروع البنك مع بعضها البعض لغرض انجاز الفعاليات المختلفة. وتتميز هذه الشبكة بالكفاءة والسرعة وأمكانية التوسيع وتم تشغيل الشبكة في عام 2009 وتم تشغيل نظامي (web sense) من أجل حماية منظومات الإنترنت من إعمال القرصنة والفيروسات.

2- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH): يمثل نظام مقاصة الصكوك الالكترونية قفزة نوعية في مجال التكنولوجيا المصرفية، وسيؤدي تطبيقها إلى تغيير جذري في طرق تنفيذ الاعمال في القطاع المصرفي. ولهذا النظام العديد من الفوائد،

<sup>1</sup> - للمزيد من التفصيل، يرجع إلى:

- إبراهيم، مصطفى محمد & شياع، عبد الأمير عبد الحسين، 2015، نظام المدفوعات الالكترونية في العراق والتحديات التي تواجهه (دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي)، المجلد 17، العدد 3، العراق، ص ص 237-250.  
- شياع، عبد الأمير عبد الحسين & محمد، مصطفى محمد إبراهيم، 2014، نظام المدفوعات الالكترونية وعلاقتها في فاعلية المصارف التجارية (بحث تطبيقي)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9، الاصدار 28، العراق، ص ص 149-194.

منها فوائد تعود على المستفيدين من الشيكات، حيث يصبح الشيك أداة دفع فورية مثل الايداع النقدي، فضلاً عن تحصيل قيمة الشيكات خلال فترة وجيزة في نفس يوم تقديم الشيك وزيادة الدقة في تحصيل الشيكات. كما يوجد فوائد تعود على البنك المركزي والاقتصاد الوطني، مثل تحسين مستوى ادارة أرصدة البنوك وتبسيط وتوحيد الإجراءات المصرفية المتعلقة بالشيكات، فضلاً عن تقليل عدد الشيكات المعادة بسبب عدم كفاية الرصيد<sup>(1)</sup>.

3- نظام التسوية الاجمالية الآنية (RIGS): الذي يمثل أحد الأنظمة المهمة التي يتم فيها تبادل المدفوعات الألكترونية بين المصارف من خلال شبكة آمنة وكفؤة، ويضمن هذا النظام تسوية فعلية ونهائية لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين وبصور مستمرة خلال يوم العمل، حيث يتم من خلال فعاليات النظام الابتعاد عن التنفيذ اليدوي للعمليات والتخلص من المشاكل التي تحدث من خلال التسوية اليدوية بين المصارف، وبلغ عدد التحويلات المالية بين المشاركين (المصارف الحكومية والأهلية ووزارة المالية) في عام 2012 بحدود (33.500) تحويلاً بالدينار العراقي و(7.000) تحويلاً بالدولار الأمريكي<sup>(2)</sup>.

4- نظام ايداع وتسجيل السندات الحكومية (CSD): الذي يتم من خلاله فحص واختبار البرمجيات الخاصة بالنظام المحدث من قبل كادرتابع للمديرية العامة للعمليات المالية وإدارة الدين وفريق الدعم في البنك المركزي العراقي، حيث بلغ عدد المصارف المشاركة في النظام (29) مصرفاً. بالإضافة إلى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين.

<sup>1</sup> - حمدان. خولة حسين، 2017، برنامج تدقيق مقترح لنظام مقاصة الصكوك الاللكترونية (ACH)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر العدد 41، جامعة بغداد، العراق، ص 77.

2 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2012، ص5.

www.cbi.iq

5- نظام (CAMEL)، الذي يستخدم لتقييم المصارف من قبل البنك المركزي العراقي، الذي يسمي مؤشرات الحيطة والجزئية، ويعتمد هذا النظام على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية، وهي كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، وسلامة الادارة، والايادات الربحية، والسيولة، الحساسية لمخاطر السوق<sup>(1)</sup>.

6- لهدف الحصول على أفضل أداء في العمل المصرفي وتوفير الوقت والجهد وتقليل التكاليف المتعلقة بالسفر، فقد قام البنك المركزي بإنشاء "منظومة الكترونية" تساعد على متابعة اعمال البنك مع الجهات الخارجية، وذلك عبر تحديد المواصفات الفنية وفق أفضل المعايير، وتم نصب المنظومة من شركة (CISCO)، وتم تفعيل حزمة تبادل الملفات (File sharing) ونظام البريد

الالكتروني (Outlook) ونظام (Exchange)، ونظام (Active Directory)<sup>(2)</sup>.

وهذه الأنظمة السابقة، قد ساعدت على تطوير العمل المصرفي من جوانب عدة حيث السرعة في تقديم الخدمة والدقة في إعداد البيانات المالية وسهولة الرقابة الداخلية<sup>(3)</sup>.

---

1 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2015، ص32.  
www.cbi.iq

2 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016، ص12.  
www.cbi.iq

3 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2014، ص9.  
www.cbi.iq

### 3/1/1/4 استبدال العملة :

تم الانتهاء من استبدال(4) تريليون دينار عراقي قديم بعملة جديدة في 15 كانون الثاني عام 2004، وقد مكنت هذه الخطوة البنك المركزي من لعب دوره النقدي في المساهمة بإدارة النشاط الاقتصادي في البلد خلال وقوفه على حجم كمية النقود المصدرة واتخاذ إجراءاته لمكافحة التزوير، كما ساهمت عملية الاستبدال في توحيد التعامل بالدينار في كافة انحاء العراق بنفس الفئات مما أعاد الثقة للدينار العراقي وساهم في تحسين أسعار صرفه بصوره واضحة<sup>(1)</sup>.

### 4/1/1/4 إعادة الهيكلة المصرفية :

تتمثل إعادة الهيكلة المصرفية في العراق بمجموعة من الاجراءات التي تستهدف زيادة مستوى التنافسية في الجهاز المصرفي العراقي وتطوير أداء البنوك، وذلك ضمن معيارين مهمين هما السرعة والانضباط. وفي هذا الشأن، فقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ووزارة المالية حول إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد وتحت اشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتتلخص محاور إعادة هيكلة النظام المصرفي في العراق في النقاط الاتية<sup>(2)</sup>:

1) إعادة النظر بالهيكل التنظيمي وتشخيص المشاكل التشغيلية والمالية والرقابية التي تواجهها المصارف الحكومية وتصفية المشاكل المالية، وتم على ضوء ذلك زيادة رأس المال.

<sup>1</sup> - الغالي، عبد الحسين جليل، 2004، اصدار الدينار العراقي الجديد بين الضرورات والمبررات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 1، العدد1، العراق، ص78.

<sup>2</sup> - جمعة، عبد الرحمن عبيد & علي، ياسر حسين، 2018، ص35.

2) تحقيق كل ما يتعلق بمبادئ الادارة الرشيدة والعمل على تطبيق توصيات لجنة بازل الدولية التي تتعلق بفصل راس المال على الإدارة وإدخال التكنولوجيا الحديثة والنظام المصرفي الشامل.

3) اصدار اللوائح التنظيمية من قبل البنك المركزي من أجل تنظيم عمل المصارف الحكومية والخاصة وتطبيق الرقابة الفعالة من قبل السلطة الإشرافية ومن قبل المصارف نفسها.

4) إعادة النظر بالقوانين ذات العلاقة وبالأخص قانون المصارف وإجراء التعديل اللازم عليها.

5) إنشاء(اللجنة الأشرافية العليا) من أجل الاشراف على مشروع إعادة هيكلة المصارف وتتكون اللجنة من محافظ البنك المركزي ووزير المالية ورئيس ديوان الرقابة المالية وتقوم بالأشراف المباشر على تنفيذ برامج الاصلاح وإعادة الهيكلة.

#### 5/1/1/4 التخلص من الكبح المالي: ويتمثل ذلك بالآتي:

أ) تحرير أسعار الفائدة: يعد تحرير اسعار الفائدة الدائنة والمدينة في العراق من الدعائم الرئيسية في استراتيجية الاصلاح المصرفي، حيث كان البنك المركزي العراقي يحدد اسعار الفائدة التي تتقاضاها أو تستوفها المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى واستخدام هذا الإجراء كأداة نقدية مباشرة خلال فترة التسعينيات وغيرها أكثر من مرة بناء على مستجدات الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

ب) تحرير الائتمان: من إجراءات التخلص من الكبح المالي وإجراء التحرير المالي في العراق المهمة هو تحرير الائتمان والتوجه نحو نظام السوق حيث تم إلغاء خطط

<sup>1</sup> - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي 2005، www.cbi.iq.

الائتمان السابقة التي كان يفرضها البنك المركزي العراقي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا الإجراء جعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة بشكل شفاف<sup>(1)</sup>.

ت) **سعر الصرف:** إن قانون البنك المركزي الأخير لم يتضمن نص صريح مباشر يدل على نظام سعر الصرف المتبع إلا أنه قد قام بإلغاء متطلبات غطاء العملة، وذلك في المادة(40) من القانون رقم(56) لسنة 2004 مما يفسر أنه اتجه نحو سعر الصرف المرن، ولكن في الوقت نفسه لم ينف القانون أهمية الاحتياطات الدولية والأجنبية الواجب الاحتفاظ بها.

وقد أكدت هذه الاصلاحات دراسة(الشكري، 2013: 182-184)، حيث أفادت إن الإصلاح المصرفي في العراق بعد عام 2003 نتيجة للتغيرات التي حصلت في النظام السياسي والاقتصادي في العراق وبدء مرحلة جديدة للاقتصاد العراقي، والتي تمثلت بالانفتاح نحو الاقتصاد العالمي بعد رفع المقاطعة التجارية الدولية التي فرضت عليه عام 1991 إثر حرب الكويت، وتمثل هذا الإصلاح بعدة إجراءات منها<sup>(2)</sup>:

أ) الإطار التشريعي والقانوني.

ب) استبدال العملة القديمة.

ت) إنشاء المصرف العراقي للتجارة(TBI).

ث) تحرير القطاع المالي ولاسيما سعر الصرف.

<sup>1</sup> - الراوي، وضاح عايد عبد محمد، 2015، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي(نحارب اقطار عربية مختارة).

رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، ص86.

<sup>2</sup> - الشكري، عبد العظيم عبد الواحد، 2013، الاصلاح المصرفي في العراق: الواقع والمتطلبات، مجلة القادسية

للعلم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 15، العدد1، العراق، ص 182-

ج) التحول نحو الصيرفة الالكترونية.

ح) منح تراخيص العمل لمصارف أجنبية.

خ) هيكلية المصارف الحكومية.

وقد ساهمت عملية الاصلاح المصرفي التي تمت على الجهاز المصرفي العراقي - التي ذكرت في الإجراءات السابق ذكرها- في زيادة نشاطه وتطوره.

#### 2/1/4 متطلبات الإصلاح المصرفي في العراق:

على الرغم من التأثير الايجابي للإصلاح المصرفي على الجهاز المصرفي، والذي ظهر من خلال تحليل بعض من مؤشرات الجهاز المصرفي، إلا إن التحديات التي تعمل في ظلها المصارف العراقية(مسألة عدم الاستقرار الأمني، مسألة إدارة فروع البنك المركزي، مسألة القروض المتعثرة، ضعف السوق المالية، مسألة التقنيات الحديثة،ضعق نطاق القطاع المصرفي الخاص، مسألة الكثافة المصرفية)لا تزال تتطلب توفير العديد من المتطلبات لضمان تحقيق واستمرار نجاحها ومنها<sup>(1)</sup>:

1) التنمية والاستقرار الاقتصادي: إذا لايزال الاقتصاد العراقي يعاني حالة عدم الاستقرار ولعل الهاجس الأمني يشكل العقبة الكبيرة التي تسهم دون تحقيق الإصلاح والتطوير المطلوب للقطاع المصرفي العراقي، إذا لايمكن لهذا القطاع أن يعمل بصورة وبيئة طبيعية ما لم يكن هناك استقرار أمني، فضلاً عن ذلك، فإن الاستقرار ودقة وفاعلية السياسات الاقتصادية يعدّ عاملاً مهماً في تطوير العمل المصرفي، حيث لايمكن فصل الوضع المالي والمصرفي عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية.

2) وضع خطة استراتيجية لتطوير التقنية المستخدمة في الجهاز المصرفي وفق الإمكانيات المتاحة، وربط المصارف بشبكة اتصالات ومحطات حرفية مع البنك المركزي

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 190-191.



العراقي و تحديث كفوء ومتين للبنية التحتية المالية، بما في ذلك القدرة على إجراء المدفوعات إلكترونياً في داخل العراق وخارجة بما ينسجم والتطور المصرفي في العراق.

(3) التقييد بالمعايير العالمية ومنها معيار كفاية رأس المال والإفصاح المالي عن القوائم المالية للمصارف مما يعكس قدرأ أكبر من الشفافية في العمل المصرفي العراقي.

(4) العمل وبشكل أسرع على استخدام الأدوات المالية والمصرفية المبتكرة التي تؤدي إلى أنواع جديدة من الخدمات المصرفية، والتي تقدم من قبل المصارف والمؤسسات المالية العالمية.

(5) دعم المصارف الأهلية بالسماح لها في القيام بالعمليات والأدوات المصرفية كافة للمشاريع والنشاطات التي تقوم بها الوزارات والدوائر التابعة لها وعدم تحديدها وحصرتها لدى المصارف الحكومية وفتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية وقبول الحوالات الخارجية.

(6) دعم وتطوير وتحفيز سوق العراق للأوراق المالية وإيجاد الوسائل والأدوات التي تدفع باتجاه رفع أسعار مؤشر السوق والشركات بما يتلاءم وموجوداتها ومعايير إنتاجها وأرباحها بما لا يقل حتماً عن قيمة الأسهم الحقيقية ومنع المضاربات التي تضر بالأصول العراقية بما لا يتناسب مع قيمتها الحقيقية الفعلية.

(7) إعادة النظر بمخصص الديون المشكوك فيها بتحصيلها وفقاً لللائحة الإرشادية وإعطاء مرونة ومدد زمنية إضافية للمصارف لكي تتمكن من تصفية هذه الديون والتي تعود أغلبها لفترات سابقة وأن أغلب المدينون هاجروا خارج العراق لأسباب أمنية خارجة عن إرادتهم.

8) معالجة الفجوة الظاهرة بين السياسات المالية للدولة والتوجهات والسياسات النقدية المعتمدة من البنك المركزي العراقي ومتطلبات مكافحة الضغوط التضخمية والحد من الانفاق الجاري.

9) تتطلب عملية هيكلية المصارف الحكومية إعادة النظر بعدد العاملين والمهارات الفنية المصرفية المطلوبة توافرها لديهم، الأمر الذي يستدعي إعداد خطط تدريب لمنتسبي المصارف واکسابهم مهارات مصرفية حديثة تتماشى مع التطورات على الساحة المصرفية العالمية.

## المبحث الثاني: آليات تفعيل دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات

### تمهيد:

يعتبر الجهاز المصرفي أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد العراقي، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار، الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأكثر مع العالم. فقد أصبح هذا الجهاز بفعل اتساعه وتنوع أنشطته النافذة التي يطل منها العالم علينا ونطل منها على العالم، وأصبح تطوره وقوة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته لجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، وتخصيصها على مختلف القطاعات الاقتصادية الداعمة للنمو الاقتصادي. ولهذا يركز هذا المبحث على التعرف على قنوات وأدوات الجهاز المصرفي المستخدمة في تعبئة وتخصيص المدخرات.

### 1/2/4 قنوات تعبئة المدخرات داخل الجهاز المصرفي:

يعمل البنك المركزي على التأثير على أسعار الفائدة في السوق المصرفي بشكل غير مباشر، بالاستناد إلى أدوات سياسته النقدية، ويؤمن بأن البيئة المصرفية التي تمكن مؤسسات الجهاز المصرفي من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة هي البيئة المناسبة التي توفر التمويل للنشاط الاقتصادي بالحجم والكلفة المناسبين استناداً إلى قوى السوق، وهي التي ترفع كفاءة استخدام الموارد المالية. وإلى جانب ذلك، فإن البنك يولي أهمية خاصة لتطوير القطاع المصرفي من الناحيتين المؤسسية والنوعية لتمكينه

من القيام بدوره المناسب في خدمة الاقتصاد الوطني، وأهمها تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية<sup>(1)</sup>.

ويوجد العديد من القنوات المصرفية وغير المصرفية التي تساهم في تعبئة وحشد المدخرات، ومن أهم هذه القنوات: البنوك التجارية، بنوك لاستثمار، البنوك الإسلامية، مؤسسات التأمين، صناديق الاستثمار، السوق المالية، وصناديق توفير البريد<sup>(2)</sup>. حيث تلعب هذه القنوات وفق توجهات البنك المركزي دوراً بارزاً في تعبئة المدخرات، ويمكن عرض هذا الدور وفقاً لكل قناه بالتركيز على القنوات المصرفية، وذلك كما يلي:

#### 1/1/2/4 البنوك التجارية:

تعتمد البنوك التجارية في تعبئة المدخرات الوطنية على ما يعرف بالوديعة المصرفية أو الادخار الائتماني، حيث تُعدّ الودائع المصرفية الوعاء الادخاري الأكثر أهمية التي تلجأ إليه البنوك التجارية وتتعامل معه. بل أن الودائع المصرفية اعتبرت في كثير من الأنظمة الاقتصادية أفضل الأوعية الادخارية المتاحة لتعبئة المدخرات السائلة، ويعود هذا الاهتمام بالودائع في كونها تمثل أهم مصدر للتمويل في أي بنك سواء كان تقليدياً أو إسلامياً، إذ تعتمد البنوك اعتماداً رئيسياً في تمويل أنشطتها الاستثمارية على ما تستطيع اجتذابه من ودائع من مختلف فئات المجتمع<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - المرزوك، خالد حسين & باقر، جمانه علي، 2018، قياس أثر أدوات البنك المركزي على تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 3، المجلد 10، العراق، ص 38.

<sup>2</sup> - زيتوني، عبد القادر، 2012، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999-2009، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 11، الجزائر، ص 60.

<sup>3</sup> - حمدوش، وفاء، 2015، تقييم قدرة البنوك التجارية الجزائرية على جذب الادخار خلال الفترة 1998-2010، مجلة رؤى اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 8، الجزائر، ص 22.

ولهذا، فإن عملية تجميع المدخرات بالنسبة للاقتصاد والاستثمار لها من الأهمية ما تجعلها واحدة من أهم مجالات المساهمة الاجتماعية الخارجية للبنوك التجارية، إذ تستطيع من خلال ما تقدمه من خدمات تشجيع الأفراد على الادخار خصوصاً في القطاعات المتوسطة الدخل والفقيرة التي قد يكون من الصعب إقناعها باقتطاع جزء من الدخل وإيداعه لديها. هذا، ويساهم انتشار البنوك التجارية وفروعها في المناطق الجغرافية ذات النشاط الاقتصادي في تحويل المدخرات العينية إلى مدخرات نقدية فتقل بذلك ظاهرة الاكتناز، وتزداد القدرة الانتاجية للأفراد والمشروعات في المجتمع<sup>(1)</sup>.

ويمكن التمييز بين استراتيجيتين أساسيتين للمصارف التجارية تستخدم في جذب الودائع: أولها، المنافسة السعرية التي تقوم على دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين، ومن أبرز الأمثلة على ذلك منع الفوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يغلق الباب أمام المنافسة السعرية كاستراتيجية ممكنة لتلك الودائع، ولها العديد من الفوائد يمكن تلخيصها في: الحد من ارتفاع تكلفة الأموال، الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك، الحد من ارتفاع الفوائد على الثروة، الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة والنائية<sup>(2)</sup>. وثانيها، المنافسة غير السعرية التي تقوم على تقديم خدمات أفضل للمودعين، وتتمثل هذه الإستراتيجية بتقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية، أي أنها لا تقوم على دفع فوائد على الودائع، إنما تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء. وتتضمن هذه الاستراتيجية العديد من الاستراتيجيات، أهمها: استراتيجية تطوير الودائع، استراتيجية تطوير الخدمات، استراتيجية تطوير الأسواق، استراتيجية التنوع (الصيرفة الشاملة)، استراتيجية التمييز، استراتيجية

1 - مرجع سابق ذكره، ص 62.

2 - هندن، منير إبراهيم، 1996، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الجزء الثالث، ص 125.

التركيز<sup>(1)</sup>. وبالاعتماد على هذه الاستراتيجيات لدى البنوك التجارية، يمكن تفعيل دورها في جذب المدخرات المحلية والأجنبية.

#### 2/1/2/4 بنوك الاستثمار:

وهي بنوك تباشر عمليات تتصل بتجميع المدخرات (أموال المساهمين فيها وحملة سنداتها) وتنميتها واستثمارها من خلال مساهمتها في إنشاء شركات استثمارية وشركات ذات نشاطات اقتصادية مختلفة بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد المحلي. وعادة هذه البنوك لا تقبل ودائع من العملاء إنما هي بنوك هدفها الأساسي تقديم الخدمات الاستثمارية للشركات والأشخاص ذو الملاءة المالية العالية. وتعتبر البنوك الاستثمارية حلقة وصل ما بين الشركات وأرباب الأعمال من ناحية، وأصحاب النقد من ناحية أخرى لتمويل رأس المال. سواء كان ذلك عن طريق الملكيات أو عن طريق التمويل.

#### 3/1/2/4 البنوك الإسلامية:

يعتبر البنك الإسلامي، مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي. ويهدف البنك الإسلامي لتحقيق الآتي<sup>(2)</sup>:

- (1) جذب وتجميع الأموال، وتعبئة الموارد المتاحة في المنطقة العربية، مع دعم هذه الموارد من خلال تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.
- (2) توجيه الأموال للعمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

<sup>1</sup> - فروانه، معتز أكرم حسن، 2014، مرجع سابق ذكره، ص 68.

2 - النجار، أحمد، 1980، البنوك الإسلامية: واثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، العدد 24، ص 163.

3) القيام بالأعمال والخدمات المصرفية على مقتضى الشريعة الإسلامية خالصة من الربا والاستغلال وبما يحل مشكلة التمويل قصير الأجل.

#### 4/1/2/4 صناديق الاستثمار:

تأتي صناديق الإستثمار في مقدمة تلك الأدوات، وتعد صناديق الاستثمار من أهم صيغ تعبئة المدخرات في الوقت الحاضر. فيلاحظ، أن صناديق الاستثمار بما تتمتع به من سمات فريدة فأنها تلعب دوراً مهماً في النشاط التجاري لاسيما تنمية رؤوس الأموال على المستويين العربي والدولي باعتبارها وسيلة لتجميع المدخرات وإتاحة فرص الاستثمار للمدخرين في الدخول في ميدان الاستثمار في الأوراق المالية والتي تحتاج إلى خبرة ودراية كبيرة، وكما هو معلوم فإن المشروع العراقي في قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 قد أورد في المادة (1) بفقرتها (15) مفهوم المحفظة الاستثمارية مشيراً إلى أنها مجموعة من الاستثمارات في الأسهم والسندات وأغفل صناديق الاستثمار والتي درجت في أغلب التشريعات العربية والغربية على إصدار قانون مستقل لبيان أحكامها لما لها من أهمية، حيث أصبحت أداة فعالية للجيلولة دون استغلال اصحاب رؤوس الأموال غير القادرين على استثمار أموالهم بالأوراق المالية والمضاربة بها<sup>(1)</sup>.

وتتميز صناديق الاستثمار بمزايا عديدة نجحت بموجها في استقطاب عدد كبير من المستثمرين مما ساعدهم على النمو بشكل سريع ومتزايد، وذلك لقدرتها على مواجهة أكبر التهديدات التي تواجه المستثمرين بوجه عام، والتي تتمثل بالمخاطر التي يتعرضون لها. وهذه المزايا يمكن تقسيمها إلى مزايا تعود على المستثمرين ومزايا تعود على الاقتصاد الوطني، وتتمثل المزايا التي تعود على المستثمرين في: إدارة الصناديق إدارة محترفة، إنخفاض مخاطر الاستثمار، المرونة والملائمة، وزيادة الربحية. أما المزايا التي

<sup>1</sup> - الساعدي، هيفاء مزهر، 2017، صناديق الاستثمار بين أهميتها واغفال المشروع لها، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، المجلد(1)، العدد(21)، العراق، ص 165.

تعود على الاقتصاد الوطني فتتمثل في: تنشيط سوق الأوراق المالية، انتظام سوق الأوراق المالية وتدويلها، وحماية المدخرات الوطنية ومنع تسربها إلى الخارج<sup>(1)</sup>.

ويرتبط تطور الأسواق المالية بمدى الإصلاحات الجذرية في المجال المالي ودور القطاع الخاص في عملية التنمية. ولأن كفاءة الأسواق المالية تقاس في المقام الأول بمدى مقدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو أوجه التوظيف المختلفة فإن مقتضى ذلك هو توفر مناخ استثماري مشجع ومطمئن قادر على اجتذاب أموال المستثمرين، وتوظيفها، وهنا تلعب البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك الإسلامية، وصناديق الاستثمار دوراً مهماً في جذب المدخرات وحشدتها باتجاه مختلف القطاعات الاقتصادية.

#### 2/2/4 أدوات تعبئة المدخرات في الجهاز المصرفي:

يعد الجهاز المصرفي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية، نظراً لدوره الهام في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، وتوجيه تلك المدخرات نحو المشاريع التنموية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي تشكل الموارد المالية حجر الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن عمليات التمويل والاستثمار تتطلب وجود الموارد المالية الكافية، وهذا يتطلب وجود جهاز مصرفي متين ومتطور قادر على جذب الأموال والمدخرات نحو الاستثمارات التنموية. ولهذا فقد ازداد الإقبال على المصارف الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية، نظراً لاعتمادها على الجانب الأخلاقي كأساس في العلاقة بينها وبين العملاء ولحرصها على الحد من تفشي الربا والمخاطر

1 - لمزيد من التفصيل:

- سعيد، حاتم غائب & سليم، ابراهيم هزاع، 2018، اثر صناديق الاستثمار في النهوض بسوق الأوراق المالية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، المجلد 2، العدد 2-3، العراق، ص 314-338.

- النجار، اخلاص باقر، 2009، دور صناديق الاستثمار في تفعيل الاستثمار الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 5، العدد 25، العراق، ص 133-156.



ولدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن أسلوب تعبئة الموارد المالية في المصارف الإسلامية يختلف عنه في نظيرتها التقليدية، حيث تتلقى المصارف الإسلامية الودائع على أساس المشاركة في الربح والخسارة وليس على أساس الفائدة الثابتة، وهي تعتبر أداة هامة في تعبئة الموارد المالية، بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة<sup>(1)</sup>.

#### 1/2/2/4 أدوات تعبئة المدخرات في الجهاز المصرفي (البنوك التقليدية) :

(1) الودائع الثابتة: وتمثل المبالغ التي تودع لدى البنوك لمدة معينة ولا يحق للمودع خلالها سحب قيمة الوديعة قبل انتهاء المدة المعينة. وتقوم البنوك بدفع فوائد على هذه الودائع يزداد معدلها بزيادة مبلغ الوديعة ومدتها ولا يحق للعميل سحب الوديعة إلا بعد انتهاء المدة المتفق عليها وإلا فقد حقه في الحصول على الفوائد. وتشتمل على نوعين وودائع لأجل وودائع بإخطار سابق:

أ) الودائع لأجل: وهي اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه إيداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينة تتراوح بين 7 أيام وعدة سنوات ويدفع البنك فائدة تختلف وفقاً لأجل استحقاق الوديعة. وعادة لا يمكن سحب الوديعة إلا في نهاية المدة المتفق عليها، إلا أن المودع قد يطلب سحب وديعته قبل الاستحقاق.

ب) الودائع بإخطار سابق: وهي وودائع يمكن السحب منها بإخطار سابق من العميل تحدد مدته عند فتح الحساب، حيث تحول هذه الوديعة إلى الحساب الجاري بمجرد إنتهاء فترة الإخطار.

(2) وودائع التوفير: يمثل هذا الوعاء إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بانتشار عالمي واسع النطاق، وتتميز هذه الحسابات ببعض الصفات: صغر مبالغها

---

1 - كنعان، علي، 2011، دور المصارف الإسلامية السورية في تعبئة الموارد المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم والاقتصادية واقتونية، جامعة تشرين، المجلد33، العدد3، سوريا، ص 222.

وكثرة حساباتها وتزايد نموها بنمو الوعي المصرفي والزيادة في الدخل، وتتفق ودائع التوفير مع الودائع لأجل في أن كل منها يُعد إيداعاً يمنح عليه فوائد إلا أن الأولى يمكن استردادها في أي وقت عكس الثانية التي تكون بأجل محددة.

#### 2/2/2/4 أدوات تعبئة المدخرات في الجهاز المصرفي (البنوك الإسلامية) :

1- شهادة الاستثمار العام: يمكن للبنك الإسلامي أن يصدر شهادات توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات التي يقوم بها البنك، مما يعطي الفرصة لحاملها في الحصول على معدل أرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه البنك من جميع أعماله، وهذا الشكل من التوظيف أقرب إلى الاحتفاظ بأسهم في المصرف نفسه. وتتميز هذه الشهادات، بأنه تسمح بإصدارها بقيم وفترات مختلفة، وذلك يجعل بالإمكان تسويقها الشهادات فيعطي مجالاً إضافياً لتنوع التوظيف للمدخرات عبر البعد الزمني، كما يمكن المدخر من التوفيق بين احتياجاته من السيولة وحسن توظيفه لمدخراته<sup>(1)</sup>.

ولزيادة فاعلية البنوك الإسلامية في تعبئة المدخرات، فإنه لأبدي من الاهتمام بإيجاد وتشجيع (السلوك الادخاري) من خلال تهيئة العوامل التي تساعد على تأصيل عادة الادخار في سلوكيات الفرد. وهذه التربية الادخارية تعتبر أحد أهداف البنك الإسلامي بالإضافة إلى إنها أحد وسائل الهامة في تعبئة المدخرات التي تمكن البنك من توفير موارد لامثيل لها. وإيجاد قبول عام للتعامل مع البنوك الإسلامية ولايتناقض مع معتقدات الجماهير، فتم استبدال سعر الفائدة- أساس التعامل في البنوك التقليدية- بأسلوب المشاركة- أساس التعامل في البنوك الإسلامية، وهذا البديل يحقق الكثير من

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- البري، علي العابد، 2017، المفاضلة بين شهادات الاستثمار وأسناد القرض، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية، جامعة البعث، المجلد 39، العدد2، ص ص 111-134.

- حمرة، محمد إبراهيم، 2017، دور شهادات الاستثمار في تمويل صندوق الدين العام في سورية: دراسة تطبيقية على مصرف التسليف الشعبي، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية، جامعة البعث، المجلد 39، العدد2، ص ص 117-145.

الجوانب الإيجابية التي منها<sup>(1)</sup>:

(أ) إن المشاركة لأشك تحقق عدالة في توزيع العائد بين أطراف العملية الاستثمارية والتمويلية.

(ب) إن المشاركة تعتبر مظهراً من مظاهر التعاون، الذي يؤدي إلى مضاعفة القوى الانتاجية كما أنه يمد المقترض المستثمر بمزيد من الصلابة في مواجهة الازمات والتأثير بها إذ وجد أن صاحب المال يقف بجانبه ويتحمل معه النتائج مهما كانت.

(ت) إن المشاركة قد جربت واتضح أنها تحقق عائداً أكثر بالنسبة للهادفين إلى الربح.

(ث) إن المشاركة تتطلب إن تكون العملية التمويلية ذات طبيعة استثمارية تنموية بحيث تحقق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد. ومن ثم، تتحول عمليات المتاجرة بالنقود إلى عمليات استثمار فعلية في مناشط إنتاجية تساعد وتدعم التنمية.

---

<sup>1</sup> - النجار، أحمد، 1984، إطار البنوك الاسلامية كيف تعمل البنوك الاسلامية وكيف تحقق أهداف التنمية في المجتمع؟، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، العدد35، ص 7.

## المبحث الثالث: مقترحات تفعيل دور الجهاز المصرفي العراقي في تحفيز النمو الاقتصادي

يعتبر البنك المركزي داخل أي دولة المسؤول الرئيس على فاعلية السياسة النقدية، والتي يتم تنفيذها من خلال مؤسسات الجهاز المصرفي (المصارف). ولهذا، يوجد العديد من المقترحات التي يمكن أن يتبناها الجهاز المصرفي من أجل تفعيل دوره في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق، ومن أهم هذه الآليات، آلية الإصلاح المصرفي، آلية الاندماج المصرفي، آلية تنشيط سوق العراق للاوراق المالية، وآلية تفعيل قانون مكافحة غسل الأموال ويمكن مناقشة هذه الآليات بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

### 1/3/4 آليه الإصلاح المصرفي ودورها في تحفيز مستقبل النمو الاقتصادي:

يمثل إصلاح الجهاز المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي، بحيث يحتل الجهاز المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزاً حيوياً في تعبئة المدخرات وتمويل قطاعات النشاط الاقتصادي من خلال قدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني. وقد ظهرت الحاجة الى الإصلاح المصرفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية المتمثلة بانتهاج برامج التحول نحو اقتصاد السوق وذلك لزيادة كفاءة وقدرة الجهاز المصرفي العراقي لتقديم التمويل لعمليات الاستثمار والانتاج وسائر العمليات الاقتصادية، ولغرض تحقيق الإصلاح المذكور شرع العراق بتنفيذ عددا من الاجراءات تمثلت بتغير القوانين السابقة بقوانين جديدة وكذلك استبدال العملة القديمة بعملة جديدة فضلا عن تغيير نوع الرقابة المصرفية من المتحكمة الى الانتقائية وكذلك إفساح المجال أمام المصارف الأجنبية لفتح فروع لها في العراق فضلا عن اعادة هيكلة بعض المصارف العراقية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - الشكري، عبد العظيم عبد الواحد، 2013، مرجع سابق ذكره، ص 176.

ولهذا، يهدف الإصلاح المصرفي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تدعم النمو الاقتصادي في العراق ومن أهمها:

(1) تعبئة الإدخارات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين. وتحسين كفاءة واستخدام وتوزيع الموارد الرأسمالية في الاقتصاد الوطني.

(2) إعادة هيكلة المصارف وإلغاء التخصص المصرفي والانتقال من المصرف المتخصص إلى المصرف الشامل الذي يقوم بأكثر الأعمال المصرفية، ويستطيع توزيع القروض قطاعياً وإقليمياً بحيث يخفف من مخاطر الاستثمار المصرفي ويضمن الإنتشار الواسع لفروعه<sup>(1)</sup>.

(3) خلق علاقات جديد في أسواق المال المحلية والإجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمارات.

(4) تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويلات العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال.

(5) توثيق وتعزيز الشراكات التجارية والإنتاجية والاستثمارية الإقليمية والدولية.

(6) رفع فاعلية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية وتمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة.

---

<sup>1</sup> - الركابي، ناجي شايب كايم& حمودي، جنان علي، 2014، دور آليات حوكمة المصارف في إعادة هيكلة المصارف الحكومية العراقية: دراسة استطلاعية في مصرفي الرافدين والرشد، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 99، العراق، ص 236.

## 2/3/4 آلية الاندماج المصرفي ودورها في تحفيز مستقبل النمو الاقتصادي :

تعد آلية الاندماج المصرفي من الحلول المهمة والأساسية لتجاوز مشاكل القطاع المصرفي العراقي التي تواجهها حاليا أغلب المصارف الخاصة، وايضا في مرحلة قادمة ستواجهها المصارف الحكومية هو التفكير جديا من قبل البنك المركزي العراقي ووزارة المالية وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء ورابطة المصارف الخاصة بالاتجاه لدراسة وتحليل نتائج الأعمال والمؤشرات المالية للقطاع المصرفي العراقي، والتركيز على الودائع والسيولة والمركز المالي ورأس المال والاحتياطيات وايرادات العمليات المصرفية الداخلية والخارجية والارباح المتحققة. والأهم من ذلك التوقعات الاقتصادية لمدى استمرار تداعيات الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد في ضوء المتغيرات والتقلبات الاقتصادية العالمية مستندين في ذلك الى اشراك الخبراء المصرفيين في القطاع الخاص والاستفادة من خبرتهم وتقارير البنك الدولي حول الوضع المالي الشامل في العراق للخروج بحصيلة من القرارات المهمة لإنقاذ القطاع المصرفي العراقي من الانهيار، وأن من أولى الحلول وأبرزها ما يأتي<sup>(1)</sup>:

(1) تشكيل لجنة مركزية برئاسة البنك المركزي العراقي وعضوية وزارة المالية واللجنة المالية في مجلس النواب العراقي ورابطة المصارف وخبراء مصرفيين من الحكومة والقطاع الخاص تتولى الدراسة والتحليل في ضوء تكليف جهة تدقيق حيادية تعمل وفق معايير قياسية دولية لتحديد كفاءة الاداء لكل مصرف وهذا ما نصت عليه قرارات مؤتمر بازل.

(2) في ضوء نتائج التقييم المذكورة أنفا يتم تصنيف المصارف الخاصة وفقا للمعايير القياسية المعتمدة في مجالات توظيف الأموال والتشغيل وكلف التشغيل والنشاط

<sup>1</sup> - علي، منعم حسين، 2019، فاعلية الجهاز المصرفي العراقي في معالجة آثار سياسة التقشف المالي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ص 336-338.

التمويلي والاستثماري ونسبة السيولة وكفاية رأس المال وتطور الخدمات المقدمة للزبائن واهمها التطور التقني وفق الأنظمة المصرفية الحديثة.

3) تصنف المصارف الى ثلاثة مراتب: المرتبة الاولى، والتي تشمل المصارف الكبيرة الحجم ووضعتها المالي ومركزها المالي والتمويلي جيد. أما المرتبة الثانية، فتشمل المصارف المتوسطة الحجم. وبخصوص المرتبة الثالثة: وتشمل المصارف التي تعاني من ضعف في نشاطها المصرفي وهبوط معدلات السيولة فيما الى حدودها الدنيا وهي اقل من 5% من مجموع الودائع الحقيقية ورأسمالها اقل من 250 مليار دينار والديون المتعثرة لديها تتجاوز 50% من رأس المال المدفوع ومصروفاتها أعلى من إيراداتها.

ويتطلب نجاح عملية الاندماج المصرفي:-

أ- توفير البيانات والمعلومات على وفق مبدأ الافصاح والشفافية لكل مصرف من المصارف المشمولة بالاندماج.

ب- دراسة الجدوى الاقتصادية والنتائج المتوقعة عند حدوث الاندماج ويتم تقييم هذه الدراسات من قبل السلطة النقدية قبل اتخاذ قرار الاندماج.

ج القيام بعمليات هيكلية مالية وادارية للمصارف المستهدفة قبل عملية الاندماج وتحديد القوى العاملة الفنية والادارية اللازمة لإدارة الكيان الجديد.

كما أن عمليات الاندماج المصرفي إذا تمت وفقا لما ورد أنفا سوف تحقق ما يأتي<sup>(1)</sup>:

أ- قيام كيان إداري جديد أكثر خبرة ليقوم بوظائف المصرف بكفاءة عالية ورغبة طموحة تفوق المصارف المنافسة، وهذا يولد انطباع جماهيري وإيجابي مما يجعل

---

<sup>1</sup> - الجبوري، خليل محمد شهاب & المحموداوي، محمد جاسم جابر، 2019، أهمية الاندماج المصرفي للنهوض بالمصارف العراقية المتعثرة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 111، العراق، ص 429.

المصرف الدامج يتحلّى بالثقة والأمان ومن ثم الحصول على كثير من الارتياح في معاملاته وعملياته.

ب- خلق وحدات مصرفية قوية قادرة على المنافسة في الأسواق دون الخروج عن مبادئ العمل المصرفي ومن ثم زيادة ارباح الوحدات المصرفية وتقديم خدمات مصرفية أفضل للزبائن.

ت- إن عملية الاندماج التي تتم في المصارف تهدف وبشكل أساسي إلى تقوية المركز المالي للمصارف ومن ثم رفع كفاية أداء المصارف المندمجة وذلك، في إطار تنفيذ الأهداف المرسومة من الدولة إذ أن أهداف المصارف هي جزء من أهداف الدولة.

ث- ارتفاع قيمة الاسهم في المصرف الجديد أو الاثنين معاً عما كانت عليه في كل منهما على حدة.

ج- إيجاد نوع من الثقة في التعامل مع المؤسسات المالية الأمر الذي يحقق في النهاية زيادة هامش العوائد المتحققة لهذه المصارف وذلك بزيادة الربحية، وخفض التكاليف نتيجة لزيادة القدرة التسويقية وتحسين مستوى كفاءة الأداء<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الشأن، يمكن تجاوز مشكلة سعر الفائدة (ارتفاع أسعار الفائدة) من خلال التنسيق مع الحكومة بوسيلة أو بأخرى وذلك من خلال تخصيص مبلغ في الميزانية العامة لتغطية الفرق بين سعر الفائدة التجارية السائد وسعر الفائدة التنموي مما يؤدي الى تخفيض تكلفة الاقتراض (سعر الفائدة) مما يؤدي الى زيادة الطلب على القروض من قبل المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وهذا بدوره يسهم

---

<sup>1</sup> - الجابري، غفران محمد عبد المحسن، 2016، دور الاندماج المصرفي في الحد من الفشل المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة من 2007- 2014، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ص8.



في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى تحريك الاقتصاد وزياد معدل النمو الاقتصادي في العراق.

### 3/3/4 آلية تنشيط سوق العراق للأوراق المالية ودورها في تحفيز مستقبل النمو الاقتصادي:

يهدف الاستثمار المصرفي الطويل الأجل الى تمويل الأنشطة ذات الصلة المباشرة بعملية التنمية الاقتصادية وبخاصة الأنشطة الزراعية والصناعية، ويعد هذا النوع من الاستثمار من أهم أنواع الأنشطة التي تعمل على تفعيل دور القطاع المصرفي في عملية التنمية، فهذا النوع من الاستثمار يحقق عوائد مالية مرتفعة ومتواصلة للمصارف، كما يساهم في تنمية سوق الأوراق المالية وزيادة عدد الشركات الإنتاجية المدرجة في تلك السوق. كما تلعب السيولة سمة أساسية لتطوير سوق الأوراق المالية وعامل مهم يؤثر على كفاءة السوق، فكفاءة السوق تتحسن بزياد سيولة السوق<sup>(1)</sup>.

والمتتبع لنشاط القطاع المصرفي في العراق يلاحظ أن أغلب استثماراته تتركز في تقديم التسهيلات الائتمانية والسلف القصيرة الأجل، مع ضعف الأهمية النسبية لمواردها المالية الموجهة نحو الأنشطة الإنتاجية مما يشير إلى ضعف دورها في عملية التنمية. حيث يفضل معظمها الاحتفاظ بفائض احتياطي كبير من السيولة النقدية على تقديم القروض الطويلة الأجل، ومن الطبيعي أن يقود هذا التوجه الاستثماري المحافظ إلى انخفاض مستمر في نسب الربحية ومعدل العائد على رأس المال المستثمر. وقد ارتبط هذا التوجه بعدة عوامل، من أبرزها ارتفاع نسب الديون المتعثرة السداد التي شهدها القطاع المصرفي خاصة خلال فترة العقوبات الاقتصادية والفترة التي تلت تغير النظام السياسي، والعامل الأخر يعود إلى ضعف الفرص الاستثمارية المتاحة أصلا أمام تلك المصارف في المجالات الإنتاجية.

<sup>1</sup> - المولي، إيمان عبد المطلب حسن، 2011، مؤشرات قياس سيولة سوق الأوراق المالية واثرها في النمو الاقتصادي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العدد 23، العراق، 120.

## 4/3/4 آلية تفعيل قانون مكافحة غسيل الأموال ودورها في تحفيز مستقبل النمو

### الاقتصادي:

تعتبر جريمة غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية ، حيث أنها تتسم بالصفة المشروعة على المال وذلك عن طريق نقل أو تحويل أو اخفاء المال غير المشروع أصلا الذي تم إدارته في نشاط يبدو مشروعاً أمام الآخرين، وحيث أن جريمة غسيل الأموال لأحققة لأنشطة إجرامية، ولكن جريمة غسيل الأموال مرتبطة وبشكل مباشر بالأنشطة الإجرامية والأعمال غير المشروعة وهي تنتقل تارة الى خارج حدود سريان القوانين التي تجرم سلوك الفساد المالي والاداري ، وتارة أخرى الى العودة من جديد الى حدود سريان هذه القوانين إن أضفت الصفة الشرعية على الأموال غير المشروعة لتباشر نشاطاتها بعيداً عن المسائلة القانونية<sup>(1)</sup>.

وتعد ظاهرة غسيل الأموال من أخطر الجرائم المالية التي تمس الاقتصاد، ولا تنحصر آثارها وأضرارها على مجال الاقتصاد، أو مجال معين، أو بيئة معينة فحسب، وبما أن المصارف المستهدف الرئيس من غاسلي الأموال لغسيل أموالهم فيها؛ لأن المصارف تقدم العديد من الأنشطة والخدمات المصرفية، إذ تجد هذه الأموال غير مشروعة المصدر للعديد من القنوات لتختفي وراءها، ومن ثم دمجها في اقتصاد البلد. لذا أكدت الجهود الدولية والمحلية على التصدي لهذه الظاهرة عن طريق تطبيق مجموعة من المعايير الدولية، والتشريعات المحلية التي يجب أن يقوم بها الجهاز المصرفي، والالتزام بمجموعة من المبادئ والإجراءات التي لها الدور الأساسي في مواجهة هذه الظاهرة والحد منها إذا ما تم تفعيلها بالشكل السليم. وهناك مجموعة من الإجراءات الوقائية وبرنامج الالتزام الرقابي لمكافحة غسيل الأموال.

<sup>1</sup> - عداي، حسن سعيد، 2015، غسيل الأموال في نطاق قانون مكافحة غسيل الأموال العراقي رقم 93 لسنة 2004، والقانون المقارن، مجلة كلية التراث الجامعية، كلية التراث الجامعية، العدد 17، العراق، ص 4.

#### 1/4/3/4 الاجراءات الوقائية لمكافحة غسيل الأموال :

اهتمت الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة جريمة غسيل الأموال بفرض عدد من الالتزامات والضوابط يتعين على المؤسسات المالية التقيد بها كتدابير وذلك لمنع استخدام المؤسسات المالية لأغراض غسيل الأموال. ومن أهم الوثائق الدولية التي أهتمت بتحديد تلك التدابير، لجنة بازل 1988 للرقابة والاشراف على البنوك، وتوصلت مجموعة العمل المالي 1990، والتي تم تعديلها ومراجعتها مرات عدة آخرها كان عام 2012، واتفاقية باليرموك 2000 وغيرها، وتوصلت هذه الوثائق إلى مجموعة من التدابير التي ساهمت وتساهم في الحد من ظاهرة غسيل الأموال أهمها<sup>(1)</sup>:

(1) الحد من السرية المصرفية.

(2) التحقق من هوية العملاء.

(3) إجراءات العناية الواجبة.

(4) الالتزام والاحتفاظ بالسجلات والوثائق المالية. وفي هذا الشأن، يجب تفعيل قانون مكافحة غسيل الأموال المرقم(93) لسنة 2004 في المادة(22) المصارف، وذلك بعمل عدة أنواع من السجلات وحفظها، وهي: سجلات التحري على هوية الزبون، وتحديد المالك المستفيد. سجلات العمليات المصرفية المشبوهة التي تم الإبلاغ عنها، سجلات لكل عملية تحقيق، أو استفسار موجه إلى مكتب مكافحة غسيل الأموال، سجلات للعملية أو سلسلة العمليات المصرفية.

(5) الرقابة على حركة الأموال.

<sup>1</sup> - الخزعلي، زينب حميد كاطع & الزهيري، ندى طاهر سليمان. 2016. التدابير الوقائية لمكافحة غسيل الأموال في المصارف التجارية مع وضع إطار مقترح للتدقيق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 36، الفصل الثالث، جامعة بغداد، العراق، ص ص 150- 151

(6) الإخطار عن العمليات المشتبه فيها

(7) التقارير عن العمليات النقدية.

(8) الحماية للموظف المبلغ عن العمليات المشتبه فيها.

#### 2/4/3/4 برامج الالتزام الرقابي لمكافحة غسيل الأموال :

لتحقيق الالتزام بالقانون، والتعليمات الصادرة يتطلب جهة إشرافية تراقب المؤسسات المالية، والتزامها بالمعايير الدولية والمحلية بشأنه مكافحة غسيل الأموال، والإجراءات المعتمدة من المصارف، وأبرز الجهود الواجب اتباعها هي<sup>(1)</sup>:

#### 1/2/4/3/4 الالتزام بإعداد برامج مكافحة غسيل الأموال وتنفيذها :

1- يتعين على البنوك أن تضع سياسات وإجراءات واضحة لقبول عملائها، على أن تتضمن وصفاً لأنواع العملاء.

2- يجب على البنوك أن تضع إجراءات نمطية للتعرف على العملاء الجدد، وهنا أكد المشرع العراقي على إضافة وظيفة رقابية داخلية عن طريق قانون المصارف العراقي، وهي مراقب الائتمان.

3- برنامج مستر لتدريب الموظفين، بحيث يكون التدريب شاملاً لضوابط غسيل الأموال والإطار القانوني والأنشطة المشبوهة، ومتطلبات الإبلاغ.

#### 2/2/4/3/4 إدارة المخاطر :

يعد إدراك البنوك بالأنشطة الطبيعية والمعقولة لحسابات عملائها بما يكفل لها إمكانية التعرف على المعاملات التي لا تتفق مع الأنماط المعتادة لتلك الأنشطة، ووسيلة فعالة لمراقبة المخاطر والحد منها بدرجة كبيرة، كما تعد الرقابة المستمرة على

<sup>1</sup> - الخزعلي، زينب حميد كاطع & الزهيري، ندى طاهر سليمان، 2016، المرجع السابق ذكره، ص ص 152-154.

الحسابات والمعاملات وسيلة مهمة لنجاح البنوك في أداء واجبها بالإخطار عن المعاملات المشتبه فيها للسلطات المختصة في الحالات التي يتعين فيها القيام بذلك.

### 3/2/4/3/4 الرقابة المستمرة على الحسابات والمعاملات:

تستوجب إجراءات اعرف عميلك الفعالة وجود أنظمة جيدة تتعلق بمراقبة الإدارة، وأنظمة واجراءات رقابية، وفصل المسؤوليات والتدريب، وغير ذلك من السياسات. وحيث أن البنك المركزي العراقي يمثل السلطة النقدية والمعبرة عن سياسة الدولة، وحدث أنه من الضروري تشكيل مكتب غسل الأموال في البنك المركزي، وقد تم ربطه بأعلى سلطة في البنك المركزي وهو المحافظ، وذلك لتفعيل دوره واعطائه صلاحيات وتنفيذ للمتابعة لكل عمليات غسل الأموال، ومكافحتها في العراق.

**خلاصة الفصل:** يهتم هذا الفصل بالاجابة على السؤال التالي: ما هو دور الجهاز المصرفي في توظيف وتخصيص المدخرات، بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي في العراق؟، وفي سبيل الإجابة على هذا التساؤل قسم الفصل الرابع إلى ثلاثة مباحث، ركز المبحث الأول على دراسة مقومات الإصلاح المصرفي، من خلال التعرف على إصلاحات القطاع المصرفي العراقي، والتي تلخصت في الإطار التشريعي، وتطوير نظام المدفوعات المصرفية ومواكبة التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، واستبدال العملة، وإعادة الهيكلة المصرفية، والتخلص من الكبح المالي. ثم أختتم المبحث بالتعرف على متطلبات الإصلاح المصرفي في العراق.

ثم خصص المبحث الثاني لدراسة آليات تفعيل دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات، وذلك من خلال التعرف على قنوات تعبئة المدخرات داخل الجهاز المصرفي، والتي تتلخص في البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار، والبنوك الاسلامية، وصناديق الاستثمار. كما أهتم المبحث بالتعرف على أدوات تعبئة المدخرات

في الجهاز المصرفي في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. أما المبحث الثالث، فخصص لعرض الآليات المقترحة لتفعيل دور الجهاز المصرفي العراقي في تحفيز مستقبل النمو الاقتصادي، وتمثلت أهم هذه الآليات في آلية الإصلاح المصرفي، آلية الاندماج المصرفي، وآلية تنشيط سوق العراق للأوراق المالية، وآلية تفعيل قانون مكافحة غسيل الأموال.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج:

هدفت الدراسة الحالية بشكل أساسي إلى دراسة دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات، وتحديد آليات توظيف وتخصيص هذه المدخرات بين القطاعات الاقتصادية بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004-2007). ولتحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة إطاراً نظرياً يحكم العلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، من خلال عرض الإطار المفاهيمي لكل منهما، والنظريات المفسره لهم. كما تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004-2017)، واختتمت الدراسة بعرض مقترحات تفعيل دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحفيز مستقبل النمو الاقتصادي في العراق. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، يمكن إيجازها بما يلي:

تتضمن الخلاصة على المستوى النظري عدة أمور، أهمها:

- يعد الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة، فتقدم الاقتصاد مرهون بتطوره واستقراره، فهو المحرك والدافع الأساسي لمختلف الاقتصادات، فكلما كان الجهاز المصرفي متطوراً كان الاقتصاد أكثر تطوراً، وكلما ازدهرت المجتمعات زاد اعتمادها على البنوك سواء كانت من أجل الاستثمار أو الإيداع.

- تعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار جميعاً في الدول المتقدمة - في حين لاتزال تمثل أهمية نسبية ضئيلة في البلدان النامية- وهي تتوقف على عدة أمور أهمها: السياسة السعرية للمنتجات وهل تحدد طبقاً لإعتبارات التكاليف والسوق أم لإعتبارات إجتماعية أو سياسية، والسياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج وهل تخضع للدعم، وسياسة التوظيف والأجور، ومستوى الكفاءة الإنتاجية.

- تعتبر قدرة القطاع المصرفي في جذب المدخرات من العوامل الحاسمة في تنمية الاقتصاد كونه يعد حجر الأساس في قدرة القطاع المصرفي في تقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث لا يمكن تقديم تسهيلات ائتمانية بدون قدرة على حشد المدخرات، وتكمن أهمية التمويل المصرفي للاقتصاد المحلي في أنه يوفر التمويل المحلي للقطاع الخاص والعام ويقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي.

- يتجلى دور الجهاز المصرفي عن طريق تدخل البنك المركزي من خلال استخدام السياسة النقدية في التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي، وتوجيهها نحو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

- تتجلى علاقة الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي، من خلال الدور الرائد للجهاز المصرفي في تجميع الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تمريرها إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز محققة بذلك المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي عبر تمويل الاستثمارات وتطوير قنوات تعبئة وتحفيز المدخرات المحلية باتجاه المصارف، ومن ثم الائتمان والاستثمار.

- توجد علاقة وثيقة بين فاعلية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية ومدى القدرة على دفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، حيث يعمل الجهاز المصرفي بشكل أساسي في تعبئة المدخرات القومية من خلال السياسات التنفيذية والعمل على توجيهها نحو الاستثمارات المختلفة لكافة القطاعات الاقتصادية.

وتتضمن النتائج على المستوى التحليلي ما يلي:

- يهيمن الجهاز المركزي العراقي على القطاع الحكومي حيث يسيطر على النسبة الأعلى من إجمالي الودائع. ويرجع السبب في ذلك إلى ثقة الجمهور في المصارف الحكومية كونها مضمونة من قبل الدولة مقابل التخوف من التعامل مع المصارف الخاصة.



- شهد القطاع المصرفي في العراق العديد من الاصلاحات خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن هناك نقاط ضعف كثيرة وتحديات كبيرة مازالت تعيق عمل الجهاز المصرفي في العراق، ومنها: لا يسيطر البنك المركزي على الأمور الادارية والمالية في العديد من فروعها، وضعف السوق المالي، وضعف نطاق القطاع المصرفي الخاص، وارتفاع نسبة الكثافة المصرفية عن النسب والمعايير الدولية، وتأخير المصارف الحكومية وبعض المصارف الخاصة في اقتناء انظمة مصرفية شاملة أو ربط فروعها بشبكة اتصالات مع ادارتها العامة، وعدم قيامها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق الصيرفة الالكترونية.

- واجه الاقتصاد العراقي العديد من التحديات، مما أثربشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي، وأعاقة عملية التنمية الاقتصادية في العراق، وتتمثل أهم هذه التحديات في: الاختلالات الهيكلية، وعدم الاستقرار السياسي، ربط الأنفاق الاستثماري بالإيرادات النفطية، فشل السياسات الاقتصادية، عدم الاستقرار الأمني، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الفقر، أنتشار الفساد المالي والإداري، وارتفاع حجم المديونية.

- ان حاجة الاقتصاد العراقي في المرحلة المقبلة إلى الاستثمارات كبيرة، فقد قدرها البنك الدولي بـ 88 مليار دولار للمدة 2018-2028 لاعادة اعمارها وتساهم الموارد المحلية بـ 70% منها والباقي يمول من المنح والاقتراض الخارجي والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

- بالرغم من تطور رصيد القروض والائتمان الممنوح من المصارف التجارية بشكل مستمر إلا إنه مازال دون المستوى مقارنة بالودائع المصرفية لدى المصارف التجارية، ويرجع ذلك إلى أن سياساتها الائتمانية المتحفظة معززة بمخاوف المخاطر الائتمانية للمقرضين.

- يلاحظ من تطور الأهمية النسبية للودائع المصرفية في العراق للمدة (2004-2017) أنه يوجد تنسيق بين الودائع والائتمان بالقدر الذي يظهر كفاءة الجهاز المصرفي، وفاعليته في جذب الودائع وفي تعبئة المدخرات في الأعوام الأخيرة من فترة الدراسة. كما يلاحظ أن المصارف التجارية الحكومية تستحوذ على الشطر الأعظم من ودائع التوفير والثابتة للقطاع الخاص المودعة لدى الجهاز المصرفي التجاري.

- يقوم الجهاز المصرفي عامة، والمصارف التجارية خاصة في العراق بدوراً محورياً في تعبئة وحشد المدخرات، وهذا ما أكده كل من مؤشر نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة الودائع إلى القروض والائتمان.

- تستحوذ المصارف التجارية الحكومية على الشطر الأعظم من ودائع التوفير والثابتة للقطاع الخاص المودعة لدى الجهاز المصرفي التجاري، فضلاً عن انخفاض ودائع الجمهور (الجارية والتوفير والثابتة) لدى المصارف الأهلية مقارنة بمثيلاتها المودعة في البنوك الحكومية، وهذا ما جعل هيكل توزيع الودائع الادخارية لدى أجهزة الوساطة المصرفية العراقية يتميز بسيادة واضحة للمصارف الحكومية على مجمل الودائع الادخارية المصرفية.

- يؤكد العديد من رجال الاقتصاد أن سبب عدم الاستقرار الاقتصادي، يرجع إلى سياسات الجهاز المصرفي في التوسع أو الانكماش في الائتمان، وذلك بالتوسع في تقديمه في فترات الانتعاش أو التقليل في منحه في فترات الانكماش على عكس ما يجب أن يكون عليه ، لذلك يتطلب أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متناسباً مع المتطلبات الحقيقية للنشاط الاقتصادي ومتوافقاً مع برامج التنمية.

- أن النشاط الاقتصادي بقطاعاته المتعددة يعتمد بشكل أساسي على إيرادات الموارد النفطية، وهذا الوضع يعكس ويبرر انخفاض الأهمية النسبية لتمويل البنك المركزي للاقتصاد. كما شهدت نسب قروض الخزينة إلى الكتلة النقدية تذبذباً حاداً

عن متوسط النسب خلال معظم سنوات الدراسة، وقد انعكس هذا التذبذب على مقدرة البنوك على خلق النقود في الاقتصاد الوطني، ويشير هذا التذبذب إلى عدم وجود رؤية طويلة المدى لدى البنك المركزي العراقي لتمويل القطاعات الاقتصادية في العراق.

- بمتابعة اتجاهات الائتمان لكل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال مدة الدراسة نلاحظ زيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص قياساً بالائتمان الموجه للقطاع العام مما يؤكد استمرار تعاضم دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي.

- يُعدّ تطور وتزايد الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد الوطني عبر الزمن أمراً طبيعياً نظراً لتعاضم حجم النشاط الاقتصادي بشكل عام وتزايد التعامل مع البنوك وتعاضم أهمية الجهاز المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية بشكل خاص.

- تعتبر معاملات المرونة الدخلية للائتمان المصرفي في العراق خلال فترة الدراسة، عن التناسب غير العادي وغير المنظم في أغلب الأحيان فيما بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي. ويشير ذلك إلى أن النظام المصرفي ومن خلال سياسته الائتمانية قد ساهم في إحداث فجوات تضخمية في أغلب سنوات الدراسة. بالإضافة إلى تعذر تنفيذ بعض الأدوات الكمية والنوعية في توجيه الائتمان وتوزيعه، مما جعل دور النظام المصرفي في منح الائتمان لم يتناسب مع التغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي.

- بتتبع اتجاهات تطور كل من عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق خلال فترة الدراسة، فيلاحظ وجود ارتباط بين معدل نمو عرض النقد ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن ثم فإن زيادة عرض النقد في الاقتصاد تؤثر إيجابياً على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

- يتضح وجود علاقة ترابط بين حجم الودائع المصرفية باعتبارها الوعاء الإدخاري لتمويل الائتمان المصرفي في العراق ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمعبر عن النمو الاقتصادي. كما يلاحظ أتصاف الجهاز المصرفي العراقي بارتفاع نسب معدل السيولة المصرفية والتي تسهم بدورها في إنخفاض معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم انخفاض مستوى الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

- لم يستطع المستوى الضعيف للتطور المصرفي أن يشجع النمو الاقتصادي، وأن ضعف العلاقة أو الترابط فيما بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي يخالف ما أكدت عليه النظرية الاقتصادية بوجود علاقة قوية فيما بينهما. وأن هذه النتيجة هي ليست غريبة أو غير مألوفة. وإن هذه النتائج عبرت عن أهمال الجهاز المصرفي كمحرك للنمو الاقتصادي والاعتماد على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل النفط.

## ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج السابق الإشارة إليها، يقدم الباحث العديد من التوصيات أو يقترح مجموعة من الإجراءات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من جانب صانعي السياسة الاقتصادية في العراق، وهي كالآتي:

- ضرورة وجود جهاز مصرفي يتجاوز حدود وظائفه التقليدية، ويتلاءم مع خصوصية الاقتصاد العراقي- ذات الطبيعة الربعية-، لتعزيز فعاليته في تعبئة المدخرات والمساهمة الفعالة في تمويل القطاعات الاقتصادية التي تعزز مستوى النمو الاقتصادي.

- ضرورة اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي العراقي في تحسن مستوى النمو الاقتصادي ومنها: تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص، تقليل القيود على الجهاز المصرفي بمعنى تحرير الجهاز المصرفي من جميع سياسات الكبح المالي، الحد من دور الأنشطة غير الرسمية للقطاع الخاص في الاقتصاد.

- تشجيع سياسة الانتشار المصرفي، وذلك لإنخفاض الكثافة المصرفية بهدف زيادة احتمالية الوصول إلى العملاء الجدد. هذا بجانب اتباع سياسة إدارية تلائم الاقتصاد العراقي، واعتماد أوعية ادخارية جديدة لجذب الميز من المدخرات.

- رسم السياسة النقدية التي تتلائم مع الاستراتيجيات اللازمة لتحديد مسارات الاقتصاد الكلي، وتعظيم دور القطاع الخاص في مقابل ابتعاد الدولة وشركات القطاع العام عن إنتاج السلع الخاصة، والتوجه نحو الموازنة الاستثمارية والبنية التحتية المادية، وكذلك الموارد البشرية. فضلاً عن تحسين مناخ الاستثمار والتنمية في القطاع الخاص بما في ذلك توفير الشراكة الاستراتيجية بين اقتصاد السوق واقتصاد الدولة عبر ما يمكن تسميته بالسوق الحرة.

- العمل الجاد على تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وتعزيز دعائم القطاع المالي العراقي، وزيادة الاعتماد على العملة الوطنية، والاستفادة من عوائد النفط بناءً على خطة قومية شاملة.

ضرورة سيطرة البنك المركزي على عملية غسيل الأموال عن طريق مراقبة التحويلات التي ترد إلى البنوك المحلية، وكذلك فرض عقوبات صارمة بموجب قوانين على الغش من العمليات المالية الأمر الذي يجعل من الصعب على عصابات غسيل الأموال اختراق النظام المالي والمصرفي.

## المراجع

أولاً: المصادر العربية:

الكتب:

- 1- أحمد، عبد الرحمن يسري، 2003، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 2- البرواري، شعبان محمد سلام، 2001، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي: دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى.
- 3- جودة، زياد رمضان محفوظ، 2000، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
- 4- حميد، اوس طارق، التشريعات المنظمة لعمل المصارف الخاصة في العراق، رابطة المصارف الخاصة العراقية، دار سطور للنشر والتوزيع، ط1.
- 5- حنفي، عبدالغفار (1993) الادارة الحديثة للبنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
- 6- الزبيدي، محمود حمزة، 2000، إدارة البنوك: استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر.
- 7- زكي، رمزي، 1990 مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- 8- سلطان، محمد سعيد، (1993) إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر.

- 9- شيحة، مصطفى رشدي، 1999، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشرة، الاسكندرية.
- 10- الصيرفي، محمد عبد الفتاح، 2006، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- 11- عبد الحميد، عبد المطلب، 2007، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 12- عثمان، فضل محمد، (2010)، الإدخار والتنمية، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الاسلامي السوداني، العدد 63، السودان.
- 13- عجمية، محمد عبد العزيز & ناصف، إيمان عطية، 2000، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية.
- 14- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، 2000، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 15- مجمع اللغة العربية المعجم الوسيط،، 1972، مجمع اللغة العربية القاهرة، الجزء الأول، مطابع دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
- 16- محمود، سامي حسن أحمد، 1976، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، دارالاتحاد العربي القاهرة، الطبعة الأولى.
- 17- مصطفى، عبد اللطيف، بن سانية، عبد الرحمان، (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الرابعة، 214.



18- المغربي، محمد عبد الفتاح، 2018، النقود والبنوك، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر.

19- مهران، حسني، سنة النشر غير معروف، في التحليل الاقتصادي الجزئي (نظرية الإنتاج ونظرية التكاليف)، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

20- نوري، ناظم محمد، 1988، النقود والمصارف، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

21- هندي، منير إبراهيم، 1996، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الجزء الثالث.

22- هندي، منير إبراهيم، 2002، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، الأردن.

#### الأبحاث والمقالات:

23- أبادير، عطا الله أبو يوسف، 2014، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد 28، العدد 4، مصر.

24- إبراهيم، مصطفى محمد & شياع، عبد الأمير عبد الحسين، 2015، نظام المدفوعات الالكترونية في العراق والتحديات التي تواجهه (دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي)، المجلد 17، العدد 3، العراق.

25- الأخضر، مالك، 2015، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات تطبيق بازل 3، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 28، الجزائر.

- 26- إسماعيل، فاضل، 2014، ضعف عمق الوساطة المالية شواهد من الجهاز المصرفي التجاري العراقي(الجزء الأول)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 42، العراق.
- 27- البري، علي العابد، 2017، المفاضلة بين شهادات الاستثمار وأسناد القرض، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية، جامعة البعث، المجلد 39، العدد2.
- 28- البيلي، عمر عبد الحى صالح، 1996، استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 10، العدد1، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر.
- 29- جعفر، غيداء هادي، 2019، النمو الاقتصادي وحداته النقدية في العراق للسنوات2003-2013، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السابع والخمسون، العراق.
- 30- جمعة، عبد الرحمن عبيد & علي، ياسر حسين، 2018، إصلاح القطاع المصرفي في العراق وأثره على الائتمان المصرفي للمدة(2004-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10، العدد22، العراق.
- 31- الحجامي، أزهار شمran جبر، 2014، دور المصارف في تنمية الاقتصاد العراقي(المصرف العقاري في محافظة واسط- دراسة حالة)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، العراق.
- 32- حسين، نسرين سيعلان & آخرون،(2018)، تأثير نظام الإدخار في أسعار الاستهلاكية غير المعمرة دراسة تطبيقية في مدينة اربيل لعامي 2015 و 2017، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 57، العراق.

33- حسين، هندرين حسن، 2011، علاقة المصارف التجارية بالبنوك المركزية مع إشارة خاصة للمصارف التجارية العراقية، مجلة جامعة الإنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإنبار، المجلد 3، العدد6، العراق.

34- حمدان، خولة حسين، 2017، برنامج تدقيق مقترح لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر العدد 41، جامعة بغداد، العراق.

35- الخزعلي، زينب حميد كاطع & الزهيري، ندى طاهر سليمان، 2016، التدابير الوقائية لمكافحة غسيل الأموال في المصارف التجارية مع وضع إطار مقترح للتدقيق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد11، العدد36، الفصل الثالث، جامعة بغداد، العراق.

36- خضير، فاروق إبراهيم محمد، 1986، الائتمان المصرفي وعلاقته بالادخار والاستثمار، مجلة المدير العربي، العدد94، مصر.

37- خلف، عمار حمد،(2011)، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد64، العراق.

38- الركابي، ناجي شايب كايم & حمودي، جنان علي، 2014، دور آليات حوكمة المصارف في إعادة هيكلة المصارف الحكومية العراقية: دراسة استطلاعية في مصرفي الرافدين والرشيد، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 99، العراق.

39- زيتوني، عبد القادر، 2012، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999- 2009، مجلة الباحث، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، العدد 11، الجزائر.

40- الساعدي، هيفاء مزهر، 2017، صناديق الاستثمار بين أهميتها واغفال المشروع لها، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، المجلد(1)، العدد(21)، العراق.

41- سعيد، حاتم غائب & سليم، ابراهيم هزاع، 2018، اثر صناديق الاستثمار في النهوض بسوق الأوراق المالية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، المجلد2، العدد2-3، العراق.

42- سلامي، أحمد، 2015، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة(1970- 2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد(02)، الجزائر.

43- شياع، عبد الأمير عبد الحسين & محمد، مصطفى محمد إبراهيم، 2014، نظام المدفوعات الالكترونية وعلاقته في فاعلية المصارف التجارية(بحث تطبيقي)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9، الاصدار 28، العراق.

44- صالح، لورنس يحيى & حاتم، غفران،(2017)، النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق للمدة 1990- 2013، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الثالث والخمسون، العراق.

45- الصائغ، محمد يونس يحيى، 2010، دور المنظمات الحكومية في علاج مشاكل القروض الخارجية، مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العدد 44، العراق.

- 46- صحراوي، جميلة يحيى، 2013، أثر السوق المالي والجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: حالة الأردن 1979-2009، مجلة مؤتته للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 28، العدد 2، الأردن.
- 47- طريح، نيفين محمد إبراهيم، 2007، العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي: بدائل السياسة للاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 98، العدد 486، مصر.
- 48- طلفاح، أحمد، 2005، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 49- عباس، محسن خضير، 2013، آفاق المنظومة المصرفية في ظل اقتصاد المعلومات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 13، العراق.
- 50- عبد الجميلي، مهند خميس، 2014، التقييم المالي للمصارف الإسلامية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، المجلد 6، العدد 12.
- 51- عتلم باهر محمد & يحي مدركة زنون، 2018، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1980-2013، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، العراق.
- 52- عداي، حسن سعيد، 2015، غسيل الأموال في نطاق قانون مكافحة غسيل الأموال العراقي رقم 93 لسنة 2004، والقانون المقارن، مجلة كلية التراث الجامعية، كلية التراث الجامعية، العدد 17، العراق.

53- عطوة، محمد محمود، 2017، قياس كفاءة الجهاز المصرفي العراقي باستخدام تحليل مغلف البيانات DEAK، المجلة المصرية للدراسات التجارية، تجارة المنصورة، المجلد 41، العدد 3، مصر.

54- علي، أزهار حسين، 2017، تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 100، العراق.

55- علي، منعم حسين، 2019، فاعلية الجهاز المصرفي العراقي في معالجة آثار سياسة التقشف المالي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 111، العراق.

56- عياش، بلعاطل & سميحة نوى، 2013، آليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)، ابحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة سطيف.

57- الغالبي، عبد الحسين جليل، 2004، اصدار الدينار العراقي الجديد بين الضرورات والمبررات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 1، العدد 1، العراق.

58- كنعان، علي، 2011، دور المصارف الاسلامية السورية في تعبئة الموارد المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم والاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، المجلد 33، العدد 3، سوريا.

59- محسن، منتهى زهير، 2018، آليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، المجلد 1، العدد 12، العراق.

60- محمد، فرحي، 2006، التمويل المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية، ورقة عمل بحثية مقدمة للملتقى الدولي " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف.

61- المرزوك، خالد حسين & باقر، جمانه علي، 2018، قياس أثر أدوات البنك المركزي على تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 3، المجلد 10، العراق.

62- المولي، إيمان عبد المطلب حسن، 2011، مؤشرات قياس سيولة سوق الأوراق المالية واثرها في النمو الاقتصادي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العدد 23، العراق.

63- النجار، أحمد، 1984، إطار البنوك الاسلامية كيف تعمل البنوك الاسلامية وكيف تحقق أهداف التنمية في المجتمع؟، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، العدد 35.

64- النجار، اخلاص باقر، 2009، دور صناديق الاستثمار في تفعيل الاستثمار الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 5، العدد 25، العراق.

65- النجار، أحمد، 1980، البنوك الإسلامية: واثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، العدد 24.

66- النيف، خالد لافي، 2017، تقييم كفاءة دور المصارف الإسلامية في جذب الودائع وتعبئة المدخرات: دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية الأردنية، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد 6، العدد2، الاردن.

67- ولد سيدنا، محمد الأمين، 1988، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد29، مصر.

68- جبار، إبراهيم جاسم، 2015، الإصلاح المصرفي في العراق: الأسس والعناصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 19، العراق.

69- الجبوري، خليل محمد شهاب & المحموداوي، محمد جاسم جابر، 2019، أهمية الاندماج المصرفي للنهوض بالمصارف العراقية المتعثرة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد111، العراق.

70- حمدوش، وفاء، 2015، تقييم قدرة البنوك التجارية الجزائرية على جذب الادخار خلال الفترة 1998- 2010، مجلة رؤى اقتصادي، كلية العلوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 8، الجزائر.

71- شاكر، محمود، 1982، دور البنوك الوطنية في تعبئة وتنمية المدخرات المحلية، المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين: الاقتصاد المصري في عقد الثمانينات، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المؤتمر، مصر.

72- شرفاني، نسرین مصطو، 2017، تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي، مجلة



تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد،  
المجلد(1)، العدد(37)، العراق.

73- الشكري، عبد العظيم عبد الواحد، 2013، الاصلاح المصرفي في العراق:  
الواقع والمتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة  
والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 15، العدد1، العراق.

#### الرسائل العلمية:

74- ابو إدريس، عبد الباقي عمر، 2008، دور الجهاز المصرفي في استقطاب الموارد  
المالية: دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية  
الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان.

75- أبو شعبان، همام وائل محمد، 2016، أثر التمويل الخارجي على النمو  
الاقتصادي: دراسة تطبيقية لدول عربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة  
الإسلامية، فلسطين.

76- أحمد، كبداني سيدي، 2013، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل  
في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، رسالة دكتوراه، كلية  
العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان،  
الجزائر.

77- الأسرج، حسين عبد المطلب حسين، 2001، دور سوق الأوراق المالية في  
تنمية الادخار في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق.

78- بشير، أنفال النور عنقره، 2003، الوسائل الاسلامية لجذب المدخرات إلى  
القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية على السودان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات  
الاسلامية العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية، السودان.

- 79- الجابري، غفران محمد عبد المحسن، 2016، دور الاندماج المصرفي في الحد من الفشل المالي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة من 2007-2014، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
- 80- الجديبه، محمد كامل نعمان، 2016، معوقات تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات من جهة نظر العاملين في البنوك، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.
- 81- جعفر، سامح سيد، (1981)، دور الجهاز المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، حمداني، محي الدين، 2009، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 82- درغال رشيدي، 2007، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنه، الجزائر.
- 83- الراوي، وضاح عايد عبد محمد، 2015، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي (تجارب اقطار عربية مختارة)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.
- 84- سحنون، محمد، 2003، السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة.

85- السواعي، خالد محمد مصطفى(2012)، مقيدات النمو الاقتصادي في الأردن، منهجية الفجوات الثلاث(1976- 2009)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

86- الصنبور، خالد ناجح حربي، 2011، دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، الاردن.

87- طراد، إلهام& مزهودي، مروى، 2016، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة، غير منشورة، الجزائر.

88- عاشور، ناجية، 2014، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية" دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

89- عائشة، ويس& محمد، عثمان، 2016، دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر(2001- 2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر.

90- علي، بطاهر، 2006، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

91- فرونة، معتز أكرم، (2014)، تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية 1995-2012، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.

92- مبارك، بعلي حسني، 2012، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

93- محمد، عبير فوزان عارف، 1996، دور الجهاز المصرفي في تمويل القطاع الصناعي في الأردن خلال الفترة (1996-1977)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الاردن.

94- مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، 2006، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة.

#### النشرات والتقارير:

95- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2012، [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq).

96- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2015، [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq).

97- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016، [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq).

98- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2014، [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq).

99- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي  
.www.cbi.iq، 2005

#### – ثانياً المصادر الأجنبية:

- 1- Adrian, T., & Shin, H. S. (2009). **The shadow Banking System: Implications For Financial Regulation**. FRB of New York Staff Report, (382).
- 2- Akpansung, A. O., & Babalola, S. J. (2011). **Banking sector credit and economic growth in Nigeria: An empirical investigation**. CBN Journal of Applied Statistics, 2(2).
- 3- Ananzeh, I. E. N. (2016). **Relationship between bank credit and economic growth: Evidence from Jordan**. International Journal of Financial Research, 7(2) .
- 4- Barro, R. J. (2003). **Determinants of Economic Growth in a panel of Countries**. Annals of economics and finance, 4.
- 5- Beck, T., & Levine, R. (2002). **Industry growth and capital allocation:: does having a market-or bank-based system matter?**. Journal of financial economics, 64(2).
- 6- Benhabib, J., & Spiegel, M. M. (2000). **The role of financial development in growth and investment**. Journal of economic growth, 5(4).
- 7- Caldero'n, C., and Liu, L. (2003), "**The Direction of Causality between Financial Development and Economic Growth**", Journal of Development Economics, 72.
- 8- Capiello, L., A. Kadareja, C.K. Sørensen and M. Protopapa, (2010). "**Do Bank Loans and Credit Standards have an effect on Output? A Panel Approach**

for the Euro Area”, European Central Bank Working Paper Series, No 1150 / January

9- Careaga, M., & Weingast, B. (2003). **Fiscal Federalism, Good Governance, and Economic Growth in Mexico**. In search of prosperity: analytical narratives on economic growth.

10- Dey, Malay K. & Flaherty, Susan (2005), “**Stock Exchange Liquidity, Bank Credit, and Economic Growth**”. Paper presented at the Max Fry Conference on Finance and Development, University of Birmingham, The Business School University House, Birmingham B15 2TT.

11- Giuliano, P., & Ruiz-Arranz, M. (2009). **Remittances, financial development, and growth**. Journal of Development Economics, 90(1)

12- Jagadeesh, D. (2015). **The impact of savings in economic growth: an empirical study based on Botswana**. International Journal of Research in Business Studies and Management Volume 2, Issue 9.

13- Jibrin, M. S., Danjuma, I., & Blessing, S. E. (2014). **Private Domestic Savings Mobilization by Commercial Banks and Economic Growth in Nigeria**. Beykent University Journal of Social Sciences – BUJSS Vol. 7 No.1.

14- Karahan, Ö. (2018). **The Causal Relation Between Savings and Economic Growth in Turkey**. In The Political Economy of Development in Southeastern Europe.

15- Li, X., & Liu, X. (2005). **Foreign Direct Investment and Economic Growth: an Increasingly Endogenous Relationship**. World Development, 33(3).

16- Manta, A. G., & Badârcea, R. M. (2012). **Empirical study regarding the relation between the Romanian banking system and economic growth**. Finante-provocările viitorului (Finance-Challenges of the Future), 1(14).

- 17- Merton, R. C. (1992). **Financial innovation and economic performance.** Journal of applied corporate finance, 4(4).
- 18- Mwendwa, Joan Mwendu. (2017), **Determinants of Employee Intention to Quit Their Jobs at Commercial Banks in Kenya: A Case Study of KCB Bank Kenya Limited.** Diss. United States International University-Africa.
- 19- Poshakwale, S. S., & Qian, B. (2011). **Competitiveness and efficiency of the banking sector and economic growth in Egypt.** African development review, 23(1).
- 20- Prasad, E., Rogoff, K., Wei, S. J., & Kose, M. A. (2005). **Effects of financial globalization on developing countries: some empirical evidence.** In India's and China's recent experience with reform and growth (pp. 201-228). Palgrave Macmillan, London.
- 21- Robert Nerton, and Zvi Bodie, 2005, **THE Design of Financial Systems: Towards a Synthesis of function and structure,** Journal of investment management Vol: 3, No;1.
- 22- Rupasingha, A., Goetz, S. J., & Freshwater, D. (2002). **Social and institutional factors as Determinants of Economic Growth: Evidence From the United States Counties.** Papers in regional Science, 81(2).
- 23- Okafor, I. G., Ezeaku, H. C., & Ugwuegbu, U. S. (2015) **Relationship between Deposit Money Bank Credit and Economic Growth in Nigeria under a Var G-Causality Environment.** Iosr Journal of Economics and Finance, 7 (2).
- 24- Timsina, N. (2014). **Bank Credit and Economic Growth in Nepal: An Empirical Analysis.** NRB Economic Review, 26(2).

